

الغزني
هو الله تعالى شأنه

ما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن لا حول ولا قوة الا بالله

الحق العظيم

هذا
al-I'lam bi
awwal al-I'lam

كتاب الاعلام بقوا طبع الاسلام وللام

العلامة شهاب الدين

أحمد بن حجر الهيتمي

نفعنا الله به

وبعلومه

آمين

النصيب
نعم المولى ونعم

الوكيل
حسبنا الله ونعم



(RECAP)

2271

442

349

بسم الله الرحمن الرحيم وبالله المستع
نحمدك اذ اطلعت لعلم الفتوى في سماء التحقيق شمساً وبدورا
وجعلت علماء الشريعة الغراء ارفع الناس في الدين مكانة
وجوراً وسوراً واخترتهم لحفظ فرائض الاسلام وسننه
واقمتهم بنجومها يهتدى بها في ظلمات الجهالات الى منجى القوم
وسننه ونشهد ان لا اله الا انت وحدك لا شريك لك شهادة
يلوح عليها اماير الاخلاص وينجومدخرها من احوال قبايح العرض
عليك حين لامناص ونشهد ان سيد محمد انبيك ورسولك افضل من
أودى فيك فصبر واجل من ابتليته فرضي وشكروا رسله خير
امة اخرجت للناس فهديت به كل حائر وارديت به كل جائر
ومحويت به ظلم البدع والكفر لاسيما من بلدك الحرام وقصمت به
دينه الطغاة العظام وامرته بان يورثها من بعدهم من الائمة
الاعلام حتى يرثوا بها على من عاقدتهم في واقعة من وقائع
الاحكام صلى الله عليه وسلم وعلى آله واصحابه الذين نصر والحق
واشادوا فخروه ودفعوا الباطل واهله الكثيرين واما تو

ذكره صلاة وسلاما دائمين ما اقام تبصرة دينه القويم بعض
 وارثيه وبذل نفسه في الله رجلا ما اعد لوارثيه وما رفيه
 اما بعد فهذا تاليف جامع ومجوع ان شاء الله تعالى نافع
 دعائي اليه وقوع غلط فاحش في مسئلة افيت بها فاجبت
 ببيانها مع ما يتعلق بها لان الحاجة ماسة الى جميع ذلك
 سيما وقد وقعت هذه المسالك حتى صار الغلط في الواضحات
 فضلا عن المشكلات اقرب الى المنسوبين الى العلم من اجل
 الوريد ولسان حالهم يعلن انه ليس لهم منها من محمد لما جعلوا
 عليه من مخالفة سنن الماضين والخلد الى ارض الشهوات
 والطع فيما بأيدي الظلمة والمتمردين نسأل الله ان يعافينا
 من ذلك وان ينجينا من ظلم هذه المهالك وان يوفقنا الى ما كان
 عليه ائمتنا من صالح العمل ومجانبة الزلل انه اكرم مسؤول
 وادعى مأمول هذا وقد لوحث لك بالقضية الحاملة على
 هذا التاليف وبيانها اني لما كنت بمكة في مجاورتي الثالثة
 ٩٤٢ شرفعت الى فتوى صورتها ما قولكم في من تزوج بالغة
 ثم اشهد عليها انه اقبضا حال صداقها فهل يصح هذا الاشهاد
 وهل للوصي مطالبتها بال مهر المذكور وهل له ولو حاكما
 ان يقول له يا كلب يا عديم الدين ام لا فماذا يلزمه في ذلك
 فاجبت بما صورته ان بلغت مصلحة لدينها وما لها مع قبضها
 والاشهاد عليها ولم يكن للوصي مطالبتها ولا الدعوى عليه
 وقوله له ما ذكرتم محرم التحريم الشديد بل من ما يكون قوله

يا عديم الدين كفر فيعز التقرير الشديد الا لثق به والزاجر له
 ولا مثاله والله سبحانه وتعالى اعلم بالصواب وكتبه فلا ثم دفعها
 المصاحبا فوقع في الكجاعة اصدقا للصادر منه ذلك فقصدوا
 التقرب اليه بالكذب على الله وسيعلم الذين ظلموا اى مغلق ينقلون
 فاعترضوا ما كتبته وشفعوا به عند العوام وموهوا عليه
 حتى قال بعض مجاز فيهم لعوامه هذا الاقناب كفر وعلمه بان
 قائل هذا اللفظ يكفر مطلقا وليس كذلك ومن كفر مسلما
 فقد كفر ثم اعترضوه بامور اخرى منها كيف يفرع التقرير على
 الحكم بانه كفر ومنها كيف يكتب المفتي التقرير الشديد
 والتقرير راجع الى راي الحاكم في الشدة والضعف
 ومنها ان من صدر منه ذلك مثله لا يفتى عليه ومنها ان
 الجواب ليس مطابقا للسؤال هذا ما نقل الى وسمعه من
 اعتراضاتهم وهي دلالتها على غباوة قائلها غنية عن النقص
 لها برد وابطال لكن اجبت في هذا التاليف تحريرا لافاظ
 المكفرة التي ذكرها اصحابنا وغيرهم فان هذا الباب
 منتشر جدا وقد اضطربت فيه افكار الائمة وعباراتهم و
 فيه اقدم كثيرين وخطر امره وحكمه كان حقيقا بالافراد
 بالتاليف ولم ارا احدا عرج على ذلك فقصدت تسهيل جمعه
 وبيان ما وقع للناس فيه بحسب ما اطلعت عليه وضمنت الى ذلك
 فوائد عشر عليها افكرى الفاتر واستنتجها نظري القاصر
 اسأل الله ان يجعلني ممن هداه وهكبه وان يصيرني ممن وصل

الخيز هذه الامة بسببه انه جواد كريم رؤوف رحيم غافر
 الزلات وراحم العثرات فعليه التكلان ومنه التأييد
 والامتنان واليه المفرج في الملمات ومن فيض فضله نغترف
 اسباب السداد والعصمة في الملمات ولنتكلم اولاً في الحكم الذي
 ابدىناه في يا عديم الدين مقدمين عليه الكلام على من قال
 لمسلم يا كافراً انه الاصل الذي اخذت منه ما اشترت اليه
 في الجواب من التفضيل ثم بعقبه برد ما ذكروه من الشبهة
 ثم بتجريد بقية الالفاظ التي تقع بين الناس مما اتفق
 على انه كفر واختلف فيه فنقول عبارة الرافعي في الغرر
 نقلاً عن التمه وانه اذا قال لمسلم يا كافراً تاويل كفر
 لانه منى الاسلام كفر وقد صح انه صلى الله عليه وسلم قال
 اذا قال الرجل لأخيه يا كافراً فقد باءا احدهما والذي
 رماه به مسلم فيكون هو كافراً اهـ وتبعه النووي في الروضة
 وعبارته قال المتولى ولو قال لمسلم يا كافراً تاويل
 كفر لانه سمي الاسلام كفر اهـ واعتمد ذلك المتأخرون
 كابن الرفعة والقول والنشائي والاسنوي والاذري
 وابي زرعة وصاحب الانوار وشايع الانوار بل كثير منهم
 كالنشائي والقول وصاحب الانوار وغيرهم جزموا به من غير غرر
 ولم ينفرد المتولى بذلك بل سبقه الى ذلك ووافقه عليه جمع من
 اكابر الاصحاب منهم الاستاذ ابو اسحاق الاسفراييني والحلي والشيخ
 بهر القدي وكذا الغزالي وابن دقيق العيد بل قصته كلام

هؤلاء انه لا فرق بين ان يقول كما سيتضح لك من كلامهم
الذي ذكره عنهم فان قلت قد خالف ذلك النووي نفسه
في الاذكار فقال يحرم تحريمها قلت لا مخالفه فان اطلاق التحريم
في لفظ لا يقتضي انه لا يكون كفرا في بعض حالاته فعبارة الاذكار
لا تنافي عبارة الروضة وغيرها على ان الكفر محرم تحريما غليظا
فكون عبارة الاذكار شاملة للكفر ايضا ولكنه التقدير
بالتحريم الغليظ قصد الشمول للحالة التي يكون فيها كفرا
وغيرها واذ تأملت هذا التقدير ظهر لك حسن ما فعلته في الجواب
المذكور من قولي فيغزر الخ حيث فرغت على التحريم ولم ارفع على
الكفر لان التحريم هو الامر المحقق واما الكفر فقد يوجد عند
الثاويل وقد لا يوجد ولم نعلم ان قائل ذلك لم يقول فتعين التغير
على الامر المحقق وطرح الامر المشكوك فيه وهذا اندفع الاعتراض
السابق وهو كيف يفرع التغير عن الحكم بالكفر وسياتي لذلك
مزيد فان قلت يؤيد ما في الاذكار قول ابن المنذر في الاشارة
في باب القذف واجمع كل من احفظ عنه من اهل العلم على ان الرجل
اذا قال لرجل من المسلمين يا يهودي يا نصراني ان عليه التغير
ولا حد عليه ثم قال ويشبه ذلك مذهب الامام الشافعي قلت
قد علمت بما تقر في عبارة الاذكار ان عبارة هذه العبارة
مطلقة وعبارة الشيخين وغيرها السابقة عن المتولى مفصلة
والمطلق لا ينافي المفصل ثم رايت الاذري ذكر ما هو صريح
في ذلك حيث قال عقب كلام ابن المنذر وقياس ما تقدم

اى عن المتولى انه اذا قال له بلا تاويل انه يكفر لانه جعل
 الاسلام يهودية او نصرانية فثأمله ام فحمله مطلقا وجعل
 كلام الشيعين عن المتولى مفصلا وحمل هذا الاطلاق على ذلك
 التفصيل اخذا بالفاضة الاصولية الشهيرة فان قلت عباد
 النوى عفا الله عنه في مخرج مسلم قد تناهى ما تقرر وحاصلها
 ان هذا الحديث مما عده العلماء من المشكلات من حيث ان ظاهره
 غير مراد فان مذهب اهل الحق انه لا يكفر المسلم بالمعاصي كالقتل
 والزنا وكذا قوله لاخيه يا كافر من غير اعتقاد بطلان دين
 الاسلام ثم حكى في تاويل الحديث وجوها احدها انه محمول
 على المستحل ومعنى بابها اى بكلمة الكفر وكذا حار عليه في
 رواية اى رجعت عليه كلمة الكفر قبا وحاروج بمعنى
 الثاني رجعت عليه نقيضته لاخيه ومعصيته تكفيره له
 الثالث انه محمول على الخوارج الكافرين المؤمنين وهذا نقله
 الفاضل عياض عن مالك وهو ضعيف لان المذهب الصحيح المختار
 الذى قاله الاكثرون والمحققون ان الخوارج لا يكفرون
 كما اثر اهل البدع الرابع معناه انه يؤول الى الكفر فان المعاصي
 كما قالوا يريد الكفر ويخاف على المكثرين ان يكون عاقبة
 شئومها المصير الى الكفر ويؤيد رواية ابى عوانة في مستخرج
 على مسلم فان كان كما قال والا فقد باء بالكفر وفي رواية
 اذا قال لاخيه يا كافر فقد وجب الكفر على احدهما الخامس
 معناه فقد رجع اليه تكفيره فليس الرجوع حقيقة الكفر

بل التكفير لكونه جعل اخاه المؤمن كافرا فانه كفر نفسه
 اما لانه كفر من هو مثله واما لانه كفر من لا يكفره الا كافر
 يعتقد بطلان دين الاسلام اهـ ومنازعة السبكي في بعضه
 في فتاويه مبنية على اراء المتخلة مذهبها واعترف بان خارج
 عن قواعد الامام الشافعي وهوان من كفر احدا من العشرة
 المشهود لهم بالجنة كفروا ان كان مؤولا وقد بسطت الكلام
 على ذلك في كتاب الصواعق المحرقة في الرد على الروافض مرة
 وغيرهم قلت لا تنافي عبارة المذكورة مما مر لان قوله
 من غير اعتقاد بطلان دين الاسلام هو من التاويل الذي مر
 عن المتولي انه اذا سلكه لا يكفر نعم في الرجاء الاول تقييد
 لما قاله المتولي بالمستقل كذا قيل واقول ان اريد انه تقييد
 للمعروف فظاهر او للمنطوق فليس كذلك وبينا انه اذا
 قال يا كافر مؤولا بكفر النعمة او نحوه كان مع ذلك حراما
 اجماعا اخذ ماما عن ابن المنذر فان اعتقد حله خ ابنى
 القول بكفره على الخلاف الآتي في مستحل الحرام المجمع عليه فان
 قلنا باسقاط ان يكون معلوما من الدين بالضرورة احتمال
 ان نقول بالكفر هنا وندعي ان حرمة ذلك معلومة من الدين
 بالضرورة لان احدا لا يجهل تحريم ايذاء المسلم سيما بهذا
 اللفظ القبيح وان قلنا بعدم اشتراط ذلك فالكفر
 بهذا اللفظ واضح وان ذكر هذا اللفظ من غير تاويل فان
 قصد مع ذلك ان دينه الذي هو متبسن وهو الاسلام كفر

كما قال والارجعت عليه وفي رواية له ايضا ليس من رجل ادعى
لغير ابيه وهو يعلمه الاكفر ومن ادعى رجلا بالكفر او قال عدو الله
وليس كذلك الا حار عليه ومرفى رواية ابي عوانة فان كان كما
قال والافقد بابا بالكفر وفي رواية اذا قال لانيه يا كما فرفضوا
الكفر على احدهما ومعنى كفر الرجل اخاه نسبه اياه الى الكفر
بصفة الخبر نحو انت كما فراء وبصفة النذر نحو يا كما فراء واعفا
ذلك فيه كما عفا الخواارج تكفير المؤمنين بالذنوب وليس
من ذلك تكفير جماعة من اهل السنة اهل الاهواء لما قام
عندهم من الدليل على ذلك ومعنى بانها احدهما اي جمع بكلمة
الكفر كما من الجرم بانه لا بد ان يثبتها احدهما بينه قوله في الرواية
ال اخرى ان كان كما قال والارجعت عليه ومن ثم كانت هذه الرواية
في قوة قضية منفصلة اقيم البرهان على صدقها بخلاف الاولى
اذ معناها كل مكفر اخاه فدايما اما ان يكفر القاتل او المقتول
له ومن على صدق ذلك في الرواية الثانية لانه ان كان كما قال
والاكفر القاتل اي بالمعنى السابق بيان وقوله او قال عدو الله
نضر كما قاله بعض الشارحين في ان نسبة الرجل غيره الى عدو
الله تعالى تكفير له وكذا نسبة نفسه الى ذلك ويوافق قوله
تعالى من كان عدوا لله وملائكته ورسوله ورسوله
الكتاب ما لو قال انه عدو للنبي صلى الله عليه وسلم ومقران
معنى حار جمع والاستثناء قيل معنوي اي لا يدعوه احدا الا
حار عليه لان القصد الاثبات ولو لم يقدر النفي لم يثبت ذلك

ويحتمل عطفه على ليس من رجل فيكون جاريا على اللفظ وقد
 فسر الحليمي في المنهاج الحديث بما يوافق كلام المولى فقال
 ان اريد به ان الدين الذي يقتضيه كفره كفره هودون اخيه ان كان
 اخوه مسلما حقيقيا وان كان يبطن الكفر ولا يظهره فذلك غير
 ملزم بالحديث اذ لا يبور واحد منها بالكفر وحيث يعجز القائل
 اه فامله بحد صريح فيما مر عن المولى وان النفي برأيه
 يجب عندكون المقول له ذلك كافرا باطنا فان قلت كيف
 يكون كافرا باطنا وبقي قلت يمكن بقاؤه لاستنابته ان قلنا
 ان المرتد يمهل ٣ ايام او لازالة شبهة او تغليب وغير ذلك
 لا نرايدا وايداؤه انما يجوز للامام بالقل ان لم يثبت ويمكن
 الفرق بان المرتد لم يظهر الاسلام فلم يكن له احترام اصلا بخلاف
 من اظهر الاسلام وان كان كافرا باطنا ومع ذلك فالوافق
 للقواعد انه حيث ثبت كفره باطنا كان حكمه المرتد ولا تقرب
 على من قال له يا كافرو فسر الغزالي في الاحياء الحديث بما يوافق
 كلام المولى ايضا حيث قال معناه انه يكفر وهو يعلم انه مسلم
 اي فيكفر بدليل قوله فان ظن انه كافر بدعة او غيرها كان
 منخطئا لا كافرا اه وقد يؤخذ من كلامه حمل كلام الحليمي
 السابق على غير ما مر بان يقال معنى قوله ان كان اخوه مسلما
 حقيقيا اي في اعتقاده وقوله وان كان يبطن الكفر ولا
 يظهره اي في اعتقاده وحيث فانه قوله وحيث يعجز القائل وهذا
 الناويل متعين لا ينبغي العدول عنه وقد فسر بن رشد بن اكابر

جماعة المالكية الحديث بما يوافق كلام المتولي ايضا حيث
 حمل الحديث على ان من قال ذلك كفر حقيقة لان ان كان
 المقول له كافرا فقد صدق والا كفر الفائل لانه اعتقده
 ما عليه المؤمن من الايمان كفر واعتقاد الايمان كفر
 قال تعالى ومن يكفر بالايمان فقد حبط عمله وقال غيره من
 ائمتهم لا يبعد حمل الحديث على ظاهره من تكفير الفائل
 على القول بان الدعاء على غيره بالكفر كفر واعترضه بعضهم
 بان الداعي انما كفر على القول بذلك من جهة انه لما دعى
 بالكفر كانه رضى والرضى بالكفر كفر بخلاف هذا وظاهر
 كلام الحليمي والغزالي الذي ذكرته عنهما ان الفائل حيث اعتد
 ان المقول له مسلم كفر مطلقا وان اول لكن ما مر عن
 المتولي اوجه وقال ابن دقيق العيد في قوله عليه الصلاة
 والسلام ومن دعى رجلا بالكفر وليس كذلك الاحار
 عليه اى رجم وهذا وعيد عظيم لمن كفر احدا من
 المسلمين وليس هو كذلك وهو ورطة عظيمة وقع
 فيها خلق من العلماء اختلفوا في العقائد وحكموا
 بكفر بعضهم بعضا وخرق حجاب الهيبة في ذلك
 جماعة من المشوية وهذا الوعيد لا حق به ثم نقل
 عن الاستاذ ابي اسحاق الاسفراييني من اكابر
 اصحابنا انه قال لا اكفر الا من كفرني قال وزعم
 خفي هذا القول على بعض الناس وحمله على غير محله الصحيح

والذي ينبغي ان يحمل عليه انه لم يحل هذا الحديث الذي يقتضي ان
من دعي رجلا بالكفر وليس كذلك رجع عليه الكفر وكذا
قوله عليه الصلاة والسلام من قال لا خير يا كافرا فقد باء
بها أحدهما وكان هذا المتكلم اى الاسناد ابو اسحاق يقول
الحديث دل على انه يحصل الكفر لاحد الشخصين اما المكفر
او المكفر فاذا كفرني بعض الناس لكفروا قمع بلمدا وانا قمع
انى لست بكافرا لكفر راجع اليه ام فنامله تجده صريحا
فيما مر عن المتولى وفي ان ابن دقيق العيد موافق على ذلك
وفي انه لا فرق بين الناول وعدمه وكلام الشيخ نصر
المقدس في تهذيبه في كتاب الصلاة صريح في ذلك
فانه لم يقيد التكفير الا بما اذا كان المقول له ذلك
ظاهرا لعدالة لكن الاوجه ما مر عن المتولى من التفضيل
وفي كافي الخوارزمي لو قال لست من امة محمد او لا اعرف
الله ورسوله او انا كافرا وبرى من الاسلام كفرا
اهم والحكم فيه ظاهرا لان من علم انه اراد انه ليس
منهم قطعا بل ظنا او انه لا يعرف الله ورسوله على طريقة اهل
الاصول او نحوه لك فيما يظهر وللفتى تلميذ ابن المقرئ
اعتراض على الروضة احببت ذكره مع التنبيه على رده
وعبارته قال في الروضة قال المتولى لو قال لمسلم يا كافرا
بلا تاويل كفرا لانه سمي الاسلام كفرا ذكر القمولى مثله ولم
يعمله ولم يفسره الى احد قال فان اراد كفر النعمة والاحسان

فلا آم ولا نسلم قول الروضة لانه سمي الاسلام كفرا فان هذا
المعنى لا يفهم من لفظه ولا هو مراده انما مراده ومعنى لفظه
انك لست على دين الاسلام الذي هو حق وانما انت كافر
دينك غير الاسلام وانا على دين الاسلام هذا مراده بلا
شك لاننا انما وصف بالكفر الشخص لادين الاسلام
فنفى عنه كونه على دين الاسلام فلا يكفر بهذا القول وانما
يكفر بهذا السب الفاحش بما يليق به ويلزم على ما قاله
ان من قال لعابديا فاسق كفر لانه سمي العبادة فسقا ولا
احسب احدا يقوله وانما يريد انك تفسق وتفعل مع عبادك
ما هو فسق لان عبادك فسق فكيف يحكم عليهم بالكفر
باطلاق هذه الكلمة المحتملة للكفر وغيره واحتمال غيره اكثر
واظهور وانما يصح المعنى الذي ذكره لوقال بهردى او نصراني
لمسلم يا كافر فهذا بلا شك لا يريد الا ان دينك وهو دين
الاسلام كفر واما المسلم فلا يريد هذا اصلا ثم كلام
الفتى ولك رده بانه مبني على ما زعم من ان معنى لفظه ما ذكره
وليس معناه ما زعم بل معناه يا متصفا بالكفر وهذا كما
ترى صادق بان ما تصفت به من الاسلام يسمى
كفرا وبانك لم تصنف بالاسلام من اصله وهو الذي
زعمه ولا اثر لكون هذا الثاني هو الذي يغلب قصد
بهذه الكلمة لان وصفه بالكفر مع مشاهد الاسلام
منه وعدم تاويله قرينة ظاهرة على تسمية الاسلام

كفرا قطعنا بما دل عليه لفظه صريحا بواحدة القربة
 المذكورة والعينا النظر الى ما يقصد بهذه الكلمة بين الناس لان
 هذا لا يقول عليه في هذا الباب وقلنا له انت حيث اطلقت
 هذا اللفظ ولم تؤوّل كنت كافرا لتضمن لفظك تسمية
 الاسلام كفرا وان كنت لم تقصد ذلك لانا انما نحكم بالكفر
 باعتبار الباطن لا الظاهر وقصدنا وعده انما ترتبط به
 الاحكام باعتبار الباطن لا الظاهر فاندفع زعم ان هذا المعنى
 لا يفهم من لفظه وقوله انما مراده ومعنى لفظه الخ بل ذكره
 المراد لا وجه له هنا البتة لما قررناه بان حكينا انما هو باعتبار
 الظاهر فلا ينبعث عن المراد ولا ندير عليه حكما ظاهرا وان
 حصص لفظه انما وصف بالكفر الشخص لا دين الاسلام
 واما ما زعم من لزوم المذكور فغير صحيح بل لا يلزم
 عليه ذلك لان العبادة لا تنافي في الفسق لا مكان اجتماعهما
 في آن واحد اذ من ارتكب كبيرة فاسق وان كان اعبد الناس
 بخلاف الكفر والاسلام فانه لا يمكن اجتماعهما من شخص
 واحد في حالة من الاحوال فلا يلزم من القول لعباديا فاسقا
 تسمية العبادة فسقا بخلاف القول لمسلم ياكافرا فانه ظاهر في
 الوصف بالكفر ولو مع ما هو عليه من الاسلام فلزم تسمية الاسلام
 كفرا وما يجنب منه يرد بان اللفظ اذا كان محتملا لمعان
 فان كان في بعضها اظهر حمل عليه وكذا ان استوت
 ووجد لاحدهما من محم وهو هنا ما من وصفه بالكفر

مع علمه بما هو عليه من الاسلام فقوله واحتمال غيره اكثر
 ظاهر وقوله واطهر ليس في محله كما تقرر وقوله وانما يصح المعنى
 الذى ذكره الخ برد بما علمه مما هو غنى عن الاعادة وقوله
 واما المسلم فلا يريد هذا اصلا ليس في محله ايضا لان الارادة
 وعدمها لا شغل لنا بها فاذا تقرر لك حكم يا كافر بما لم تجد
 في كتاب وعلمت ان ما ذكره الشيخان فيه نفلا عن المتولى
 هو الحق الذى لا محيد عنه وان كلاما رجع من الاصحاب
 صريح في كفر قائله مطلقا وان ما مر من عبادة الاذكار
 وشرح مسلم وغيرها لا يخالفه ظهرك ان ما افتيت به
 في يا عديم الدين حق ظاهر لا يسع احدا انكاره وان
 من انكره فقد انكر على هؤلاء الائمة الذين هم اباؤنا
 في الدين لكن المعترضون على لا يحترموا احدا من المناخين
 ولا من المتقدمين فلي بهم اسوة والحمد لله على ذلك فن قال
 لاخر يا عديم الدين نقول له ما الذى اردت بذلك
 فان قال اردت ان ما هو عليه من الدين لا يسمى ديننا قلنا له
 قد كفرت فان لم تسم والاضر بنا غفلك وان قال اردت انه
 لا دين له في المعاملات ونحوها قلنا له لا كفر عليك لكن عليك
 المنع من الشديد الاتق بك وان قال لا يتولى قلنا له
 فهل تعتقد ان يحل لك ان تقول له ذلك فان قال
 نعم قلنا له كفرت ان كان ذلك مما لا يخفى عليك نيابة على ما مر
 وان قال لا استحله ذلك او كان مما يخفى عليه ذلك قلنا

في هاشم الاصل
 في هاشم ان تسم
 جعلنا ما ان تسم
 من الارادة وعلم
 انما المقبول الا ان
 اول ان المقبول انما
 لا المقبول انما
 ان تسم

عليك التفرير لا تلك ارتكبت معصية ليست كفرا والى هذا
 التفصيل كله المستفاد مما قررته في إياك فاشت بقولي والجواب
 السابق بل ربما يكون قوله يا عديم الدين كفرا وإذا تمهدت
 حقيقة ما اجبت به فلنرجع الى رد كلام المعترضين وهو
 بركا كنه وكونه بالخيال اشبه غنى عن الرد لكن في ضمن رده فوايد
 فاما قول من قال هذا اللفظ لا يقتضئ ان قال هذا اللفظ
 يكفر مطلقا وليس كذلك ومن كفر مسلما فقد كفر فريد عليه بامور
 منها ان دعواه اقتضا قولي ربما الحرف الكفر مطلقا مجازفة وجميل
 مدلولات الالفاظ فان مدلول ربما انه له حالة يكون فيها
 كفرا وحالة لا يكون فيها كفرا وهذا جلي واضح فلا يطيل فيه
 لان الكلام فيه لا يليق بهذا المصنف المبني على غاية الاتقان
 والحقير ومنها ان احتجاجه بما ذكر مكفر له صريحا فانه كفر
 مسلما من غير تاويل لان المفتي اذا افتى بحكم فلا يخلو لما ان
 يكون حقا او خطأ فان كان حقا فلو كلامه في تكفيره وان
 كان خطأ فكذلك وان تعمد الخطأ لانه لم يتعمد تكفير احد بعينه
 اذ المفتي لا يفتي على احد معين والعجب من خوفه كيف يكفر غيره
 ويستدل بما يكفر به نفسه فان قلت فلم ذكرت هذه الاشارة
 الحقيقة ولم تفضل في الجواب كما فصلت هنا ولا اطلقت القول
 بالحرمة كما مر في الاذكار قلت ايتارا للاختصار وحذرا من
 الوقوع في ورطة الاطلاق فان النووي قال في آداب المفتي من
 الروضة واذا كان في المسئلة تفصيل لم يطلق الجواب فانه

خطا بالاشاق وليس له ان يكتب الجواب على ما يعمله من صورة
 الواقعة اذ الميكن في الرقعة تعرض له أم وليس الاطلاق في
 المصنفات كالاطلاق في الفناوى فان الناظر في المصنفات
 لا يقتصر على مصنف واحد والا كان مقصرا بخلاف المستفتي
 فانه لا اهلية له في النظر في المصنفات حتى يعلم حكم واقعة
 وانما الواجب عليه رفعها للمفتي فن افناه واطلق له في محل
 التفصيل الجاه الى الوقوع في الخطا فكان المفتي محظنا اتفاقا
 وايضا فالمصنفات يكثر مسائلها فلو كلف المصنفون الى استيعاب
 سائر التفاصيل في كل مسألة لشق عليهم بل عجزت عن ذلك
 قدرتهم فسارع لم ذكر اصول المسائل والاطلاق في بعض الابواب
 انكالا على فهم التفصيل من محل آخر وغير ذلك مما لا يخفى على الناظر
 في كتبهم وايضا فانما لم افصل في الجواب تفصيلا واضحا قصدا
 لستر المعنى المكفر عن العامة حتى لا تنطرق اليه افهامهم
 فان غالب فطرهم سليمة ولا يقصدون بقولهم لبعضهم يا كافر
 او يا عديم الدين الا كفر النعمة او يا من فعله كفعل الكافر او نحو
 ذلك مما لا يقتضى الكفر فبرزت لم ان هذا اللفظ قد يكون كفرا
 ليحذروه ويبعدوا عنه ولم ابين لهم الوجه المكفر ستر الله عليهم
 لئلا يسمعه احد منهم فيكون سبباً له فانه ربما يقصد فكان ما فعلته
 من الاشارة الى التفصيل به برئاً ومن ترهيبهم بان ذلك كفر
 ابلغ واولى والله سبحانه يوفق من يشاء لما يشاء واما الاعتراض
 على التفرع بالفاء بما مر فسيبه الجمل بالحكم وعدم لولات

الالفاظ ايضا لان الحكم الحق هو الحرمة واما التكفير فامر
 اخص يشترط له ما مرفكيف يعدل عن الامر الحق وهو الحرمة
 ولا يفرع عليه ويفرع على الامر الذي لم يعلم وجوده لانا طنه
 يقصد المتكلم ولم يطلع عليه بل وينذر وقوع المفق المكفر
 من احد من المسلمين كما مر في كراهية الفقهاء له انما هو خشية من
 وقوعه واذا كان وقوعه في غاية الندور فعلم ان المفق يقع على
 الحرمة هو الصواب الذي لا ريب فيه واما الاعتراض بان
 المفتي كيف يكتب التغير الشديد والتغير يرجع الى رأي
 الحاكم في الشدة والضعف فجوابه وان كان لا يستحق جوابا
 لولا ما في جوابه من الفوائد التي لا يخفى على ذي لب ان الحكم والقضاء
 اسرار لمقتضى لغلبة الجهل عليهم وعدم معرفتهم بظواهر الاحكام فضلا
 من دقاتهم وقد قال الاودعي عن قضاة زمنه ولا يفرق بقضاة
 زمنا فانهم كفريسي عهدنا لاسلام هذا في قضاة زمنه فبالك
 بغيرهم واشار الى ذلك الفارق ايضا في قضاة زمنه مع تقدمه
 على زمن الاذري بكثير ولما ان كان غالب قضاة زمنا بلغوا
 الى ما لم يبلغه غيرهم صنفت كتابا في قبايحهم وصدرت باربعين
 حديثا مزيدا لالزم وتشد يد الوعيد على اكثر القضاة وسميته
 جبر القضا لمن تولى القضا ولكن سلمنا ان القضاة فيهم
 المفتون والمفتي ان يكتب التغير شديد وغير شديد ولا مانع
 من ذلك عند من له ادنى بصيرة على ان لا صاحبنا وجهنا ان القاضي
 ليس له ان يفتي في الاحكام فعليه ان يفتي في القضاة كغير

والاستدلال للاعتراض المذكور بان التعزيز يرجع الى امر خارج
في الشدة والضعف ناشئ عن الجهل بكلام الفقه وقواعدهم
لانه ليس راجعا اليه في الشدة والضعف بل يجب عليه ان يفعل
بالمقرر ما يناسب معصيته من التخليط والتخفيف وانما الرجوع
اليه تعيين نوع من الانواع التي يحصل بها ذلك فثأمل هذا
الايهام الذي اوقع المعترضين في الاعتراض بذلك على ان للفقه
ان يلفظ في الجواب ولو بغير الواقع حيث لا مفسدة في المجموع
والروضة واصلها للفقه ان يشدد في الجواب بلفظ متاول عند
زجر وتهديد في مواضع الحاجة زاد في الروضة قلت المراد ما ذكره
الصميري وغيره قالوا اذا رآي الفقه المصلحة ان يقول للقاضي فيه
تخليط وهو لا يعتقد ظاهره وله فيه تاويل جائز جر كما روى عن
ابن عباس رضي الله تعالى عنهما انه سئل عن توبة القاتل فقال لا توبة
له وسأله آخر فقال له توبة ثم قال اما الاول فرايت في عيني اراة
القتل فغصة واما الثاني فحما سكيننا قد قتل فلم اقله قال
الصميري وكذا ان سأل فقال ان قتل عبيد هل على قصاص فراجع
ان يقول ان قتلناه قتلناه فغن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال
من قتل عبدا قتلناه ولان القتل لمعنيان وهذا كله اذا لم
يرتب على اطلاقه مفسدة والله اعلم اجمع كلام الروضة وهو حري
ان يتأمله المعترضون ويفهموه فانهم يمكن ان يحق عنه وعن غيره
من كلام الائمة والالما صدرت عنهم هذه الخرافات واما
الاعتراض بان القاضي لا يفتي عليه فقد مر ما يتكفل بزره

بل لا يصدر ذلك الا من ترك الشريعة الغراء وراه ظهريا
 وضنيا منسيا لان الفاضل اما ان يكون محقا فلا فناء يؤيده
 وينصره واما ان يكون مبطلا فهو ليس بقاض فان فرض
 انه قاض ضرورة وجب رفعه الى مستنبيه ليقيم عليه الحكم
 الشرعية فان فرض انه لا يفعل فوض الامر الى الله تعالى حتى يحكم
 الله وهو خير الحاكمين على ان الفاضل في صورة السؤال خصم
 مدع على آخر ما يتعلق بالوصاية التي ذكر انها فوضت اليه
 فليس محتاجا اليه حتى يكون له ادنى شبهة في نوع من الشتم
 والسب وانما الحامل له على ذلك استطالة على اعراض المسلمين
 وشتمهم بالالفاظ القبيحة التي لا تصدر من ادنى العوام
 واما الاعتراض بان الجواب ليس مطابقا للسؤال فكلام موهل
 لا معنى له بوجه حتى نتكلم عليه وفزيد المقت والغضب من الله
 سبحانه يلجى الشخص ان يقول ما لا يعقله ولا يفهمه نفوذ بالله
 من ذلك ونسأله العفو عما اقترفنا من الزلات والجهالات
 انه جواد كريم رؤوف رحيم واذ قد انهيينا الكلام على هذه القضية
 فلننتقل الى الكلام على بقية الالفاظ والافعال التي توقع
 في كفر عندنا او عند غيرنا اعتناء بهذا الباب لحظوه وفي
 الحقيقة هذا هو المقصود بالكتاب وما مر من المقدمة له السب
 الباعث عليه فنقول هذا باب واسع واكثر من اعتنى به الحنفية
 ثم اصحابنا كما استعمله فن ذلك الغرض على الكفر في زمن بعيد
 او قريب او تعليقه باللسان او القلب على شيء ولو محال اعتقاد

فيما يظهر فيكون ذلك كفر في الحال كما نفله الشيخان عن النثمة
 وخبر به البغوي وغيره كالجليبي وصححه الروياني وقوله
 الشافعي رضي الله تعالى عنه في الامم كالم يحرك به لسانه هو حديث
 النفس الموضوعة عن بني آدم لا يخالف ذلك خلافا لمن وهم
 فيه لانه محمول على الخاطر الذي لا يستقر كما حمل الاثمة الحديث
 عليه وقوله ابي نصر القشيري عندنا لا يتصور الغفر على الكفر
 الذي هو الجهل بالله اذ لا يصح من العالم بالله ان يغفر على الجهل
 يجب ان غنه بان المراد بالكفر في هذا الباب ما اشعر بالجهل وان
 كان قلب من صدر منه شيء مما ذكر وما يأتي قتلنا ايمانا
 الا ترى ان الاستهزاء والخذل كغيرهما وكذلك الفعل الآتي
 فان اراد ابو نصر انه وان غمر لا يكون كافرا فغير مسلم لذلك
 بل لا وجه لكلامه وان اراد ان حقيقة الكفر الذي هو الجهل
 لا يجمع حقيقة العلم فسلم لكن لا مدخل لذلك فيما نحن فيه وفارق
 ذلك غرر العدل على واقعة كبيرة فانه لا يفسق بان نية الاستدانة
 على الايمان شرط فيه بخلاف نية الاستدانة على العدالة فانه ليست
 شرطا وكان وجه ذلك ان الايمان المصدق وهو مستغنى عن الغفر
 والعدالة اجتناب الكاثر مع عدم غلبة المعاصي والنية
 لا تشا في ذلك وهذا ظاهر لا غبار عليه ومن ثم قال البغوي
 لو قال الكافر امنت بالله اذ شاء الله لم يكن ايمانا لان الايمان
 لا يتعلق بالشرط ولو قال المسلم كفرت ان شاء الله كفر في الحال
 انتهى ونقل الامام عن الاصوليين ان من نطق بكلمة الردة ونعم

انه امر توريه كفر ظاهرا وباطنا واقرهم على ذلك فثامله تنفعك
في كثير من المسائل وكان معنى قصد التورية انه اعتقد مدلول
ذلك اللفظ وقصد ان يورى على السامع والا فاحكم بالكفر
باطنا فيه نظر ولو حصل له وسوسة فتردد في الايمان او الصانع
او تعرض بقلبه لنقص او سب وهو كاره لذلك كراهة شديدة
ولم يقدر على دفعه لم يكن عليه شيء ولا اثم بل هو من الشيطان
فيسقين بالله على دفعه ولو كان من نفسه لما كرهه ذكره ابن عبد السلام
وغيره ومن ذلك اعتقاد ما يوجب الكفر وان لم يظهر يقول أو
فعل ومنها كل فعل صدر عن تعبد واستهزاء بالدين صريح كالسجود
للصنم او الشمس سوا كان في دار الحرب امر دار الاسلام بشرط ان
تقوم قرينة على عدم استهزاء او عذره وما في الخلية عن القاضي
عن النضران المسلم لو سجد للصنم في دار الحرب لم يحكم بردة ضعيف
واضح ان الكلام في المختار واستشكل الغرض بعد السلام الفرق بين
السجود للصنم وبين ما لو سجد الولد لوالده على جهة التعظيم حيث
لا يكفر بالسجود للوالد كما يقصد به التقرب الى الله تعالى كذلك
يقصد بالسجود للصنم كما قال تعالى ما نعبدكم الا ليقربونا الى الله
زلفى ولا يمكن ان يقال ان الله شرع ذلك في حق العلوة
والابادون الاصنام وقال القراني في قواعده كان الشيخ
يستشكل هذا المقام ويعظم الاشكال فيه ونقل هذا الاشكال
الركشي وغيره ولم يجيبوا عنه ويمكن ان يجاب عنه بان الولد
بدون الشرعة بتعظيمه بل ورد شرع غيرنا بالسجود للوالد

كاف قوله تعالى وخروا له سجدا بناء على ان المراد بالسجود ظاهره
 وهو وضع الجبهة كما مشى عليه جمع واجابوا بان كان شرعا لمن
 قبلنا وشئ آخرون على ان المراد به الانحناء وعلى كل فهذا
 الجنس ثبت للوالد ولو في زمن من الازمان وشرعة من الشرائع
 فكان شبهه درائر لكفر فاعلمه بخلاف السجود نحو الصنم أو
 الشمس فانه لم يرد هو ولا ما يشابهه في التعظيم في شريعة من
 الشرائع فلم يكن لفاعله ذلك شبهة لضعيفة ولا قوية فكان
 كافرا ولا نظر لقصد التقرب فيما لم ترد الشريعة بتعظيم بخلاف
 من وردت بتعظيمه فانها دفع الاشكال واتضح الجواب عنه كما
 لا يخفى وفي المواقف وشرحها من صادق ما جاء به النبي صلى الله عليه وآله
 ومع ذلك سجد للشمس كان غير مؤمن بالإجماع لان سجوده لها بدل
 بظاهره على انه ليس بمصدق ونحن نحكم بالظاهر فلذلك حكمنا بعدم
 إيمانه لان عدم السجود لغير الله داخل في حقيقة الايمان حتى لو علم
 انه لم يسجد لها على سبيل التعظيم واعتقاد الالهية بل سجد لها
 وقلبه مطمئن بالتصديق لم يحكم بكفره فيما بينه وبين الله وان
 اجري عليه حكم الكافر في الظاهر ثم ما اقتضاه كلامه
 اعنى الشيخ عن الدين من ان العلماء كانوا في ذلك يدل عليه
 ما في الروضة آخر سجود الثلاثة وعبارته وسوا في هذا الخلاف
 وفي تحريم السجود ما يفعل بعد صلاة وغيرها وليس من هذا
 ما يفعله كثير من الجهلة الظالمين من السجود بين يدي الشاة
 فان ذلك حرام قطعاً بكل حال سواء كان للقبلة أو لغيرها

قصد السجود لله او غفل وفي بعض صورة ما يقتضي الكفر عا فانا
 الله تعالى من ذلك اه فافهم انه قد يكون كفرا بان قصد به
 عبادة مخلوق او التقرب اليه وقد يكون حراما بان قصد به
 تعظيمه او اطلاق وكذا يقال في الوالد فان قلت ما ذكرته من الجواب
 عن الاشكال في الوالد لا ياتي في العلم لان لم ينقل صورة السجود
 لهم قلت بل ياتي فيهم لان تعظيمهم ورد به الشرع على انه
 ثبت لجنسهم السجود في قوله تعالى واذ قلنا للاملاك
 اسجدوا لآدم فسجدوا الا ابليس وادم صلوات الله وسلامه
 على نبينا وعليه وعلى سائر المرسلين كان بالنسبة للاملاك
 عليهم السلام هو العالم الاكبر فثبت لجنس العلماء السجود
 فكان شبهة وان كان المراد في الآية بالسجود والامتناع
 جماعة وان آدم لم يكن هو المسجود له وانما كان قبلة لسجودهم
 كما ان الكعبة قبلة لصلواتنا ومن المكفرات ايضا السحر الذي
 فيه عبادة الشمس ونحوها فان خلى عن ذلك كان حراما لا كفرا
 فهو مجرده لا يكون كفرا ما لم ينضم اليه مكفر ومن ثم قال
 الماوردي مذهب الشافعي رضي الله تعالى عنه انه لا يكفر السحر
 ولا يجب به قتله ويستل عنه فان اعترف معه بما يوجب كفره
 كان كافرا بمعتقد لا بسحر وكذا لو اعتقد باحة السحر كان كافرا
 باعتقاده لا بسحر فيقتل ح. بما انضم الى السحر لا بالسحر هذا
 من هبنا واطلق ما لم رضي الله تعالى عنه وجماعة سواء الكفر
 على الساحر وان السحر كفر وان الساحر يقتل ولا يستتاب

سواء سحر مسلماً أو ذمياً كالترنديق لكن قال بعض أئمة مذهبه
 والصواب أنا لا نقضى بهذا حتى يبين معقول السحر أو هو
 يطلق على معان مختلفة وسيأتي بيانها في الخاتمة مع بيان
 أن الصواب في هذه المسئلة مذهبنا كما اعترف به كثير من
 أصحاب مالك ومذهب أحمد رضي الله تعالى عنه في الساحر أقرب
 إلى مذهب مالك وسيأتي في الخاتمة أيضاً كلام أهل مذهبه
 في ذلك ومنها الفاء المصحف في القادورات لغير عذر ولا قرينة
 تدل على عدم الاستهزاء وإن ضعف والترادف بها التجمات
 مطلقاً بل والقدرة الظاهر أيضاً كما صرح به بعضهم قال
 الروياني وكما لمصحف في ذلك أوراق العلوم الشرعية ويؤيد
 ما يأتي فيمن قال قصته شريد خير من العلم وكتب الحديث وكل
 ورقة فيها اسم من أسماء الله تعالى أولى بذلك في كونها أثر في القدر
 مكفراً وهل مراد الروياني بالعلوم الشرعية الحديث والتفسير
 والفقه والآثار كما تخو وغيره وإن لم يكن فيها آثار السلف أو
 مختص بالحديث والتفسير والفقه الظاهر لا إطلاق وإن كان
 بعد المدرك في ورقة من كتاب نحو مثلاً ليس فيها اسم معظم وعبرة
 الزركشي في هذا المحل ما ذكره أي الراجح في الفاء المصحف في القادورات
 لا يختص بالمصحف بل كتب الحديث في معناه وقد الحق الروياني به
 أوراق العلوم الشرعية ولا شك أن الحديث وما اشتمل عليه من
 أسماء الله أعظم أمهم بعض المتأخرين من هذه العبارة
 أنها تضعيف لكلام الروياني وانت خير إذا تأملت بها أن الأمر

ليس كذلك وانما ذكر ذلك تقوية لما ذكره من الحاق كتب
الحديث بالمصحف كما انه يقول هو اولى بالحكم ما ذكره الروايين
فيقتين ذكرها كما ذكر الروايين اوراق بقية العلوم الشرعية
وان كانت داخلة في كلامه ومن ذلك تعلم ان كل ورقة فيها اسم
معظم من اسماء الانبياء والملائكة تكون كذلك وان المراد بالمصحف
ونحوه كل ورقة فيها شيء من القرآن او الحديث او نحوها سواء كتبت
القرآن للدراسة ام لغيرها وان هذا الصل فارق فساد بيع ذلك
من كافر والدخول به للخلافة فحش ما هنا فان قلت قد بينا في ما تقدم
قولهم يحرم الاستنجاء بيد فيها خاتم عليه معظم ولم يجعلوه كفرا
قلت الفرق ان تلك حالة حاجة وايضا فالملء يمنع ملاقة
النجاسة للمعظم فان فرض انه قصد تضيئه بالنجاسة ياتي فيه ما هنا
على ان الحرمة لا تنافي في الكفر كما مر وكالقاء المصحف ونحوه في الكفر
تلطخ الكعبة وغيرها من المساجد بنجس ولو قيل ان تلطخ
الكعبة بالقذرا لظاهر ذلك لم يبعد الا ان كلامهم من ما يابا
قال امام الحرمين وفي بعض التعاليق عن شيخه ان الفعل يخرج
لا يكون كفرا قال وهذا زلل عظيم من المعلق ذكرته للتنبيه
على غلطه ام واقره الشيخان على ذلك وهو جدير بالغلط
وان نقل عن الشيخ ابي محمد ايضا وعن غيره خلافا لمن نظره فيه
بذلك وقول الاذرعى لم يؤول ويحمل على محمل صحيح لا يخفى على
الفقيه استخراجها كما نرى يشير به الى ان حقيقة الفعل لا يمكن
ان يكون كفرا وانما الكفر ما استلزمه من به الزنا وبالدن

ونحوه وهذا تاويل صحيح وبه يندفع الغلط الا ان المراد
لا يندفع الايراد ومنها القول الذي هو كفر سواء صدر عن
اعتقاد او عناد او استهزاء فمن ذلك اعتقاد قديم العالم
او حدوث الصانع او نفى ما هو ثابت للقديم بالاجماع
المعلوم من الدين بالضرورة ككونه عالما او قادرا او كونه
يعلم الجزئيات او اثبات ما هو مشتق عنه بالاجماع كذالك
كالالوان او اثبات الاتصال والانفصال له فان قلت
المعتزلة تنكر الصفات السبعة او الثمانية ولو يكفروهم
قلت هم لا ينكرون اصلها وانما ينكرون زيادتها على الذات
حذرا من تعدد القدماء فيقولون انه تعالى عالم بذاته قادر
بذاته وهكذا والجواب عن شبهتهم المذكورة ان المحذور
تعدد ذوات قدماء لا تعدد صفات قائمة بذات واحدة قديمة
وكذا يقال في الخلاف الاشاعري في نحو البقاء والقدم والوجه
واليدين وبهذا ان زاملته تعلم الجواب عن قول الغزالي رحمه الله
والجواب ان الاشعريته اختلفوا في كثير من الصفات كالقدم
والبقاء والوجه واليدين وفي الاحوال كالتعالي والقدرة
وفي تعدد الكلام واتحاده ومع ذلك لم يكفر بعضهم بعضا
واختلفوا في تكفير نفاة الصفات مع اتفاقهم على كونه حيا قادرا
متكلما فاتفقوا على كماله بذلك واختلفوا في تعظيمه بالصفات
المذكورة اهـ فاختار عدم تكفير المعتزلة وغيرهم الذي هو الاصح
وان جرى قول بكفرهم عليه جماعة بل نقل عن الائمة الاربعة انهم

لم يسلكوا اعتقاد نقص في الذات بل زعموا بذلك انهم الموحّدون
 المعظمون دون غيرهم واما القدم والبقا فامورا اعتبارية فلا
 يلزم على فنيها نقص ايضا وكذا نفى الوجه واليدان ونحوهما
 فانضح ما استثنى عليه الاكثر وعدم تكفير بعض الاشعريه لبعض
 وقد اشار ابن الرقعة الى مدرك القول بالكفر والقول بعدم
 بما حاصله ان المخالفين لصفات البارئ تعالى الذي هو متصف
 بها انما يحكم بكفرهم لانهم يعترفون باثبات الربوبية لذات الله
 تعالى وهي واحدة والقول بالكفر نظرا الى ان تغيير الصفات بما
 لا يعتبر فيه النظر والعيان بمنزلة تغيير الذات فكفر والانه
 لم يعبدوا الله سبحانه وتعالى المنزه عن النقص لانهم عبدوا
 من صفة كذا وكذا والله سبحانه منزّه عن ذلك فهم عابدون
 لغيره بهذا الاعتبار قال وهذا ما يحكى عن اخيار شيخ الاسلام
 ابن عبد السلام قدس الله روحه انه وميل كلام ابن الرقعة
 الى عدم التكفير وهو كذلك وان لزم على هذا الاعتقاد نقص
 لان لازم المذهب غير مذهب كلياتي ومن ثم قال الاسفوي
 الجسم ملزمون بالالوان وبالانصال والانفصال مع انا
 لانكفرهم على المشهور كادل عليه كلام الشرح والروضة
 في الشهادات انه وسياتي الجمع بين هذا وقول النزوي على الله
 تعالى عنه في شرح المذهب بكفرهم فالحاصل ان من نفى او اثبت
 ما هو صريح في النقص كفر وما هو ملزم للنقص فلا معنى لاثبات
 الانصال والانفصال يرجع الى القول من قال البارئ تعالى

لا داخل العالم ولا خارجه ومن ثم قال الغزالي معناه ان مصحح الاتصال
 والاتصال الجسمية والخيرو هو محال فانفك عن الضدين
 كما ان الجاد لاهو عالم ولا جاهل لان مصحح العلم هو الحياة فاذا انفك
 الحياة انفك الضدان وهذا كما ترى ظاهري تكفير القائلين بالجملة
 لكن مشي الغزالي في كتابه النفقة بين الاسلام والزندقة والغزالي
 ابن عبد السلام في فتاويه الموصلية وغيرهما على كفرهم قال ابن عبد السلام
 لان علماء الاسلام لم يخرجوهم عن الاسلام بل حكموا لهم بالارث
 من المسلمين وبالدفن في مقابرهم وتحريم دماهم واموالهم قال
 الزركشي وهذا ابناء الشيخ على تفسير المتكلمين بالابواب
 بما علم انه من دين محمد صلى الله عليه وسلم بالضرورة وعلى هذا
 العلم بكونه عالما بالعلم او عالما بذاته او كونه مرثيا او غير مرثي
 ليس بداخل في مسمى الايمان وكذلك كونه في جهة او ليس في جهة
 انتهى وبه ينادى قدامته في وجه تكفير المعتزلة ونحوهم قال
 الشيخ ومن زعم ان الاله سبحانه وتعالى يحل في شئ من احاد العالم
 او غيرهم فهو كاف لان الشرع انما عفى عن المحسنة لقلبه التجسيم
 على الناس وانهم لا ينفهمون موجودا في غير جهة بخلاف الحلول فانه
 لا يعم الا بئلا به ولا يخطر على قلب عاقل فلا يعفى عنه اهر وكالحول
 الاتحاد كما ياتي والمحصل ان في كفر ساير الفرق خلافا بين
 ائمة السلف والخلف حرره القاضي عياض آخر الشفا و قد هبنا
 انه لا يكفر الا في العلم بالجزئيات او بالمعدوم وزاعم قدم
 العالم او بقاءه او الشاك في ذلك ومنكر البعث او شئ من

تلقاها كما يعلم مما ياتي عن الروضة عن الفااضي عياض وزاعم الحلول
او الاتحاد ونحوهم كالفائدين بالشناخ وغيرهم من الطوائف
المذكورة في الشفا وغيرهم وانما تركت ذكرهم لان كفرهم معلوم
ما قررت في الكتاب ومن ذلك جحد جواز بقعة الرسل وانكار
نبوة بني من الانبياء المطلق على نبوتهم صلوات الله وسلامه عليهم
لا كما خضر وخالد بن سنان ولفان وغيرهم وكان ذلك الشك
فيه قال الخوارزمي في كافيته او انكار رسالة واحد من الانبياء
المعروفين **آه** وينبغي حمل قوله المعروفين على من اجمع المسلمون
على رسالتهم واراد نفي الرسالة على ساير الاقوال فانه قد وقع
خلاف في تعريف الرسول ومن ذلك ايضا تكذيب بني او نسبة
تعمد كذب اليه او محاربته او سبه والاستخفاف به **ومن ذلك**
كما قاله الحكيم ما لوقفي في وقت بني من الانبياء انه هو النبي دون
ذلك النبي او في زمن نبينا او بعده ان لو كان نبينا او انه صلى الله
عليه وسلم لم تكف النبوة به فيكفر في جميع ذلك والظاهر انه لافرق
بين تمتي ذلك باللسان والقلب **(تنبيه)** قضية قولهم وتكذيب
بني انه لافرق بين تكذيبه في امر ديني او غيره وهو ما يصرح به
كلام العراقي شارح المذهب لكن كلامه غير ينازع فيه واصل ذلك
انهم صرحوا بان من خصائصه صلى الله عليه وسلم التزوج بزوجات
لان اعتبارهم لامن الجحد وهو ما عيون في حقه صلى الله عليه وسلم
ثم قالوا والمرأة ولو كذبته لم يلفت اليها وقال العلامة العراقي
المذكور بل تكفر بتكذيبه فقضية كلامه غيره عدم كفرها

لكن كلامه اوجه لان تكذيبه ولو في الامر الديني صريح في عدم
 عصمته من الكذب وفي الحاق النقص به وكلاهما كفر ولا ينافي
 ذلك ما وقع عن بعض حفاة الاعراب ما يقرب من ذلك لانهم كانوا
 معزورين بقرب اسلامهم وصريح كلامهم هنا ان كون الاستخفاف
 به كفر من خصايصه وقد يجاب اخذنا من استنقار كلامهم بانهم
 كثيرا ما يهدون شيئا من خصايصهم ويكون المراد به ما اختص به
 عن عد الانبياء من بقية الامم وقد عدوا من خصايصه ايضا
 ان من زنا بحضرتة كفر ونظر فيه في الروضة ومجيب بان هذا
 ظاهر في الاستخفاف فكان كفر ومنه يؤخذ ان غيره من الانبياء
 كذلك ويعود الاشكال والجواب المذكوران ومن ذلك ايضا
 حجة اية او حرف من القرآن مجمع عليه كالعودتين بخلاف البسطة
 او زيادة حرف فيه مع اعتقاد انه منه فان قلت قد انكر ابن
 مسعود كون العودتين قرآنا فكيف يكفرنا فيها قلت قال النووي
 في المجموع ان نسبة ذلك لابن مسعود كذب عليه فان قلت فل فيه
 جواب على تقدير الصحة قلت الجواب عنه ان لم يستقر الاجماع
 عند انكاره على كونها قرآنا واما الآن فقد استقر وصارت
 قرآنية موطنة من الدين بالضرورة فكفرنا فيها عالما كان
 او اميا مخالفا للمسلمين على ان ما روي من انكاره انما هو انكار
 لرسمهما في مصحفه لا كونهما قرآنا كما قاله الشيخ ابو علي بن ابي
 هريرة والفاضل ابوبكر الباقلاني لانه كانت السنة عنده
 ان لا يثبت في المصحف الا ما امر النبي صلى الله عليه وسلم بانباته

او كنهه ولم يجده كتب ذلك ولا سمع امر به وفي وجه
 حكاة القاضي حسين في تعليقه انه يلحق بسبب النبي صلى الله عليه
 سب الشيخين وعثمان وعلي رضي الله عنهم فقال من سب الصحابة فسق
 ومن سب الشيخين او الحسين يكفر او يفسق وجمان كذا
 في النسخة وصوابه الخنئين بجمع ففوقية فنون يعني عثمان
 وعلي رضي الله تعالى عنهما وعبارة البغوي من انكر خلافة ابي بكر
 يبدع ولا يكفر ومن سب احدا من الصحابة ولم يستحل يفسق *
 واختلفوا في كفر من سب الشيخين قال الزركشي كالسبكي ينبغي
 ان يكون الخلاف اذا سبه لامر خاص به اما الوسمه لكونه مكابيا
 فينبغي القطع بتكفيره لان ذلك استغفار بحق العجبة وفيه
 تقرض بالنبي صلى الله عليه وسلم وقد روى الترمذي انه صلى
 الله عليه وسلم رأى ابو بكر وعمر فقال هذان السبع والبصر وهكذا
 القول في شأن غيرهما من الصحابة وقد ثبت عنه عليه الصلاة والسلام
 انه قال يقول الله تعالى من اذى لي وليا فقد اذنته بالحرب وفي
 رواية فقد استحل محارمي ولا شك انا نتحقق ولاية العشر
 فمن اذى واحدا منهم فقد بارز الله تعالى بالمحاربة فلو قيل يجب
 عليه ما يجب على المحارب لم يبعد ولا يلزم هذا في غيرهم الا من
 تحققت ولائته باخبار الصادق اه وما يحثه من القطع بالتكفير
 ظاهر نفلا ومعنى ومن الاحاق بالمحارب ظاهره لئلا لا نفلا
 وسياتي لذلك بسط آخر ومن ذلك ان يستحل محاربا بالاجماع
 كالحرب والواط ولو في مملوكه وان كان ابو خنيفة لا يرى الحدة

لان ماخذ الحرمة عنده غير ماخذ الحد او يحرم حلالا بالاجماع
 كالنكاح او ينفي وجوب مجمع على وجوب ركعة من الصلوة الخمس
 او يعتقد وجوب ما ليس بواجب بالاجماع كصلاة سادسة
 يعتقد فرضيتها كفرضية الخمس ليخرج وجوب معتقده الورث
 ونحوه كصوم شوال هذا ما ذكره الرافي نراه النورى
 في الروضة ان الصواب تقييده بما اذا اجمد جمعا عليه يعلم
 من دين الاسلام ضرورة سواء كان فيه نضام لاخلاف مالا
 يعلم كذلك بان لم يعرفه كل المسلمين فان حجه لا يكون كقراة
 ومازاده ظاهرا ويخرج بالمجمع عليه الضرورى كاستحقاق بنت
 الابن السدس مع بنت الصلب وتحريم نكاح المنعة فلا يكفر
 باحدهما كما بينته في شرح الارشاد ومع بيان انه هل الكلام
 في باحدهما جهلا او عنادا ومع بيان رد قول البلقيين ان نكاح
 المنعة معلوم من الدين بالضرورة وان قد استحل الرجل الدماء
 والاموال مما لم ينشأ عن تاويل ظنى البطلان كما ويل البغاة
 والضرورى امثلة كثيرة استوعبتها في الفتاوى
 ومن ذلك ايضا ما لواقع اهل عصر على حادث فانكارها لا يكون
 كفرا ومحل هذا كله في غير من قرب عهد بالاسلاف ونشأ
 ببادية بعيدة والاعرف بالصواب فان انكر بعد ذلك كفر فيما
 يظهر لان انكاره ح في تفصيل الامتروسيات عن الروضة
 عن الفاضل عياض ان كل ما كان فيه تفصيل الامتروسيات كقرا
 ثم ما ذكره الشيخان كالاصحاب في استحلال الخمر مستبعد الاما

بانما لا تكفر من رد اصل الاجماع ثم اول ما ذكره بما اذا صدق
 المجيعين على ان التحريم ثابت في الشرع ثم حمله فانه يكون رد
 للشرع قال الرافعي وهذا ان صح فيلجئ مثله في سائر ما حصل
 الاجماع على افتراضه او تحريمه فنفاه واجاب عنه ابو الفاسم
 الزمخاني بان ملخص التكفير ليس مخالفة الاجماع بل استباحة
 ما لم تحرم من الدين ضرورة ولذا قال ابن دقيق العيد سائل
 الاجماع ان صحبها التواتر كالصلاة كفر منكرها مخالفة
 التواتر لا لمخالفة الاجماع وان لم يصحبها التواتر فلا يكفر
 نافيها و فرق الزركشي بين تكفير منكر الاجماع اى الجمع عليه
 وعدم تكفير المنكر اصل الاجماع بان منكر الحكم موافق على كون الاجماع
 حجة ثم انكر اثره المرتب عليه فكفرناه بخلاف منكر الاصل فانه
 لم يوافق على شيء البتة ام وفي فرقة نظر لاقتضائه ان منكر
 الحكم لا بد ان يسبق منه اعتراف بحجية الاجماع وهو خلاف قضية
 اطلاقهم وان من سبق منه الاعتراف بذلك يكفر وان لم يكن الحكم
 ضروريا وليس كذلك فالذى يتجه هو ما اشار اليه الجواب
 الاول من ان ملخص التكفير انكار الضرورى سواء سبق منه الاضطرار
 بحجية الاجماع ام لا فان قلت هل بقي من فرق آخر بين انكار
 اصل الاجماع حيث لم يكن كفرا وانكار الحكم المجمع عليه الضرورى
 حيث كان كفرا قلت نعم ونقدم قبله مقدمه وهى ان النظام
 وغيره انما انكروا كون الاجماع حجة زعمانهم انه لا يستحيل
 الخطا على اهل الاجماع وانه لا دليل على عصمتهم قطعا

اذما استدلل به على ذلك يحتمل التأويل فالاجماع الذي انكروه
 هو مطابق العلماء على تفرقهم وكثرتم على راي نظري وهذا ليس
 كما نكارى الضرورى الذى هو مطابقا بقوم على الاخبار عن محسوس
 على نقل الثواتر وذلك قطعى بحصول العلم الضرورى به والقدح فيه
 يسرى الى ابطال الشريعة من اصلها فمطابق العلماء على راي واحد
 نظري لا يوجب العلم القطعى الا من جهة الشرع فلم يكن انكار كونه
 من اصله حجة ولا انكار افادته القطع مع الاعتراف بحجته كقرا
 على الاصح بخلاف انكار الضرورى فانه يجر الى انكار الشريعة
 بل الشرايع كلها فمن ثم كان كقرا كما تقر فاتفق الفرق بين انكار
 اصل الاجماع او كونه حجة قطعية وبين انكار الضرورى وما قررت
 يعلم رد نظير الغزالي في كفر جاحد الجمع عليه بان الظن انكر
 كون الاجماع حجة فيصير مختلفا فيه ووجه رده ان النظام
 لا ينكر الحكم كامر على التزل فهو هذا الانكار مبني على ضال فلا
 نظر لانكاره ولا خلافة فان قلت نا في حكم الاجماع اخف
حالا من جاحد الجمع عليه لان الاول ليس معه اعتقاد مخالف
بخلاف الثاني فان المجد يقتضى سبق الاعتراف والاعتقاد
قلت اذا ناملت ما سبق من التحرير علمت ان الملاحظ في التكفير
 انما هو انكار الضرورى المستلزم لانكار الاجماع بخلاف انكار
 الاجماع من اصله او حجته او الجمع عليه الغير الضرورى فانه
 لا يكون كفر اخلافا لما يوهبه كلام بعض المناهزين ومما
 يوضح هذا المقام ان من انكر ما عرف بالتواتر فان لم يرجع

انكاره الى انكار شريعة من الشرايع كما نكار غزوة تبوك او وجود
 ابى بكر وعمر وقتل عثمان وخلافه على وغير ذلك مما علم باللفظ
 ضرورة وليس في انكاره جملة شريعة لا يكون انكاره ذلك كفر
 اذ ليس فيه اكثر من الكذب والقناد كما نكار بشام وعباد
 وقعة الجبل ومحاربة على من خالفه نعم ان افترن بذلك اتهمهم
 للناقيلين وهم المسلمون اجمع كفركا في الشفا وغيره لسريانه الى
 ابطال الشريعة وليس هذا كمنكر اصل الاجماع لانه لا يتم جميع
 المسلمين بل ولا بعضهم وانما ينكر اجتماعهم وتوافقهم على شيء
 وان رجع انكاره الى انكار قاعدة من قواعد الدين او حكم من احكامه
 كما نكار الخوارج حديث الرجم فان كان لانكارهم الرجم كفرا ولا يتم
 حكم من احكام الشريعة مجمع عليه معلوم من الدين بالضرورة وان
 انكروا واقعة واعترفوا بان الرجم ثابت في هذه الشريعة
 بدليل آخر لم يكفروا ما لم يقترب بذلك اتهمهم للناقيلين وهم
 المسلمون اجمع واذا تدبرت هذا الذي قررته وانخفضت قواعدهم
 ظهر لك انه الحق بالاعتماد والنصوب مما ذكره بعض المتأخرين
 وغيرهم في هذا المحل وسياق لهذا البحث زيادة تحقيق وتيقن
 وفي تعليل البغوى من انكر السنن الراتبة او صلاة العيدين
 يكفر والمراد انكار مشروعيةها لانها معلومة من الدين بالضرورة
 ولو انكر هيئة الصلاة زعموا انها لم ترد الا جملة وهذه الصفا
 والشرط لم ترد بنص جلي متواتر كقوله ايضا اجماعا كما يؤخذ من
 كلام الشفا قال القمولى ومن ذلك اى جملة الضرورى ان

يعتقد في شيء من المكوس ان الحق قال ويحرم تسميتهما بذلك
 وقضيه ان مجرد تسمية الباطل حقا لا يطلق انها كفر وهذا
 ظاهر في نحو هذه المسئلة مما فيه ضرب من التأويل وهو اخذ
 الامام له على نية الزكاة اما فيها لا تاويل فيه بوجه فينبغي
 ان يكون تسميته حاكفا ومن المكفرات ايض ان يرضى بالكفر
 ولو ضمنا كان يسأله كافر يريد الاسلام ان يلفنه كلمة الاسلام
 فلم يفعل او يقول له اصبر حتى افرغ من شغلي او خطبتي لو كان
 خطيبا وكان يشير عليه بان لا يسلم وان لم يكن طالبا للاسلام فيما
 يظهر وكلام الحكمي الآتي قريبا قد يدل على ان اشارته عليه
 بان لا يسلم اذا كانت تكون عدوه فيشير عليه بما يكره وهو كفر
 ويمنع عما يحبه وهو الاسلام لم يكفر وفيه نظر والذي يظهر انه
 يكفر بذلك وان قصد ما ذكر لانه كان مستسببا في بقاءه على الكفر
 وليس هذا كمسئلة الحكمي الآتية خلافا لمن توهم لان تلك فيها
 مجرد تمتي فقط وهذه فيها تسبب الى البقاء على الكفر ويشير على مسلم
 بان يرتد وان كان مريدا للردة كما هو ظاهر او يكرهه على الكفر
 على الاصح او يطلب منه او من كافر الكفر كما صرح به الامام حيث قال
 في يهودى تنصرفنى قول يطالب بالاسلام او بالعود على ما كان عليه
 والتعير عن هذا القول يحتاج الى تأنيق فلا ينبغي ان يقال
 هو مطالب بالاسلام او بالعود الى اليهود فان طلب الكفر كفر
 انتهى بخلاف ما لو قال لمسلم سلبه الله الايمان او الكافر لا ذر قد
 الله الايمان فانه لا يكون كفرا على الاصح لانه ليس مرضى بالكفر

وانما هو دعا عليه بتشديد الامر والعقوبة عليه هذا ما ذكره الشَّيْخَانِ
 وانت خبير من قولها لانه ليس مرضى بالكفر انما محل ذلك
 ما اذا لم يذكر ذلك مرضى بالكفر والا كفر قطعا والذي يظهر
 من فحوى كلامهما انه لو اطلق ولم يقله على جهة الرضى بالكفر ولا على
 جهة تشديد العقوبة عليه لا يكون كافرا وهو ظاهر ولو رضى كافر
 بالاسلام او اكره كافرا اخر عليه او عزم عليه في المستقبل لم يكن
 بذلك مسلما ويفرق بما مر في الغرر على الكفر والعزم على فعل كبيرة
 وليس من الرضى بالكفر ان يدخل دار الحرب ويشرب معهم الخمر ويأكل
 لحم الخنزير اذا ارتكاب كل واحد من المحرمات ليس كفرا ولا ينسب به اسم
 الايمان بل اسم المدح كنعى ودين وولى ومخلص وموفق على
 الاطلاق فاذا مات فاسقا لا يخلد في النار خلافا للنوارج
 فانهم يحكون بكفره وللمعتزلة فانهم يقولون انه فاسق ليس بمؤمن
 ولا كافر الفسق عندهم منزلة بين الايمان والكفر ومنعاه وصفه باسم
 مدح ما ذكر مطلقا او مقيدا (تنبيه) ما ذكر في مسئلة عدم التلقين
 وفي الاشارة هو ما نقله الشَّيْخَانِ في الروضة واصطفاها عن المنولى وآقوا
 وهو المقدم وبجرم البغوى واما ما في باب الفصل من المجموع
 من ان الصواب انه ارتكب معصية عظيمة فضعيف بل الصواب الاول
 كما قاله الزركشي خلافا للقول الاذرى والتصويب ظاهر فيما سوى
 اشارته بانه لا يسلم ومن جزم ايضا بالكفر في ذلك الفخر الرازى
 ونقل من بعض العلماء انه ينبغي له ان لا يطول المدعى في كلمة لا يحصل
 الانتفال من الكفر الى الايمان على اسم الوجوه وما ذكر في مسئلة

فانه لا يخلد في النار
 فانه لا يخلد في النار
 فانه لا يخلد في النار

لا نرى في الله الايمان استشكل بما اذا قال لمسلم يا كافرا بل لا تأويل
 ويجاب بان الكفر ثم ان ما جاء من تسمية الاسلام ككفر اكما مروها
 ليس فيه ذلك وبهذا يزيد اتجاه ما قدمته من انه لو طلب
 ذكر ذلك للرضا بالكفر كان كافرا ويؤيد ايضا ما دل عليه كلام
 الحلبي من انه لو تمنى مسلم كفر مسلم فان كان ذلك كما يتمنى الصديق
 لصديقه ما يستحسنه كفر لان استحسان الكفر كفر وان كان كما
 يتمنى العدو لعدوه ما يستغفله لم يكفر فاذا اسلم عدوه الكافر
 فخرن المسلم لذلك وتمنى انه لم يسلم وود لو عاد الى الكفر لا يكفر
 لان استقباح الكفر هو الذي يحمله على ان يتناه له واستحسانه
 الاسلام هو الذي يحمله على ان يكرهه له وانما يكون تمنى الكفر
 على وجه الاستحسان لو قد تمنى موسى صلى الله على نبينا وعليه وسلم
 ان لا يؤمن فرعون وزاد على التمني فدعى الله بذلك بقوله ربنا
 اطعن على مواهم واشدد على قلوبهم فلا يؤمنوا حتى يروا
 العذاب الاليم فلم يضر ذلك ولا عاتبه الله عليه ولا زجره
 عنه اتم لكن في الاستدلال نظر لان شرع من قبلنا ليس
 يشترع لنا ولانه يجوز ان موسى على نبينا وعليه وعلى سائر
 الانبياء والمرسلين افضل الصلاة والسلام علم عدم ايمانهم
 فساله قصدا والكلام فيمن انطوت عليه عاقبه وقد يجاب
 بانه وان كان شرعا لمن قبلنا الا انه لم يبرى في شرعنا ما يحال له
 فيكون حجة على الخلاف وبان الاصل في السؤال طلب حصول
 ما ليس بمحاصل فلا نظر الاحتمال المذكور على انه ورد في التفسير

من الايمان فكيف لا ينتفى عند انتفاؤها لان المجموع المركب من
 امور اذا انتفى واحد منها لا بد وان ينتفى ذلك المجموع فاذا
 كان العمل اخلا في حقيقة الايمان فلا بد من انتفائه في حق
 الفاسق ومحاول ابن التلمساني الجواب فقال واظن
 بالشافعي انه لم يحكم على الفاسق بخروجه عن الايمان لكن
 لا يلزم من عدم الحكم بالخروج عن الايمان الحكم بعدم خروجه
 عن الايمان بل من الجائز انه لم يحكم بالخروج ولا بعده وان كان
 يلزم من قوله ان الايمان عبارة عن مجموع الامور الثلاثة
 الحكم بالخروج لكن ضمنا لا صريحا واما المعتزلة فقد طردوا
 اصلهم لانه لما كان العمل عندهم داخلا في حقيقة الايمان قالوا
 الفاسق ليس بمؤمن ولا كافر قال الزكشي وهذا الجواب لا ينفع
 في هذا المضيق ولعل الله ييسر حله آمه واقول قد ييسر الله تعالى
 حله بما هو على وهو ان يقال في جوابه ان الشافعي رضي الله تعالى
 عنه يقول ان الايمان يزيد بزيادة الاعمال وينقص بنقصها
 فان اريد الايمان الكامل كانت الاعمال داخلة في مسماه ولنزوم
 انتفاؤه بانتفاؤها وانتفاء بعضها وصدق آخ على الفاسق
 انه ليس بمؤمن بهذا الاعتبار وان اريد الايمان المتكامل بالجملة
 من النار المشار اليه بقوله تعالى اخرجوا من في قلبه مثقال حبة
 من ايمان فالاعمال ليست داخلة في مسماه اذ هو التصديق
 بالقلب مع النطق باللسان بشرطه فلا يلزم من انتفاؤها
 انتفاؤه ويصدق على الفاسق انه مؤمن من اهل الجنة

فلم ان مبنى الاشكال على نوع من المغالطة وزيادة الاليهام
وان الشافعي رضى الله تعالى عنه لم يقل بان الايمان بسائر
النواع عبارة عن مجموع الامور الثلاثة اعنى التصديق بالقلب
والنطق باللسان والعمل بالجوارح خلافا لما يوهمه كلام ابن
التمساني لا ضمنا ولا صريحا واعلم ان الشيخين قالوا في كتب
اصحاب ابى حنيفة رضى الله تعالى عنه اعتنا نام بتفصيل الاقوال
والافعال المقتضية للكفر واكثرها مما يقتضى اطلاق اصحابنا
الموافقة عليه واعترضها الزركشي اخذ من كلام شيخه الاذرى
وغيره بان اكثرها مما يجب التوقف فيه بل لا يوافق اصل ابى حنيفة
فانصرح عنه انه قال لا كفر احدا من اهل القبلة بذهب ولا
يجوز الا فباذلك لا على مذهب الشافعي رضى الله تعالى عنه
لسكوت الرافعي عنه ولا على مذهب ابى حنيفة لان ذلك مخالف
لعقيدة ومن قواعده ان معناها صلا محققا وهو الايمان فلا
نرفعه الا بيقين مثله يضاده وغالب هذه المسائل موجودة
في كتب الفناوى الحنفية ينقلونها عن مشايخهم وكان المتأخرون
من متأخري الحنفية يكررون اكثرها وينسخونهم ويقولون
هو لا يجوز تقليدهم لانهم غير معروفين بالاجتهاد ثم
لم يخرجوها على اصل ابى حنيفة لانه خلاف عقيدة تركليستبه
لهذا وليحذر من يبادر الى التكفير في هذه المسائل مناوئهم
فيخاف عليهم ان يكفروا لانهم كفروا مسلما ونحن لا نكفر الا من شاق
النبي صلى الله عليه وسلم وانكر ما يعلم بالضرورة من شرعه

انه من الدين ام ولا يخفى عليك ان الشخين هما الحجة و على
 ما قاله الممول وان تقبلا بمثل هذه الكلم والعبير المقتبين
 لذلك والثالث ان هذه الكلم تخرج وافقوا الشخين على اكثرها
 بل و قالوا في كثير مما قال النورى عفا الله تعالى عنه و قد اوضح
 الرافعى انه ليس يكفر ان الصواب انه كفر و استعلم ذلك جميعه
 ان صدق تأملك ما سأ عليه عليك ما تقر به عينك ولا تجد
 في كتاب غير هذا الكتاب فان اكثر ما مر وما يأتى لم ارا احد انقض
 له والحمد لله القوي والقدير سبحانه عليه توكل واليه انيب
 فحيث ما سكنا على شئ من هذه المسائل صحت نسبته لمذهب
 المشافعى و جاز الاقناب به ما لم يتفق المناخرون على خلاف
 ما سكنا عليه ثم للمفتى ان يفتى بما اتفقوا عليه و اما
 مذهب ابى حنيفة وكونه يقتضيها او لا فلا شغل لنا به فذلك
 المسائل ما لو نخر باسم من اسائه تعالى او بامر او بوعده او بوعده
 كذا فقلاده عنهم و اقراه وهو ظاهر رجل الا ان محل ما ذكر كما
 يعلم مما ياتي فيمن لا يخفى عليه نسبة ذلك اليه سبحانه وتعالى
 ولا سيما الاسماء المشتركة فيستفسر ويعمل بتفسيره و منها
 لو قال لو امرني الله بكذا لم افعل او لو ضارت القبلة في هذه
 الجهة ما صليت اليها كذا فقلاده عنهم ايضا و اقراه و بحث
 الا ذرعى انه ياتي فيها التفصيل الا في ان اعطاني الله
 الجنة وهو قريب وان امكن الفرق ومنها لو قال لو امرني
 الجنة ما دخلتها اقربهم الرافعى مراد في الروضة قلت مقتضى

مذهبنا والجاري على القواعد انه لا يكفر وهو الصواب اتم
وفصل غيره بين ان يقوله استخفا او اظهارا للعناد
فيكفروا لا فلا وهو متجه ويؤيد ما يأتي في مسئلة قلتم
اظفارك ومنها لو قال لغيره لا تترك الصلاة فان الله لو اخذ
فقال لو اخذني الله بهامع ما في من المرض والشدة ظلمني
او قال المظلم هذا فقد ير الله تعالى فقال الظالم انا افعل
بغير تقدير الله كفر ولو قال لو شهد عندي الملائكة والانبيا
بكذا ما صدقتهم كفر كذا لفلا عنه واقراء وهل لو قال
الملائكة فقط او الانبياء فقط يكفر ايضا الذي يظهر نعم
لان ملحق الكفر كما لا يخفى نسبة الانبياء او الملائكة الى الكذب
فان قلت جرى خلاف في العصمة قلت اجمعوا على العصمة من
الكذب ونحوه والذي يظهر ايضا ان لو قال الرسل بدل الانبياء
كان كذلك وهل قوله لو شهد عندك جميع المسلمين ما صدقتهم
كذلك اولا الذي يظهر نعم لامر من ان الشرع دل على عصمتهم
من الاتفاق على الكذب ومنها لو قيل قلم اظفارك فانه سنة
رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال لا افعل وان كان سنة
كفر اقرهم الرافي نراد النووي عفا الله تعالى عنه في الرضة
المخارئة لا يكفر بهذا الا ان يقصد استهزاء اتم وما اخذوا
متقين وكقص الاظفا رسلوا الراس كما صرح به الرافي عنهم
واقوم لكن محله ان كان في نسك والا فلا لاختلاف العلما
في كراهته ومنها قال الشيخان عنهم واختلفوا فيما لو قال

الذي يظهر ان هذا العبارة محمولة
وكان الاولى ان يقال اني بدلي
او على علم فالنكير على هذا من
الشرع دل على عصمتهم
او على ما يحتمل بان قوله لا افعل
على تقدير اني بان لا يحتمل
اتم وهو حسن

انه من الدين ام ولا يخفى عليك ان الشخين هما الحجة و على
 ما قاله المعول وان تقبلا مثل هذه الكلم والعبير المتقنين
 لذلك والفاثلين هذه الكلم ت حيث وافقوا الشخين على اكثرها
 بل و قالوا في كثير مما قال النوراني عفا الله تعالى عنه و قد اوضح
 الرافي انه ليس يكفر ان الصواب انه كفر و يستعمل ذلك جميعه
 ان صدق تأملك ما سأ عليه عليك ما تقر به عينك ولا تجد
 في كتاب غير هذا الكتاب فان اكثر ما مر وما ياتي لم ارا احد انقض
 له والحمد لله الوهاب القوي والقدير سبحانه عليه توكل واليه انيب
 فحث ما سكتنا على شيء من هذه المسائل صحت نسبه لمذهب
 المشافعي و جاز الاقناب به ما لم يتفق الماخرون على خلاف
 ما سكتنا عليه ثم للفتي ان يغني ما اتفقوا عليه و اما
 مذهب ابي حنيفة و كونه يقتضيه او لا فلا شغل لنا به فذلك
 المسائل ما لو تخبر باسم من اسماة تعالى او بامره او بوعده او بوعده
 كذا نقلاه عنهم و امراه وهو ظاهر جل الا ان محل ما ذكر كما
 يعلم ما ياتي فيمن لا يخفى عليه نسبه ذلك اليه سبحانه وتعالى
 ولا سيما الاسماء المشتركة فيستفسر ويعمل بتفسيره ومنها
 لو قال لو امرني الله بكذا لم افعل او لو ضارت القبلة في هذه
 الجهة ما صليت اليها كذا نقلاه عنهم ايضا و قرأه و بحث
 الاذرى ان ياتي فيها التفصيل الاتي في ان اعطاني الله
 الجنة وهو قريب وان امكن الفرق ومنها لو قال لو اعطاني
 الجنة ما دخلتها اقرهم الرافي مراد في الروضة قلت مقتضى

فلان في عيني كاليهودي والنصراني في عين الله اوبين يدي
الله تعالى فمنهم من قال هو كافر ومنهم من قال ان اراد الجارحة
كفروا فلا قالوا ولو قال ان الله جلس للانصاف او قام
للاصاف فهو كافر واختلفوا فيما اذا قال الطالب ليمين خصمه
وقد اراد الخصم ان يحلف بالله فقال لا اريد الحلف بالله
تعالى انما اريد الحلف بالطلاق والعناق والصحة انه لا يكفر
واختلفوا فيمن نادى رجلا اسمه عبد الله وادخل في اخره
الكاف التي تدخل للتصغير بالجمجمة فقيل يكفر وقيل ان
تعهد التصغير كفر وان كان جاهلا لا يدري ما يقول ولم يكن
له قصد لا يكفر واختلفوا فيمن قال رؤيتي اياك كروية ملك
الموت والاكثر على انه لا يكفر اجماع كلام الشيخين رحمهما الله
تعالى والمشهور من المذهب كما قاله جمع متأخرون ان
الجمجمة لا يكفرون لكن اطلق في المجموع تكفيرهم وينبغي حمل
الاول على ما اذا قال الواجب كالا جسام لان النقص اللازم على
الاول قد لا يستلزمونه واما لازم المذهب غير مذهب بخلاف
الثاني فانه صريح في الحدوث والتركيب والالوان والانصال
فيكون كفر الانه اثبت للقديم ما هو منفي عنه بالاجماع وما علم من
الدين بالضرورة استفاؤه عنه ولا ينبغي الوقف في ذلك
وبذلك علم انه لا يطلق الكفر ولا عدمه في مسألة فلان في عيني
ومسئلة القيام والجلوس المذكورين والتفصيل المنقول في مسألة
التصغير هو الذي يتجه والاوجه ما قاله اصغرهم في مسألة

والثاني على ما اذا
قال الواجب كالا
جسام

رؤية ملك الموت ومنها قال الرافي عنهم قالوا ولو قرأ القرآن
 على ضرب الدف او القضيبة وقيل له تعلم الغيب فقال نعم فهو
 كفر واختلفوا فيما خرج لسفر فصاح القعقوع فجمع هل يكفر
 انتهى زاد في الروضة قلت الصواب انه لا يكفر في المسائل
 الثلاث اهـ واعترض تصويبه في الثانية لتضمن قوله نعم
 تكذيب النص وهو قوله تعالى وعنده مفاتيح الغيب لا يعلمها
 الا هو وقوله عز وجل عالم الغيب فلا يظهر على غيبه احدا الا من
 ارضى من رسل ولم يستثن الله غير الرسول وبجواب بان
 قوله ذلك لا ينافي النص ولا يتضمن تكذيبه لصدقه يكونه
 يعلم الغيب في قضية وهذا ليس خاصا بالرسول بل يمكن وجوده
 لغيرهم من الصديقين على ان في الآية الثانية قولان الاستثنا
 منقطع فتكون الرسل كغيرهم وعلى كل فالخواص يجوز ان
 يعلموا الغيب في قضية او قضايا كما وقع لكثير منهم واشتهر
 والذي اختص تعالى به انما هو علم الجميع وعلم مفاتيح الغيب
 المشار اليها بقوله تعالى ان الله عنده علم الساعة وينزل الغيث
 الآية وينتج من هذا التقرير ان من ادعى علم الغيب في قضية
 او قضايا لا يكفر وهو محل على ما في الروضة ومن ادعى علمه في
 سائر القضايا كفر وهو محل على ما في اصلها الا ان عبارته
 لما كانت مطلقة تشمل هذا وغيره ساغ للنووي الاعتراض عليه
 فان اطلق فلم يرد شيئا فالوجه ما اقتضاه كلام النووي
 لعدم الكفر ثم رأت الاذري قال والظاهر عدم كفره عند

الاطلاق في جميع الصور سوى مسألة علم الغيب اعم ومراده
 بجميع الصور مسألة الطالب ليمين خصه وما بعدها وما ذكره
 في الاطلاق في مسألة علم الغيب فيه نظرها هر بل الاوجه ما قد
 من عدم الكفر ومنها قوله لو كان فلان نبيا ما آمنت به وقوله
 ان كان ما قاله الانبياء صدقا نجونا في كفر كذا اقراه قال الاسنوي
 الذي شاهدته بخط المصنف آمنت بدون ما النافية قبلها وهو
 كذلك في بعض نسخ الراقي وفي بعضها ما آمنت باثبات ما وهو
 الصواب اعم وما ذكرانه الصواب ظاهر ويفرق بينهما بان الاول
 فيه تعليل الايمان به على تعليل كونه نبيا وهو تعليل صحيح لما فيه
 من تعظيم مرتبة النبوة وفي الثانية تعليل عدم الايمان به على
 كونه نبيا ففيه تنقيص لمرتبة النبوة حيث اراد تكذيبها
 على تفديرو وجودها وهذا فرق صحيح لا غبار عليه والذي يظهر
 انه لو قال ان كان ما قاله النبي الفلا في صدقا نجون او كفر كذا به
 او نحو ذلك يكون كفرا ايضا ولا يشترط ذكر جميع الانبياء ولا ان
 يكون ما قاله ذلك النبي يقطع بان عن وحي فان قلت للانبياء
 الاجتهاد وجرى قول في انه يجوز عليهم الخطا في الاجتهاد فاذا
 قال ذلك في شيء يحتمل كونه ناسئا عن اجتهاد لا وحي كيف
 يكفر به قلت القول بعدم الكفر ح وان كان له نوع من
 الظهور لكن القول بالكفر اظهر لان الاثبات بان التي هي
 للشك والتردد في هذا المقام تشعربترده في طرق الكذب
 الى ذلك النبي وهذا كفر على ان القول بجواز الخطا عليهم

لم يتقدم قول بعيد مجور فلا يلتفت اليه وعلى من نزل (فقوله)
 ان كان صدقا يدل كما تقرر على تروده في الكذب وهو غير الخطا
 لان الخطا ذكر خلاف الواقع مع عدم التعمد بخلاف الكذب فانه يدل
 شرعا على الاخبار بخلاف الواقع نعم افتحمة الكفر بذلك وان قلنا
 بهذا القول البعيد المجور لان قوله ان كان صدقا لا ينافي بناؤه
 عليه لما تقرر وانضم والله الحمد (ومنها) قوله لا ادري اكا النبي
 صلى الله عليه وسلم انسيا او جنيا او قال انه جن او صفر عضوا
 من اعضائه على طريق الاهانة كذا اقراه واعترض بان الحلبي
 صرح بخلاف ذلك في الاولى حيث قال من آمن به عليه الصلاة والسلام
 وقال لا ادري اكان بشرا ام ملكا ام جنيا لم يضره ذلك ان كان
 من لم يسمع شيئا من اخبار صلى الله عليه وسلم سوى انه رسول
 الله صلى الله عليه وسلم كما لو لم يعلم انه كان شابا او شيخا مكميا
 او عرقيا عربيا او اعجميا لان شيئا من ذلك لا ينافي الرسالة
 لا يمكن اجتماعها بخلاف من قال آمنت بالله ولا ادري اهو
 جسم ام لا لان الجسم لا يمكن ان يكون آتيا ام (وفي امالي
 الشيخ عز الدين) عن ابى خيفة ان من قال او من بالنبي صلى
 الله عليه وسلم واشك في انه المدفون بالمدينة وانه الذي نشأ
 بمكة او من الحج الى البيت واشك في انه الببت الذي بمكة
 لا يكون كافرا في جميع ذلك قال الشيخ والحق المتفصيل
 انكفروا في البيت دون ما عداه وذلك لا تراه لا يكون كافرا
 لا يعلم انه من الدين بالضرورة ولا بما علم سواه اكان من الدين

ولا كون النبي صلى الله عليه وسلم مدفونا بالمدينة ونشأ بمكة
 امر معلوم بالضرورة ولكن ليس من الدين لاننا لم ننعقد به فيكون
 جاحده كجاحد بعد ادومصر فانه يكون كاذبا لا كافرا فاما البيت
 فلان الامة اجمعت على التكليف بعين هذا البيت ومتعلقة من
 الدين لانه اما شرط في الحج او ركن فيه واياما كان يكون من الدين
 فجاحده يكون جاحدا لما علم من الدين بالضرورة فيكون كافرا اه
 وسياتي عن الروضة عن الفاضل عياض ما يرد كلامه كما ستعلم
 وبخبر بعض المناخين بتكفير من اعترف بوجوب الحج ولكن
 قال لا ادري اين مكة ولا اين الكعبة ولا اين البلد الذي يستقبله
 الناس ويحجونه هل هي البلدة التي حجها رسول الله صلى الله عليه وسلم
 ووصف الله تعالى في كتابه لانه مكذب الا ان يكون هذا
 الشخص قريب عهد بالاسلام ولم يتواتر بعد عنه قال ولسنا
 نكفره لانكاره التواتر فانه لو انكر بعض غزوات النبي صلى الله عليه
 وسلم او نكاحه بنت سيدة عمر او وجود ابى بكر وخلافته لم يلزم
 منه كفر لانه ليس مكذبا باصل من اصول الدين بحج التصديق
 به بخلاف الحج والصلاة واركان الاسلام وات خبيرين قول
 الحكمي ان كان لم يسمع شيئا من اخباره صلى الله عليه وسلم وما
 ياتي ثم من قول هذا المناخر الا ان يكون هذا الشخص قريب
 عهد بالاسلام ولم يتواتر بعد عنه ان محل ما قاله الشيخان
 من تكفير من قال لا ادري اكان النبي انسيا او حنيا فمن هو
 مخالف للمسلمين لان قوله ذلك ينبئ عن تكذيبه للقران والسنة

هذا هو الذي لا ادري
 من هو الذي لا ادري
 من هو الذي لا ادري

الإجماع بخلاف قريب العهد الذي لم يكن مخالفاً للمسلمين فإنه
 لا يكفر بالتردد في شيء مما روي لا بانه كاره كما يؤخذ مما يأتي عن
 الروضة عن القاضي عياض لعذرهم وهل قول المخالط للمسلمين
 لا أدري أكان شيخاً أو شاباً ميكياً أو عراقياً عزمياً أو عجمياً أو أمة
 التي نشأ بمكة أو دفن بالمدينة يأتي فيه هذا التفصيل أو لا
 يكفر به مطلقاً للنظر فيه محال وقضية كلام الحلي الأول وقضية
 كلام ابن عبد السلام الثاني وقد يوجد بأن التردد في ذلك
 لا يترتب عليه تكذيب القرآن بخلاف التردد في كونه أنسياً أو حنياً
 كما قلت يناقض ذلك ما سيأتي عن الروضة عن القاضي عياض أن
 من قال كان النبي صلى الله عليه وسلم أسوداً وتوفي قبل أن يلبس
 أو قال ليس بقمرشي كفر لانه وصفه بغير صفة فيه تكذيب
 له قلت يمكن الفرق بانه هنا لم يحرم بذلك وإنما تردد فيه
 بخلافه ثم فانه حرم بذلك وجزم به يستلزم التكذيب لمن هو
 بغير تلك الصفة بخلاف التردد في ذلك ومن ثم لو جزم بما ذكر
 هنا كان كفر قاساً على ذلك لكن سيعلم مما يأتي ثوان الأوجه
 انه حيث كان مخالطاً للمسلمين حتى ظن به علم ذلك ككفر بانه كاذب
 وبالتردد فيه ومنها قال الشيخان عنهم واختلفوا فيما لو قال
 كان أي النبي صلى الله عليه وسلم طويل الظفر واختلفوا
 فمن صلى بغير وضوء متعمداً أو مع ثوب نجس أو إلى غير القبلة
 فانه حرم ذلك مذهبنا ومذهب الجمهور لا يكفران ثم
 أم وأعترضه الأسنوي وغيره بانه لا ينبغي أن

يكفر وان استحل ذلك لما نقله في المجموع عن جمع من المجتهدين ان
 ازالة النجاسة في الصلاة ستة لا واجبة والاعتراض بمجة الخلاف
 المذكور بل ذلك قول مشهور في مذهب مالك فليس مجمعا عليه
 فضلا عن كونه معلوما من الدين بالضرورة قال الاذرعى
 وينبغي ان يستثنى ايضا صلاة الجنابة فقد ذهب الشيعي وغيره
 من السلف الى جوازها بغير وضوء ونسب للامام الشافعى
 رضى الله تعالى عنه وان كان غلطا ولم يتعرض الشيخان ولا
 غيرهما لما رايت للراجح في المسئلة الاولى اعنى قوله طويل كظفر
 والذي يظهر انه ان قال ذلك احتقار له صلى الله عليه وسلم
 او استهزاء به او على جهة نسبة النقص اليه كفروا الا فلا
 بل يفرق التقدير الشديد ومنها لو تنازع اثنان فقال احدهما
 لا حول ولا قوة الا بالله فقال الاخر لا حول الا يعنى من جوع كفر
 ولو سمع اذان المؤذن فقال انه يكذب كفرا وقال وهو
 يتعاطى قدح الخمر او يقدم على الزنا لم يسم الله استخفا فابا سم
 الله تعالى كفر كذا اقراه واعتبر ضابان ابا حنيفة صح عنه
 انه قال لا كفر احد من اهل القبلة بذنوب وهذا الاعتراض
 في غاية السقوط اما اول فلانا وان سلمنا ان ابا حنيفة
 وان صحح بكونه غير كفر كما لا ننظر اليه لان الشيخين
 وكفى بها حجة وضياه واما ثانيا فان كلام ابي حنيفة
 لا ينافي ذلك لما من ان الاستخفاف بخوامر تعالى او تقصير

اسمه كفر عندهم فاولى الاستخفاف باسمه على ان قول ابن خنيفة
المذكور ليس من خواص مذهبه بل مذهبنا ذلك ايضا والتكفير
هنا لربيات من حيث ارتكاب الذنب بل من حيث استخفافه
باسم الله المستلزم للاستخفاف به تعالى وهذا لا يتوقف
احد في التكفير به ومنها لو قال لا اخاف القيمة كفر كذا اقواه
ومحله ان قصد الاستهزاء اما اذا اطلق او لمح سعة عفو الله
تعالى ورحمته وقوة رجائه فلا يكفر ومنها ما قالوا لا عنده
واختلفوا فيما لو وضع متاعه في موضع وقال سلمة الى الله
تعالى فقال لله آخر سلمة الى من لا يتبع السارق اذا سرق
وله من جاحشين والذى يظهر انه ان قال ذلك على جهة نسبة
العجز اليه سبحانه وتعالى كفر وان اراد سعة حلمه تعالى على
السارق او اطلق لم يكفر ثم رأت الاذرى قال الظاهر انه
لا يكفر عند الاطلاق وقوله لا يتبع السارق اى لستره اياه
ونحو ذلك نعم ان ظهرت منه قرينة استخفاف فالتكفير
ظاهر ومنها لو حض جماعة وجلس احدهم على مكان رفيع
تشبهها بالمذكورين فسألوا المسائل وهم يصحكون ثم يضربونه
بالجراف او تشبه بالمعلمين فاخذ خشبة وجلس القوم حوله
كالصبيان فضحكوا واستهزؤا وقال قصعة من تريد خيرا
من العلم كفر زاد في الروضة قلت الصواب انه لا يكفر في مثلتي
التشبيه اه ولا يفتر بذلك وان فعله اكثر الناس حتى من له
نسبة الى العلم فان فاعله يصير مرتدا على قول جماعة وكفى بهذا

خسار وتفريطا وظاهر كلام النووي رحمه الله تعالى ورضي الله
 تعالى عنه المقرر على المسئلة الثالثة ولا يبعد ان يقيد بما اذا
 قصد الاستهزاء بالعلم بسائر انواعها واراها خيرا من كل
 علم لشموله العلم بالله وصفاته واحكامه اما لو اراد العلوم
 التي لا تتعلق بالله وصفاته واحكامه فلا ينبغي ان يكون ذلك
 كفرا لانه لا يلزم عليه الاستهزاء بالدين ولا تنقيصه بخلاف
 ما اذا اطلق او اراد العلم المتعلق بالله او بصفاته واحكامه
 لان ذلك نص في الاستهزاء بالعلم وبالدين فكان كفرا ومنها لو دام
 مرضه واشتد فقال ان شئت توفي مسلما وان شئت توفي
 كافرا كفرا وكذا الوابلي بمصائب فقال اخذت مالي واخذت
 ولدي وكذا وكذا وماذا تفعل ايضا او ماذا البقي لم تفعله ووجه
 الاول ما مر من ان تمضي الكفر والرضا به كفر ووجه الثاني نسبة
 الله سبحانه الى الجور ومنها لو غضب على غلامه او ولده فغضب
 ضرا شديدا فقال له رجل الست تمسلم فقال لا متعمدا كفر
 ولو قيل له يا يهودي يا مجوسي فقال لبيك كفر زارا النووي
 عفى الله تعالى عنه قلت في هذا نظرا اذا لم ينو شيئا انتهى
 والنظر واضح فالوجه انه ان نوى اجابته او اطلق لم يكفر
 وان قال ذلك على جهة الرضا بما نسب اليه كفر ثم رايت
 الاذني قال والظاهر انه لا يكفر اذا لم ينو غيلة اجابة الداعي
 ولا يريد الداعي بذلك حقيقة الكلام بل هو كلام يصد
 من العاصي على سبيل السب والشتم للمدعو ويريد المدعو اجابة

دعائه بلبسك طلبا لمرضاة امه ومنها لو اسلم كافرا فاعطاه
الناس اموالا فقال اسلم ليتنى كنت كافرا فاسلم فاعطى قال
بعض المشايخ يكفر زاد النوى عفا الله تعالى عنه قلت في هذا
نظرا لانه جازم بالاسلام في الحال والاستقبال وثبت في احاديث
صحيحة في قصة اسامة رضي الله تعالى عنه حين قتل من نطق
بالشهادة فقال له صلى الله عليه وسلم كيف تصنع بلا اله الا
الله اذ اجأت يوم القيمة قال حتى تمنيت اني لم اكن اسلمت
قبله يومئذ ويمكن الفرق بينهما وما اشار اليه اخير من
الفرق بين الصورتين هو الظاهر المعتمد فان ما هنا فيه
تصریح بتمني الكفر للدنيا واما اسامة رضي الله تعالى عنه
فلم يتمنه وانما واد انه لم يكن اسلم الا ذلك اليوم حتى انه لم يكن
يقنله لانه لم يكن حريا عليه او ان الاسلام يجب ما قبله
فليس من تلك المعصية العظيمة وليس في ذلك شهوة الكفر
ولا تمنيه فيما مضى البتة لان سبب وده ما تقرر وكانه
استصفر ما كان منه من الاسلام والعمل الصالح قبل ذلك
في جنب ما ارتكبه من تلك الجناية لما حصل في نفسه من شدة
انكار النبي صلى الله عليه وسلم وغضبه ومنها قال الشيخان
نفلا عنهم لو تمنى ان لا يحرم الله الخمر وان لا يحرم المأكل
بين الاخ والاخت لا يكفر ولو تمنى ان لا يحرم الله تعالى
الظلم والزنا وقتل النفس بغير حق كفر والضابط ان ما كان
حلالا في زمان فتمنى حله لا يكفر ولو شهد الزنا رد على سطر كفر

واختلفوا فيمن وضع قلنسوة الجوس على راسه والصحيح
 انه يكفر ولو شدة على وسطه حبلا فستل عنه فقال هذا زنا
 لا كثر ون على انه يكفر ولو شدة على وسطه زنا واودخل دار
 الحرب للنجارة كفو وان دخل لخلع الاسرى لم يكفر زاد في
 الروضة قلت الصواب انه لا يكفر في مسألة التمني وما بعدها
 اذا لم تكن نية ام اى فيحت لم ينو يتمينه ذلك جميعه سوا
 حلالا في ملة ام لا ما يجزوا الكفر من نسبة الله سبحانه الى الجور
 او عدم العدل او نحو ذلك بتحريمه ذلك علينا لم يكفروا لا كفر
 وتمنى تغيير الاحكام حرام كما صرح به الشافعي رضي الله تعالى
 عنه في الامرو حيث لبس نرى الكفار سوا ادخل دار الحرب
 امر لابنية الرضى بدينهم او الميل اليه او تهاونا بالاسلام كفروا لا
 فلا واعتز ما ذكره النووي في مسألة زى الكفار بان القاضى
 حسين نقل عن الشافعي رضي الله تعالى عنه انه لو سجد للصنم في دار
 الحرب لم يحكم برده وان لبس نرى الكفار في دار الاسلام حكم
 برده ونقل في المطلب عن القاضى الارتداد في المستثنين
 لان الظاهر انه لا يفعله الا عن عقيدة ويحجب بحمل هذا الاطلاق
 على التفصيل الذى اشار اليه النووي وقد بينه وقول فيه
 او تهاونا بالاسلام هو ما صرح به الخوارزمي في كافيته حيث قال
 لو وضع على راسه غيارا هل الذمة تهاونا بالاسلام صار كافرا
 انتهى وقدم ابن الرفعة من قول الرافي السابق والصحيح انه اشارة
 الى وجهه في قلنسوة وليس كافيهم فان الرافي انما حكم

الخلاف فيه عن الحنفية وهذه الفروع كلها من كتبهم ولم ينقل
 شيئا منها عن الاصحاب قال الاذريعي واعلم ان اكثر العامة
 يسمون ما يشد به الانسان وسطه من جل ونحوه زنا را
 ولا يتخيل في الطلاق هذا منهم كفراهم ومنها قال الشيبان
 عنهم ولو قال معلم الصبيان اليهود خير من المسلمين بكثير
 لانهم يقضون حقوق معلم صبيا ثم كفروا ولو قال النصرانية
 خير من المجوسية كفروا ولو قال المجوسية شر من النصرانية
 لا يكفر زاد النووي قلت الصواب لا يكفر بقوله النصرانية
 خير من المجوسية الا ان يريد ان يخف لو ما هم وظاهر كلامه
 تقرير الراجح على تقرير له في كفر المعلم لكن ينبغي ان يحمله
 ما اذا قصد الخيرية المطلقة فان اراد الخيرية في الاحسان
 للمعلم ومواعاته لم يكفر وان اطلق فهو محل النظر والاقرب
 عدم الكفر ومنها قال الغنم قالوا لو عطر السلطان فقال له جل
 يرحمك الله فقال له آخر لا تغفل السلطان هكذا كفرا الاخر زاد
 النووي عني الله تعالى عنه قلت الصواب لا يكفر بمجرد هذا
 انتهى ووجهه ان يحتمل انه انما انكر عليه من حيث عدم
 تعظيمه السلطان بل هذا هو الظاهر فان كان الانكار من حيث
 ان السلطان غني عن الرحمة او نحوه ذلك كان كفرا كما لا يخفى
 ومنها لو قالوا سقي فاسق ولد خمر فمثر قريانه الدرهم
 والسكر كفروا قال قلت الصواب انهم لا يكفرون ومنها
 لو قيل لعبد صل فقال لا اصلي فان الثواب يكون لمولاي

كفرهم الرافعي وفيه نظر ولا يبعد ان الصواب انه لا يكفر
 الا ان قصد مع ذلك الذي اعتقده نسبة الله الى الجور ومنها
 قالوا لو قال كافر لمسلم اعرض على الاسلام فقال
 حتى ارى او اصبر الى الغد او طلب عرض الاسلام من واعظ
 فقال اجلس الى آخر المجلس كفر وقد حكينا نظيره عن المستولي
 قالوا ولو قال للمدونه لو كان نبيا لم اومن به او قال لم يكن
 ابو بكر الصديق رضي الله تعالى عنه من الصحابة كفر قالوا ولو
 قيل لرجل ما الايمان فقال لا ادري كفر ولو قال لزوجه انت احب
 الى من الله كفر وهذه الصور تتبعها في الالفاظ الواقعة في كلام
 الناس واجابوا في الاتفاق وخلافها بما ذكر ومذهبنا يقتضي
 موافقتهم في بعضها وفي بعضها يشترط وقوع اللفظ في معرض
 الاستهزاء ككلام الشيخين وقد قدمنا ما يحتاج الى التنبيه
 عليه حكما وتفصيلا ونقل ورد او اتفاقا وخلافه في جميع المسائل
 السابقة والله الحمد وبقي الكلام في هذه المسائل الاخيرة فاما
 مسألة ناخير عرض الايمان فقد مر تحقيقها عند ذكر كلام النووي
 واما مسألة لو كان نبيا لم اومن به فقد مر ايضا والتكفير فيها
 واضح لا ندره رضي بتكذيب النبي واما ما قالوه في انكار صحابة
 ابي بكر رضي الله تعالى عنه فظاهر بل ليس ذلك من خصوصياتهم
 حيث ينقل عنهم فقط بل نص عليه الشافعي رضي الله تعالى عنه
 كما حكاه العبادي وحكاه ايضا الخوارزمي في كافيته وعبارته
 لو انكر كون ابي بكر الصديق رضي الله تعالى عنه صحابيا كان

كافر انصر عليها الشافعي لان الله تعالى قال اذ يقول لصاحبه لا تحزن
 وصرح كلامهم ان انكار صحبة غير ابي بكر لا يكون كفرا لكن اخثار
 بعضهم ان انكار صحبة غيره المجمع عليها المعلوم من الدين بالضرورة
 كفر ويحاج بان شرط انكار المجمع عليه الضروري ان يسج
 الى تكذيب امر يتعلق بالشرع كما في انكار مكة بخلاف انكار ما لا
 يتعلق بذلك كما ورد ذلك مستوفى وانكار صحبة غير ابي بكر
 لا يتعلق به ذلك بخلاف انكار صحبة ابي بكر لان فيها تكذيب القرآن
 وقد مر ما يؤيد ذلك وياتي ما يؤيد ايضا قال في الكافي ايضا
 لو قد فعاثشة رضي الله تعالى عنها بالنزنا صار كافرا بخلاف
 غيرها من الزوجات لان القرآن العظيم نزل ببرائتها انتهى
 واما ما قالوه فيمن قيل له ما الايمان الخ فاعترض بان الصواب محال فهم
 فيه لان كثير من العوام جبلت فطرتهم على الايمان ولا ينقدح لهم
 عبارة عنه وقد قال الغزالي في كتابه التفرقة ذهبت طائفة الى
 تكفير عوام المسلمين لعدم معرفتهم اصول العقائد بادلها
 وهو بعيد لطفا وعقلا وليس الايمان عبارة عما اصطلح عليه
 النظار بل نور يقذفه الله تعالى في القلب لا يمكن التفسير عنه كما
 قال تعالى فمن يرد الله ان يهديه يشرح صدره للاسلام وقد حكم
 النبي صلى الله عليه وسلم بانه من تكلم بلفظ التوحيد اجرى عليه
 احكام المسلمين فثبت ان ما اخذ التكفير من الشرع لامن العقل
 لان الحكم بالباطل بالدم والخلود في النار شرعي لا عقلي خلافا
 لما ظنه بعض الناس وبقي في الرافي فروج اخرى مما نقله

عن الحنفية حذوها من الروضة لانها بالفارسية وقد نقل القموني
تقرى بها عن بعض فقهاء الاعلم فذكر تقرى بها متعقبين كلا
منها بما يقيد او يضعفه او يوضحه فمنها لوقال عمل الله في حق
كل خير وعمل الشر مني كفر ونظر فيه الرافعي بقوله تعالى وما اصابك
من سيئة فمن نفسك والنظر واضح حيث اطلق او قصد انه مخلوق
افعال نفسه بالمعنى الذي تقوله المعتزلة اما ان اراد استغلاله
بالحق فلا شك في كفره ومنها لوقال لزوجه انت ما تؤدين
حق الجارية فقال لا فقال انت ما تؤدين حق الله فقالت لا كرهت
انتهى والوجه خلافه الا ان ارادت جسد سائر الواجبات ومنها
لوقال جوابا لمن قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا اكل
كس اصابه هذا غير ادب كفر وقد يوجه بان هذا انكار
للسنة لعق الاصاب ورغبة عنها فيا في ما مر فيمن قيل له
قصر اظفارك فقال لا افعل رغبة عن السنة ومنها لوقال
جوابا لمن قال فلان بين يدي الله يد الله طوبى له فقيل يكفر
وقيل ان اراد الجارحة كفر والا فلا وقد مر الكلام في الجحمة
فيا ترى ان اراد الجارحة اما لو اطلق ولم يردها فلا يكفر
ومنها لوقال الله في السما فقيل يكفر وقيل لا وقد مر ان
انما تلين بلحمة لا يكفرون على الصحيح نعم ان اعتقدوا لازم
قولهم من الحدوث او غيره كفر واجماعا ومنها لوقال الله
ينظر من السما ومن العرش او الله يظلم كما ظلمني كان حكمه كسنة
اما في غير الاخيق فواضح لانه مجسم او جهوى واما في الاخيرة

فالكفر فيها واضح نعم ان اول تاويله قريباً احتمال انه يقال بعدم كفره
 ومنها لو قال الله يعلم اني دلتما اذ كركه بالدعاء وانى بجزائى
 وفطك مثل ما انا بجزئى وفرجى او قال لمن قال له الاتقرا القرآن
 او الاتصال انى شيعت من القرآن او من فعل الصلاة او الى متى
 عمل هذا او العجايز يصلون عنا او الصلاة المعمولة وغير المعمولة
 واحد او صليت الى ان ضاق قلبى او قال لمن قال له صل حتى تجد
 حلاوة الصلاة صل انت حتى تجد حلاوة ترك الصلاة وفى الحكم
 بالكفر فى جميع هذه المسائل نظروا لوجه خلافة ما لم يرد بقوله
 العجايز يصلون عنا او بقوله المعمولة وغير المعمولة واحد عدم جوبها
 عليه لما مر ان انكار الصلاة او نحو سجدة منها كفر ولو اراد الاستخفاف
 بشئ مما قاله فى المسائل كلها كفر ومنها لو قال المحوّل لا حول اى شئ
 يكون او اى شئ يعمل كفر والكفر له وجه قياساً على ما مر فى لا حول
 لا يغنى من جوع الا ان يفرق بان تلك اقم ومنها لو قال عند سماع
 المؤذن هذا سوط الجرس كفر وفيه نظروا لوجه خلافة الا ان
 اراد تشبيه الاذان بناقوس الكفر ومنها لو قال الظالم لمن قال له
 اصبر الى المحشر اى شئ والمحشر وهو ظاهراً ان اراد به الاستخفاف
 ومنها لو قالت لزوجها قد رجعت من مجلس العالم لعنة الله على
 كل عالم وفيه نظروا لوجه خلافة ما لم ترد الاستغراق الشامل
 لاحد من الانبياء صلوات الله وسلامه عليهم ومنها لو التى فوقى
 اعطاها له خصمه وقال اى شئ هذا الشرع وهو ظاهراً ان
 اراد الاستخفاف ويحتمل الاطلاق لان قرينة ما تدل على

الاستخفاف ومنها ما لو قالت لزوجها وقد قال لها يا كافرة
 انا كما قلت وهو ظاهر ولا يثاق فيه التفصيل فيمن اجاب من ناداه
 بيا يهودي كما هو ظاهر ومنها لو قال له وهو يرتكب الصغائر
 تب الى الله تعالى اي شئ علمت حتى التوب وفيه نظر ظاهر فالوجه
 خلافه ومنها لو قال فلان كافرو هو اكفر مني وهو ظاهر لانه اقر
 بالكفر على نفسه ومنها لو قال المحوّل لا حول لا يسير في الزيدية
 او العلم لا يسير فيهم بريدا او قال لمن امره بحضور مجلس العلم اي شئ
 اعلم بمجلس العلم او قال اذهب اعلم بالعلم في الزيدية او قال في حق
 فقيه هذا هو شئ وفي اطلاق الكفر يجمع ذلك نظر فالوجه
 ان لا يكفر عند الاطلاق وبعد ان اكملت هذا التاليف رايت كتابا
 مؤلفا في هذا الباب لبعض الحنفية ساق فيه جميع ما مر عن الحنفية
 وزيادات كثيرة فاحسبت ذكرها في هذا المحل تيمم الفائدة فانها
 اشتملت على غريب وعجائب من ذكر كثير من محاورات الناس
 في هذا الكفرات وفي هذا التاليف تسامح فانه جعله ثلاثة فصول
 فصلا في الالفاظ المتفق على انها كفر وفصلا في الالفاظ المختلف
 فيها وفصلا في الالفاظ يخشى على من تكلم بها الكفر وحكي في الفصل
 الاول كثيرا من المسائل التي مران الحنفية اختلفوا في انها كفر
 او لا وفي الفصل الثاني ما اجمع على انه كفر وفي الثالث ما هو ظاهر
 في الكفر على قواعدهم وستعلم ما في كل من ذلك سياق لغالب
 ما فيه وان مر بعضه متفقاً كلاً من مسائله بما بين ما فيه
 وان قرأنا توافقه او تخالفه فمن مسائل الفصل الاول

المقصود للمنفق على انه كفر فذمه ان من تلفظ بلفظ الكفر
 يكفر وان لم يعتقد انه كفر ولا يعذر بالجهل وكذا كل من ضحك
 عليه واستحسنه او رضى به يكفره واطلاقه الكفر مع الجهل
 وعدم العذر به بعيد وعندنا اذا كان بعيد الدار عن المسلمين
 بحيث لا ينسب لتقصير في تركه المحن الى دارهم للتعم او كان
 قريب العهد بالاسلام يعذر بجهله فيعرف الصواب فان
 رجع الى ما قاله بعد ذلك كفر وكذا يقال فيمن استحسن
 ذلك او رضى به قال ومن اتى بلفظ الكفر حط عمله وتقع
 الفرقة بين الزوجين ويجدد النكاح برضا الزوجة ان كان
 الكفر من الزوج وان كان من الزوجة تجبر على النكاح وهذا بعد
 تحديد الايمان والتبري من لفظ الكفر حتى من اتى بالشهادة
 عادة ولم يرجع عما قال لا يرتفع الكفر عنه ويكون وطئه
 زنا وولد والزنا وعند الشافعي رضى الله تعالى عنه لومات
 على الكفر حط عمله ولوندم وجدد الايمان لم يحبط عمله
 ولا يلزمه تجديد النكاح ولو صلى صلاة الوقت ثم اسلم لم
 يقضها وعندنا يقضيها وكذا الحج فلواتى بكلمة فحري على
 لسانه كلمة الكفر لا قصد لا يكفره وما ذكره من الخلاف
 في احباط العمل عندنا وعندهم محله في قضا ما سبق زمن الردة
 فعندهم يجب وعندنا لا يجب لقوله تعالى ومن يرتد منكم عن دينه
 فيمت وهو كافرا اولئك حبطت اعمالهم في الدنيا والاخرة
 فقيد الاحباط بالموت على الردة وبه يتقيد احباط العمل

بالردة في الآية الاخرى وهي قوله تعالى ومن يكفر بالايمان
 فقد حبط عمله وهو في الاخرة من الخاسرين للقاعدة الاصولية
 ان المطلق يحل على المقيّد لا يقال المقيّد بالموت على الردة في
 الآية الاولى انما هو لاجل قوله واولئك اصحاب النّار هم فيها خالدون
 لا نأفول كونه قيداً في لحاظ العمل محقق واما جعله قيداً
 لما بعده فهو محتمل فاخذنا بالمحقق وتركنا المحتمل على أن
 الآية الثانية فيها التصريح بالنعيق بالموت من جهة انه حكم
 على من كفر بالايمان بانه حبط عمله وبانه في الاخرة من الخاسرين
 وهذا مستلزم لموته على كفره اذ لو اسلم ومات مسلماً لم يقل في
 حقه انه في الاخرة من الخاسرين وانما يقال ذلك للكافر
 فقط كما يشهد له استقلال النصوص ومن ادعى خلافه فطليه
 البيان اما بالنسبة لثواب اعماله التي سبقت الردة فانه
 يحبط اتفاقاً ومنه ما عندهم فواضح لانه اذا وجب
 القضا صارت تلك العبارات كأنها لم تفعل واما عندنا
 فكذلك كما نص عليه الشافعي رضي الله تعالى عنه في الامر بفرق
 على طريقته بين عدم وجوب القضا واجباط الثواب باد
 ملحظ وجوبه عدم الفعل بالكلية او وقوعه مع عدم الاجزا
 ولا شيء من هذين هنا لان الفرض انه حال اسلامه فعل
 الواجبات بشروطها فوقت مجزئة فلا يجب قضاؤها
 الابنص صحيح صريح في ذلك وقد علمت ان الآية المقيدة
 ناصتة على خلافه واما ملحظ الثواب فهو القول بمعنى

الاثبات وبالردة يتبين ان لا قبول لانه وجدت منه الان حالة
 تناق تاهله للشواب من كل وجه فسقط ح وبعد سقوطه
 الاصل عدم عوده له حتى يدل دليل على عوده بالاسلام فامل
 هذا الفرق فانه دقيق ولما من حار حوله ولا بادى اشارة
 ومحل الخلاف ايضا فيما قبل الردة كما مر فامضى عليه فيها
 يلزمه اعادته قطعاً وما ذكره في الفرقة بين الزوجين عندنا
 فيه تفصيل غير تفصيلهم وهو ان الردة ان كانت قبل
 الدخول ابطلت النكاح سوا ائدا ام احدهما معا ومربيا
 لان النكاح الى الآن ضعيف الخلوة عن المقصود به وهو الوطء
 وان كانت بعده وقف على انقضاء العدة فان جمعها الاسلام
 قبل انقضاء ثبها فابتنكاح بحاله والا بان انقضاءه من حين
 الردة وما قاله في تجديد الايمان من انه لا يكفي مجرد لفظ
 الشهادة بل لا بد معه من التبرى مما كفر به ظاهر موافق
 لمذهبنا فينبغي التنبيه لهذه المسئلة فانها مهمة وكثيرا
 ما يغفل عنها ويظن ان من وقع في مكفر مما امر او يات
 يرتفع حكمه عنه بمجرد تلفظه بالشهادتين وليس
 كذلك بل لا بد مما ذكر وما ذكر من ان من سبق لسانه
 لكفر لا يكفر ظاهراً موافق لمذهبنا ايضا ومحل ذلك
 بالنسبة للباطن اما بالنسبة للظاهر فظاهر ما ذكره
 المتنا في باب الطلاق انه لا يصدق في ذلك الا بقرينة
 قال ومن وصف الله بما لا يليق به او سخر باسمه اسمائه

تعالى او بامر من او امر او نهي من نواهيه او انكر امر او نهيه
 او وعده ووعيد او قال فلان في عيني كيهودي في عين الله
 او قال يد الله وعني الجاحضة او قال الله تعالى في السما عالم
 او على العرش وعني به المكان او ليس له نية او قال ينظر
 الينا ويبصرنا من العرش او قال هو في السماء او على الارض
 او قال لا يخلو منه مكان او قال الله فوق وانت تحته او قال
 انصف الله ينصفك يوم القيمة او قال الله قام و نزل او جلس
 للانصاف ام وما ذكره او لا الى قوله ووعيد مرعته بقيد
 وما ذكره فيمن قال فلان في عيني الخ من انه كفر اتقا قال في الاتقا
 نظير لا يصح وكذا في اطلاق الكفر لانه انما ياتي بناء على
 تكفير المحسنة والجهوية ومرافقه من الخلاف والتفصيل
 وما ذكره في ليس له نية في الكفر نظر فضلا عن كونه متفقا
 عليه لان النية القصد وقد ذكر النووي عفي الله تعالى عنه
 في شرح المذهب انه يقال قصد الله كذا بمعنى اراده ليس له
 قصد كقصدنا فواضح وكذا ان اطلق او اراد انه لا ارادة له
 اصلا فان اراد المعنى الذي يقوله المعتزلة فلا كفر ايضا او اراد
 سلبها مطلقا لا بالمعنى الذي يقولونه فهو كفر وما ذكره في
 انصف الله ينصفك يوم القيمة من انه كفر فيه نظر ظاهر لانه
 ان اراد بربانك ان اطعته اثابك فواضح انه غير كفر وان اراد
 حقيقة الانصاف في المشعرة بالاحتياج اتجه الكفر لان
 من اعتقد ان الله محتاج الى احد من خلقه فلا شك في كفره

وان اطلق تردد النظر فيه والظاهر انه غير كفر لان الانضاف
لا يستلزم ذلك وعلى تسليم انه يستلزمه فلا بد من قصد
ذلك اللازم كما علم مما مر في المحسنة قل اوقال يا رب
اكفنا راسا براس اوقال انا كافرا ورئى من الله او من النبي
صلى الله عليه وسلم او من القرآن او من حدود الله تعالى او من
الشرايع او من الاسلام ولم يعاق بشئ اوقال يمينك والضرب
سوا اوقال له خصمه احاكم بحكم الله تعالى فقال لا اعرف
الحكم او ما يجري الحكم هنا وليس هنا حكم ما هنا الادبوت
الشى يجعل الحكم ام وما ذكره في يارب اكفنا راسا براس في كونه
كفر مطلقا نظر فضلا عن كونه متفقا عليه فقد نقل عن الشيخ
الامام ابى محمد الجوينى والداماد الحرمين الذى قيل في ترجمته
لوجاز ان يرسل الله نبيا في زمن ابى محمد الجوينى كان هو ابى
محمد الجوينى انه كان يحى الليل ثم يقول عند السحر سوا بسوا
اى لاشئ لى ولا شئ على ولك ان تفرق بين هذا اللفظ
واكفنا راسا براس بان ذكر الكفاية يستدعى انك كما تكفنا
تكفيك فيه استعار باحتياج الله سبحانه وتعالى اليه فان
الحنفية نظر والذالك ومع ذلك ففي اطلاق الكفر نظر بل ينبغي
التفصيل بين انه يريد هذا المعنى فيحكم بكفره وبين ان يريد
اكفنا سوا بسوا اى لاشئ لنا غير طلب الكفاية كما لاشئ علينا
فلا كفر وكذا ان اطلق لان اللفظ ليس نصا في المعنى الاول
بل ولا ظاهرا فيه وما ذكره فيما بعد ذلك ظاهرا قد مر

ما يوافقها وما ذكره في يمينك والضرط سواء انما يتجه ان اراد
 باليمين المقسم به الذي هو اسم من اسماء الله تعالى او صفة من صفاته
 اما لو قسم بنحو طلاق او عتق فلا كفر كما هو ظاهر وكذا ان اقسام
 بالاول واراد بيمينه ففعله الذي هو حلفه دون المحلوف به
 ويتردد النظر هنا فيما لو اطلق وقد اقسام بالاول ويظهر انه
 لا يكفر لما علمت ان اليمين مترددة بين الفعل والمحلوف به
 وتبادرها الى المحلوف به ان سلم لا يقتضي الحكم بالكفر عند
 الاطلاق لما علمت من انها مع ذلك محتملة احتمالا غير بعيد
 وعند وجود الاحتمال الذي هو كذلك لا يتجه الكفر وذكر
 اسم نبي او ملك في اليمين كذكر اسم الله تعالى فيما ذكرته
 من التفصيل ولا يمنع من ذلك كراهة الحلف به لانها لمعنى
 آخر غير ما نحن فيه وما ذكره في الاعراف الحكم وما بعده انما
 يتجه الكفر فيه عندنا ان اراد الاستهزاء بحكم الله تعالى والاحتقار
 قال او قال انت لعب الى من الله تعالى او من النبي او من الدين
 او قال لو كنت انا اخذ ظلي منك او قال ظلمي الله او هو
 ظلام او قال الله تعالى جعل الاحسان في جميع الخلق
 والسوء في حقى او قال انا كالاله او الله في ست جهات
 او يوجد في كل مكان او انكر الله او شك فيه او في آياته
 او سخر بها او وما ذكره في انت لعب الى من الله او النبي
 محتمل وكذا من الدين ان اراد تنقيصه بذلك بخلاف
 ما لو اطلق او اراد الاخبار عن قبيح خلق نفسه من ان

ميلها الى ما يضرها اكثر منه الى ما ينفعها وما ذكره من الكفر
 في بقية الصور واضح وقد مر بعضه نعم ما ذكره في الله في
 في ست جهات او يوحى في كل مكان مرانه لا ياتي الا على
 الضعيف من اطلاق كفر المجسمة قال او قال ذهبت
 لدى قل هو الله احد او قال اخذت بريق الحر او قال
 يا اقصر من انا اعطيناك الكوثر اه وهذا ما رايت
 في النسخة التي اطلعت عليها وهو كلام مظلم يكاد ان يكون
 لا معنى له ولعله تحريف من ناسخ ويمكن ان يكون في الاول
 اشارة الى ان من قال وقع بخلدى اى فكرى مثل سورة
 قل هو الله احد كان كفرا ولا شك في ذلك لانه اذا جاوز على
 نفسه ان ياتي بمثل هذه السورة ابطال اعجاز القرآن
 وانكار اعجازه كفرا وان يكون في الثاني اشارة الى ما وقع في شعر
 بعض المجازفين المهتورين من انه يريد من محبوبه شفا اول سورة
 البقرة باول سورة الاعراف اى اشف الله بالمص من ريق محبوبه
 فصنف الحروف المقطعة اول الاولى بالآ واول الثانية بالمص
 مصدر مص وهذا تهور فاحش ومع ذلك فاطلاق الكفر
 فيه بعيد الا فيمن قال ان هذا معنى تلك الحروف لانه حينئذ
 مكذب ببعض القرآن وان يكون في الثالثة اشارة الى ما ادعى
 ان الاعجاز وقع باقصر من سورة لما اعطيناك وزعم ان هذا
 كفر ليس في محله فقد قال بعض الاثمة ان الاعجاز وقع بآية
 وهو قول شهير وله وجه ظاهر فلا يتصور القول بانه كفر

بل يعلم من محاسن قائله وان كان الجمهور على خلافه قاله
 او قال القرآن على ضرب دق او من مبادي او غيره اهـ وعن الروضة
 تصويب عدم الكفر قال او قال من يقرأ عند المريض ليس لا يصح
 او قال للقارئ لا تقرأ عند من ليس او قال لمن يقرأ القرآن بالاستهزاء
 وانفت الساق بالساق او ماذ قد حافظا كسادها قافا او فرغ
 سرايا فقال فكانت سرايا او قال بالاستهزاء عند الوزن او الكيل
 واذا كانوا او وزنهم يخسرون او رآى جمعا فقرأ بالاستخفاف
 وحشرناهم فلم ينادر منه احدا او قال لجعل بيننا مثل السماء
 والطارق وكذا في نظايرها او دعى الى الصلاة فقال انا اصلى
 وحدي ان الصلاة تنهى عن الفحشاء والمنكر او قال كل النفسلة
 لينذهب الريح قال الله تعالى فنفثوا وتذهب ريحكم اهـ وفي
 الكفر في سورة يس نظر فضلا عن كونه متفقا عليه بل الصواب
 انه لا يكفر الا ان اراد بذلك الاستخفاف بسورة يس وما ذكره
 في الصور بعد ها من الكفر ظاهري فبيده الذي ذكره وهو ان
 يستعمل القرآن في غير ما وضع له بقصد الاستخفاف والاستهزاء
 بخلاف استعماله في ذلك لا بهذا القصد لكن لا بتبع حرمة وليس
 كالضمين كما هو ظاهر على ان جمعا قالوا بحرمة الضمين ايضا كما
 بينت ذلك بفوائد نفيسة لا يستغنى عنها في شرح الباب قبل
 باب الفصل قال او قال المصحف آلة الفساد والهو ولم يقر بكتاب
 الله تعالى او قال القرآن حكايات جبريل وينكر وحى الرب الخليل
 او شتم ملك الموت ولم يقرأ بالانبياء والملائكة او اغتاب نبيا

او صغرا سمه او لم ير رض بسنته اوقال لو كان فلان نبيا لا ومن
 به اوقال لو امر في الله بكذا المرافعل اوقال لو صارت القبلة الى
 هذه الجهة ما صليت اليها ام وما ذكره في المصحف والقرآن ظاهر
 جلي وفي شتم ملك الموت غير بعيد ويلحق بالانبياء والملائكة
 النبي الواحد اذا اجمع على نبوته وعلمت من الدين بالضرورة وكذا
 في الملك الواحد كجبريل عليه الصلاة والسلام وكاعتياب
 النبي ذكر كل منقص له كما يعلم مما مر وما ياتي وما ذكره في تصغير
 اسمه صلى الله عليه وسلم مرتقيده بما اذا قصد به احتقاره وفي
 عدم رضاه بسنته ان اراد به نبينا صلى الله عليه وسلم فظاهر
 لانه يجب الايمان بشريعته اجمالا وتفصيلا او غيره من بقية
 الانبياء وهو ما يصرح به كلامه ففي اطلاق الكفر نظر لان الايمان
 انما يجب ببقية الانبياء اجمالا فقط فالذي يتجه انه لا يكفر الا ان
 اراد بسنته طريقته لان عدم الرضى بطريقته يشتمل عدم الرضى
 بنبوته وايضا فالانبياء متفقون في اصول التوحيد وللقائد
 وانما الخلاف بين شرائعهم في الفروع فقط لان مدارها
 على المقاصد والمصالح وهي تختلف باختلاف الازمنة والامكنة
 بخلاف مسائل اصول الدين فانها لا تختلف بذلك فمن لم
 يختلفوا فيها ومع عدم الرضى بطريقة واحد منهم يستلزم عدم
 الرضى بجميع اصول الدين لما علمت ان طريق كل واحد منهم
 مشتملة على جميع تلك الاصول وما ذكره فيما لو قال لو كان
 فلان نبيا والمسئولين بعد ذلك بما فيه من التقيد

والنقصيل فراجعته قال او قال لا اعرف النبي انسيا او جنيا
 او قال استحقا فان النبي طويل الظفر خلق الثياب جامع البطن
 كثير النساء او قيل له قص شاربك فانه سنف فقال لا بالافكار
 لا افعل او كان النبي يحب القرع او الحل فقال لم ادرهما ولا ارى
 بينهما شيئا او قال لاحول ولا قوة الا بالله العلي العظيم فقال
 آخر لاحول ما يغني او ما ينفع او ايش يعمل بها ولا يغني من جوع
 ولا عطش ولا يؤمن من خوف ولا شريد في قصعة ام وشلة
 الاولى تغد مت عما فيها وكذا الثانية وتقيده لها بالاستخفاف
 حسن ولا يشترط الجمع بين الالفاظ التي ذكرها فيها بل و
 منها او غيرها مع الاستخفاف كمر وما ذكره من قص شاربك
 مرثله في نحو قوله الاظفار وما فيه وما ذكره في القبر
 اي الدباء والحل فيه نظرو يتجه انه لا يكران لراد الاخبار
 عن طبعه او اطلق بخلافه ما لو ارد بعد مجته لها والاحكام
 عدمها لكونه صلى الله عليه وسلم كان يجب ذلك لان ارادة
 ذلك فيها استهزاء به صلى الله عليه وسلم واحتقار له
 صلى الله عليه وسلم وما ذكره في لاحول الخ من قيده لكن هنا
 زيادة صوري والحاقها بها الذي جرى عليه هذا الحنفى
 ظاهر قال وكذا اذا قال عند التسبيح او التهليل او التكبير
 او الاستغفار او سماع علم غصيا سمعت هذه الكلمات كشيل
 او قال بسم الله عند اكل الحرام او شرب او سمع الفنا فقال
 هذا ذكر الله او سمع الاذان فقال هذا صوت الحمار والجرس

انا لاجبه وسمع حديث بين قري ومثري روضة من رياض
 الجنة فقال كذب او اعاده على وجه الاستهزاء او قيل له
 قل لا اله الا الله فقال ايش من هذه الكلمات حتى اقول
 لا اله الا الله او قيل لفاعل ذنب قل استغفر الله فقال
 استخفا ف ايش فعلت او ايش قلت حتى اقول استغفر
 الله ام وقوله غضبا راجع الى جميع ما بعد كذا والكفر ح
 واضح لان قوله سمعت هذا كثيرا مع الغضب يدل بطريق
 التصريح او قريب منه على الاستخفاف بالذكر ولا شك
 ان الاستخفاف به من حيث هو ذكر كفر وشرط الكفر
 بالاسئلة عند الحرام ان يقصد الاستخفاف بها كما علم
 مما مر وبقوله في الغنا هذا ذكر ان يقصد الله مثله من كل
 وجه استخفا ف بالذكر فان اطلق او قصد ان بينهما تشا
 مثله يتجه الكفر وسبلة سماع المؤذن مرة بما فيها
 لكن في هذه زيادة انا لاجبه والظاهر ان هذه الزيادة
 لا تقتضي الحكم بالكفر مطلقا بل لا بد ان يقصد
 انه لا يحبه من حيث هو ذكر كح الكفر محتمل وقوله
 عند سماع ذلك الحديث كذب ان اعاد الضمير فيه على
 النبي صلى الله عليه وسلم كفر مطلقا وكذا لو اعاده على وجه
 الاستهزاء مع علمه بانه حديث بخلاف ما لو اعاد الضمير
 على المتكلم او اعاد لفظ الحديث على وجه الاستبعاد لجهله
 المعذور به فانه لا يكفر ووقع قريبا ان امير بني بيتا

عظيما فدخله بعض الجازفين من اهل مكة فقال قال رسول
 الله صلى الله عليه وسلم لا تشد الرجال الا الى ٣ مساجد وانما
 اقول وتشد الرجال الى هذا البيت ايضا وقد سئلتك عن ذلك
 والذي يخرج فيه انه بالنسبة لقواعد الخففة والمالكية
 وتشديداتهم يكفر بذلك عندهم مطلقا واما بالنسبة لقواعدنا
 وما عرف من كلامنا ثمتنا السابق واللاحق فظاهر هذا اللفظ انه
 استدلال على حصصه صلى الله عليه وسلم وانه ساخر به وانه
 شرع شرعا آخر غير ما شرعه نبينا صلى الله عليه وسلم
 وانه الحق هذا البيت بتلك المساجد الثلاث في الاختصاص
 عن بقية المساجد بهذه المزية العظيمة التي هي القرب الى الله
 تعالى بشد الرجال اليها وكل واحد من هذه المقاصد الاربعة
 التي دل عليها هذا اللفظ القبيح الشنيع كفر بلا منقبة فتي قصده
 احدها فلا نزاع في كفره وان اطلق فالذي يتجه الكفر ايضا
 لما علمت ان اللفظ ظاهر في الكفر وعند ظهور اللفظ فيه
 لا يحتاج الى نية كما علم من فروع كثيرة مرث وتاتي وان
 اول بانها لم يرد الا ان هذا البيت لكونه معجوبة في بلدة
 يكون ذلك سببا لمجي الناس الى رؤيته كما ان عظمة
 تلك المساجد اقتضت شد الرجال اليها قبل منه ذلك
 ومع ذلك فيعزز القدر البليغ بالضرر والحبس
 وغيرها بحسب ما يراه الحاكم بل لو رأى افضا القدر
 الى القتل كما سيأتي عن ابي يوسف لآراخ الناس من شره

وبجاز فله فانه بلغ فيها الغاية القصوى تاب الله علينا وعليه
 آمين وما ذكره من كفر من قيل له قل لا اله الا الله فقال
 مامل نما يتضح ان نوى بذلك الاستهزاء والاستخفاف
 نظير ما قاله بعد فيمن قيل له قل استغفر الله قال او سخر
 بالشرعية او بحكم من احكامها او قال بعد فراغ صلاة
 حلت سخرة اى من التسخير في الاعمال الشاقة ظلما اولى نهر ما
 ما علمت سخرة او قال اكون قوادا ان صليت وطولت الامر
 على نفسي او قال من يقدر ان يتم هذا الامر او قال العاقل
 لا يشرع في امر لا يقدر ان يتمه او قال الناس يعملون الصلاة
 من اجل او قال غسلت راسي من الصلاة او قال اعطيتها
 للزراعة حتى ينزعوها او قال اوفر حتى يحجر رمضان اصرى
 جميعا او قال كم صليت ما اصبحت خيرا او قال ابى وامى
 يعيشان فلما صليت ما انا او قال الصلاة لا تصلح لى اذا
 صليت هلك مالى او قال ان صليت اوفر اصل سوا او قال
 لا اصل حتى بخد حلاوة الانمان او قال كم هذه الصلاة
 اصلى قلبى نفر منها او قال بالاستهزاء في رمضان هذه صلاة
 كثيرة وزيادة او قال صلاة ليست بشئ لو بقيت تخمض
 او تنبت ولا يتغير عجينها او قال هذه فعل الكسلان
 او فعلك وليست فعل احد غيرك او قال ليت رمضان
 لم يكن فرضا اخر او قال هذا الصوم بغير قلبى منه او هو
 ضيف ثقيل اه وما ذكره من كفر من سخر بالشرعية او حكم

منها الفاقا ظاهر بخلاف جميع ما ذكره في مسائل الصلاة
 والصوم فان اطلاق الحكم بكفر قائل واحدة من تلك الصور
 لا يظهر وجهه فضلا عن كونه متفقا عليه بل كثير
 منها لا وجه للحكم بكفر قائله الا بنوع تكلف ونقص
 فالذي يتجه فيمن قال عن الصلاة او غيرها من الطاعات
 انها سحر ان يكفر سوا اراد حقيقة السحر السابقة لواقع
 اما الاول فواضح لانه نسب الله تعالى الى الجور والظلم واما
 الثاني فلان ذلك هو وضع السحر فلم يحتاج الى قصد بخلاف
 ما لو قصد انه لعدم خشوعه مثلا لا ثواب له في صلاته
 فاشبهت السحر مخ فانه لا يبعد فيقول تاويله وفي مسألة
 القيادة وما بعده ما انه لا يكفر الا ان قصد بذلك الاستخفاف
 او الاستهزاء بالصلاة والصيام واستحل ترك احدهما
 لغير عذرا وان الصلاة يتشاور بها من حيث كونها صلاة
 فم يكفر بخلاف ما لو اطلق او قصد معنى اخر وممن
 الرافعي مسائل من ذلك عنهم مع تعقبها فلا يفبع عنك
 استحضارها قال او قيل له لم تقرر بالمعروف ولا تنه
 عن المنكر فقال ايش عمل بي او ما يجب او قال هذا
 فشارا وغوغا وهذا ان على وجه لا نكارا وقال ايش
 قضوي انا او قيل له كل حلال فقال الحرام احب الي
 او قال مات اكل الحلال اسجد له او قال يجوز لي الحرام
 او قال ليت الزنا واللواط او الظلم حلال او دفع لفقير

حراما من مال مسلم اود في وهو يعلم ورجا ثوابه اود عا
 الفقير او قال لم تنبت حرمة الخمر في القرآن او ايش اعمل بالشرعة
 وعندى الدبوس او قال اى وقد اخذ دراهم بقوّة حتى اخذت
 الدراهم اين كانت الشريعة والقاضى اوانا اريد الذهب والفضة
 ايش اعمل بهذه الاحكام او صدق كلام اهل الاهو او قال منذ
 كلامهم كلام مغوى او معناه صحيح او حسن رسوم الكفار او قال
 بارك الله في كذبك او قيل له لا تكذب فقال قلت في كلمة
 الاخلاص وما ذكره قبل مسألة التمنى في اطلاق الكفر به
 نظره ظاهر والذي يتجه في مسائل الامر بالمعروف انه لا يكفر
 فيها الا ان قال شيئا من ذلك على وجه الاستهزاء الما من من
 سخر بحكم من احكام الشريعة كفره لا شك ان الامر بالمعروف
 والنهي عن المنكر حكم شرعى فمن قال فيه شيئا من ذلك
 استهزاء او سخرية كفره والا فلا وان قال ما يجب لا غير معلوم
 من الدين بالضرورة والذي يتجه ايضا في الحرام لجب الى انه
 لا يكفر الا ان اراد انه يجب سائر انواع الحرام دون سائر
 انواع الحلال الصادق بالمباح والمندوب والواجب ولو جه
 انه لا يكفر ايضا بهات آكل الحلال بسجدة له لان نفس السجود
 لاسنان اخر لا يكون كفر مطلقا بل في بعض صور كما صرح به
 الاثمة ومرت في ذلك من يباحث وتفصيل فاذا كان هذا في السجود
 له بالفعل فما ظنك بالفرم عليه على ان ذلك انما مراد به
 الدلالة على استبعاد وجود شخص لا ياكل الا الحلال

المصروف او على تعظيمه فلا وجه لاطلاق الكفر به والوجه
 ايضا انه لا يكفر من قال يجوز في الحرام الا ان نوى العموم
 او الحرام المعلوم من الدين بالضرورة واما مسألة التعمي
 فقدم الكلام فيها مستوفي ورجاء الثواب على الحرام انما
 يتجه كونه كفرا ان اعتقد انه ثواب على الحرام من حيث كونه حراما
 لانه مكذب للنصوص بخلاف ما لو نوى ان الثواب من جهة
 اخرى غير جهة كونه حراما فان ذلك لا محذور فيه اذ
 المحققون على ان الصلاة في الدار المفصولة او الثواب المفصول
 او الحرير او نحو ذلك فيها الثواب وان كانت حراما لانها
 للجهة وما ذكره في رجاء دعا الفقير بعيد بل لا وجه له
 فالصواب انه لا كفر به وكفر زاعم انه لا نص في القرآن
 على تحريم الخمر ظاهر لانه مستلزم لتكذيب القرآن الناص
 في غير ما اية على تحريم الخمر فان قلت غاية ما فيه انه كذب
 وهو لا يقتضي الكفر قلت ممنوع لانه كذب يستلزم
 انكار النص المجمع عليه المعلوم من الدين بالضرورة
 ومن ثم يتجه انه لو قال الخمر حرام وليس في القرآن نص
 على تحريمه لم يكفر لانه الان محض كذب وهو لا كفر به
 وما ذكره من الكفر في مسألة الشريعة والقاضي لاحكام
 المذكورات ظاهر ان قال ذلك استهزا واستخفا فاوكد
 ان اطلاق على احتمال فيه لان اللفظ ظاهر في الاستخفا
 او الاستهزا وما ذكره من الكفر في تصديق اهل الاهل

انما يتجه ان اراد بهم ما يعي من تكفيرهم ببدعهم ما من
 لا تكفيرهم فنقصد يعيهم غير كفر وما ذكره من الكفر في بارك
 الله في كذبك لا يظهر له وجه الا ان الكذب من حيث
 هو كذب قنير بساثر اعتباراته تطلب البركة فيها من
 الله تعالى وما ذكره في المسئلة الاخيرة ظاهرا ان اراد
 ما قاله الموصوف بالكذب من اخفاء كلمة الاخلاص بخلاف
 ما اذا اطلق لان اللفظ ليس ظاهرا في الاول او اراد الرد
 على من نسب له الكذب بان ما يقوله حق كما ان سورة الاخلاص
 حق فانه لا يكفر به لك كما هو ظاهر لاحتمال اللفظ لذلك
 لاعتما الاقربا قال او قال العلم الذي يتعلمونه اساطير وحكايات
 او هذيان او هبا او ترويس او قال ايش مجلس الوعظ او
 العلم او العلم لا يتردد ووعظ على سبيل الاستهزاء او ضحك
 على وعظ العلم او قال لرحل صالح كن ساكنا حتى لا تقع
 الاوراء الجنة او قال ايش هذا القبيح الذي خفت شاربك
 او قال بش ما اخرجت السنة او قال الكفر والايما واحد
 او لا ارضى بالايما او لا ادرى اين يصير لكرا واهل
 الا هو لا يدخل الجنة او راى سلطانا فقال اله عظيم او قال
 بالفارسية خذ اى برك وهو يعلم تفسيره ام وما ذكره من
 الكفر بتلك الاوصاف التي للعلم ظاهرا لكن ان اراد العلم من
 حيث هو او خصوص علم اصول الدين او علم التفسير والحديث
 او الفقه وما ذكره في ايش مجلس الوعظ انما يتجه

اراد ان

او قال
او اهل
او اهل

ان اراد الاستهزاء وكذا ان اطلق على احتمال قوى فيه ظهور
 هذا اللفظ في الاستخفاف بمجلس الوعظ والعلم وقد مر
 في قصبة شريدي خير من العلم كلاما مستحضرا هنا وما
 ذكره في الوعظ استهزاء انما يتجه ان اراد الاستهزاء
 بالوعظ من حيث هو وعظ اما لو اراد الاستهزاء بالواعظ
 او بكلماته لان حيث كونه واعظا فلا يتجه الكفر به وكذا
 يقال في الضحك على الواعظ وما ذكره في كن ساكنا الخ
 انما يتجه ايضا ان اراد الاستهزاء بالجنة او بالعمل المقرب
 اليها والافلاوحه لاطلاق الكفر فيه فضلا عن كونه
 متفقا عليه كسابقة ولا حقه وما ذكره من الكفر
 في مسألة الشارب لا يظهر ايضا الا ان اراد عيب السنة
 او نحوه نظير ما مر في قصر اظفارك وما ذكره من اطلاق
 الكفر في بنس ما اخرجت السنة والمسائل بعد الى
 قولي اه ظاهر لانه صريح في الاستهزاء بالدين نعم
 ما ذكره في اهل الاهوا انما يصح ان اراد بهم الكفرة
 او ما يعصونه نظير ما مر لا المسلمين منهم والظاهر انه
 لا يقبل تاويله في كل هذه المسائل لان لفظها ياباه
 نعم ان قلل المراد بقولي اله عظيم او خدای بزرگ ای
 الله كبير الا ان معطى هذا الملك هذا الرجل اله عظيم
 والله اكبر قبل منه لان الفرض انه لم يقل هذا
 اله عظيم ولا هذا خدای بزرگ وحيث لم يقل ذلك

فقبل ارادته ما ذكر بل لو قيل لا ينبغي ان يكفر الا ان قصد
 ان قوله اله عظيم او خد اي بزره وصف للسلطان الذي
 راه لم يبعد قال او قال له كافر اعرض على الاسلام فقال
 لا ادرى صفة الايمان او قال اذهب الى فلان الفقيه واسلم
 كافر فأت ابوه فقال ليتني لم اسلم لأجل الميراث او نادى مناد
 يا كافر فقال لبك او قال انا كافر ايش عليك او قال
 علمت بي عملا حتى كفرت او علم الارتداد للمطلق بالثلاث
 نكاح لزوجها بلا محلا ارتد ولو رضيت هما ارتدت ولم تحل
 لزوجها وكذا لو ارتدت وكفرت بدار الحرب ثم سببت فاشترى
 مطلقها ثلاثا لريطها الا بالتخليل من مسلم بعد اسلامه عند
 اهل السنة خلافا للروافض والنفاضة او قال لمن اسلم
 اى ضرر لمن لحقك في دينك حتى انتقلت عنه الى دين الاسلام
 او قال هذا زمان الكفر ما بقي زمان الاسلام او قال لو ولد
 ولد الكافر واشد في وسطه الزنار باختياره او دخل دار
 الحرب ولبس ثوب الكفار بخلاف ما لو دخل لتخليص الاسرى
 وبخلاف ما لو لبس السواد في الدارين لان لبس السواد خلا
 والبياض افضل ام وما ذكره في المسثلين الاولين هو المعتمد
 كما قدمته بما فيه لما مر انه متضمن للرضى ببقائه على الكفر
 ولو لحظة والرضى بالكفر كفر ومسئلة تمنى الكفر
 مرت ايضا بما فيها وكذا مسئلة الاحابة بلبسك مرت بما فيها
 فراجع ذلك والكفر في قوله انا كافر واضح وكذا

فيما بعد ها الى الفلاسفة وكفر من قال لمن اسلم ما ذكر
 ظاهرا ان اراد الضم ببقائه على الكفر لا مطلقا لما علم مما مر
 واطلاق الكفر فيمن قال هذا زمان الكفر الخ لا يظهر الا ان
 اراد تسمية الاسلام كفر او بخوذلك بخلاف ما لو اطلق
 او اراد ان يغلب على اهله الكفر فان الوجه انه لا يكفر بذلك
 وقوله لولده ولد الكافر لا يتجه اطلاق الكفر فيه ايضا بل لابد
 ان ينوي بالكفر نفسه فان اطلق فالتكفير بعيد وان اراد
 انه يشبه ولد الكافر قبل ولا كفر ومسئلة شد الزناد تقدمت
 ايضا بما فيها قال او قال ان اعطاني الله الجنة لا اريد لها دونك
 او لا ادخلها دونك او قال ان امرني الله بدخول الجنة معك
 لا ادخلها او قال ان اعطاني الله الجنة لا بملك او لا بجل هذا العمل
 لا اريد بها او انكر القيمة او الصالح او الميزان او الحساب
 او الكتاب او الجنة او النار او المصحف او اللوح او القلم
 او قال الله لا يرى او لا يراء احد او شبهه بشئ او وصفه
 في المكان او بالجمادات او قال الله لا يخلق فعل العبد وانكر
 رؤية الله بالعين في الجنة او شك في رسالة المرسلين
 او شك في ثبوت وعده ووعيده او وصف محمدا
 بصفات او اسمائه او قال لا يضر المسلم ذنب او راعي خلوه
 المذنب في النار او شك في فرائضه او احب ما انفض الله
 تعالى او رسوله صلى الله عليه وسلم او بالعكس او اكس
 من الثواب او آمن من العقاب او انكر الحرام والحلال

او اعتقد قدم الزمان والروح والافلاك وما سأل دخول
 الجنة من عن الروضة انه صوب عدم الكفر في بعضها ويقاس
 به الباقي ومن ايضا ان الوجه في ذلك تفصيل فراجع وما
 ذكره من الكفر بانكار القيمة واضح كانكار حشر الاجسام
 واما انكار الصراط والميزان ونحوهما فنقول المعتزلة تهم
 الله تعالى بانكاره فانه لا كفر به اذ المذهب الصحيح انهم
 وسائر المبتدعة لا يكفرون بوانكار الجنة والنار الان
 لا كفر به لان المعتزلة ينكرونها الان واما انكار وجودها
 يوما لقيمة فالكفر به ظاهر لانه تكذيب للنصوص المتواترة
 القطعية وانكار المصحف بمعنى القرآن كفر لاجماع خلاف
 انكار صحف الاعمال وما ذكره في انكار اللوح والقلم وروية
 الله عز وجل مطلقا او في الجنة فيه نظرفان المعتزلة
 قائلون بذلك ولم يكفروا به وتبشيه الله تعالى بحادث
 او وصفه بما يستلزم الجهة لا كفر به الا ان اعتقد ثبوت
 لازمه ذلك له تعالى من الحدوث ونحوه وذهب ان الله تعالى
 لا يخلق فعل العبد لا كفر به ايضا لانه مذهب المعتزلة
 نظيره ما في الشك في رسالة المرسلين صلوات الله وسلامه
 على نبينا وعليهم اجمعين بل او رسالة من علمت رسالة منهم
 ضرورة كفر بلا تراخ بخلاف الشك في ثبوت وعده
 او وعيد فان في اطلاق كونه كفر نظر الا ان يجوز شرعا
 دخول كافر الجنة او تخليده مسلم مطيع في النار ووصف

يحدث بما يستلزم قد مدانما يتضح كونه كفرا ان اعتقد ذلك
 الاذنه لما من الاصح ان لا ذنبا لمذهب ليس بمذهب لان
 القائل بالضرورة قد لا يخطر له القول بل انهم وزعم انه لا يضرب
 المذهب ذنبا وانما يخلد في النار لا كفر به لان الاول مذهب
 المرجحة والثاني مذهب المعتزلة وقد مر انهم لا يكفرون والشك
 في الفرائض الكفر به واضح لانهم يستلزمون الشك في الضرورية
 المعلومة من الدين وهو كفر كانكارها بخلاف محبة ما ابغضه الله
 تعالى اورسوله صلى الله عليه وسلم او عكسه فانه لا يتجه فيه كفر
 الا ان احب ذلك من حيث كونه الشارح يبغضه او ابغضه من حيث
 كونه الشارح يحبه بخلاف ما الواجب او ابغضه لذاته مع
 قطع النظر عن تلك الحيثية فانه لا وجه لاطلاق الكفر
 وجري هذا الحنفى في اطلاق الكفر بالياس والامن المذكورين
 على اطلاق الحديث الكفر عليهما لكن قال اثمتنا وغيرهم
 المراد بكفر النعمة او ان استحل وانكار الحرام والحلال
 الكفر بظاهرها لا خصوصية لهما بذلك بل من انكر
 حكما من الاحكام الخمسة الواجب والحرام والمباح
 او المندوب او المكروه من حيث هو كان انكر الوجوب
 من حيث هو او التحريم من حيث هو وكذا الباقي كان كافرا
 واعتقاد قدم العالم او بعض اجزائه كفر كما صرحوا به
 قال او قيل لردع الدنيا لتعال الاخرة فقال اترك ذلك
 بعد سنة او قيل له انقل الغيث قال نعم او قال نا اعم بما

كان وعالم يكن اوقال فلان مات وسلم روحه اليك او كان
 اذا شرع في الفساد قال نقا لواحتي نظيبا ونغيش طيبا
 اوقال اني احب الخير ولا اصبر عنها اوقال افعل كل يوم
 مثلك من الطين اوقال اريد خيرا اوراحة في الدنيا ودع
 ما يكون في الآخرة ايش ما يكون اوقيل له انضر في بالحق
 فقال انضرك بالحق وبغير الحق ام واطلاقه الكفر
 في المسئلة الاولى فيه نظر والذي يتجه انه لا كفر بذلك
 الا ان اراد الاستهزاء بالآخرة ومسئلة علم الغيب مرت بها
 فيها من الخلاف والتفصيل واطلاقه الكفر في بقية المسائل
 كلها فيه نظر والوجه انه لا كفر بشئ من ذلك الا ان اراد
 بقوله فلان مات الخ ما يقوله اهل الشناخ فان القول به
 كفر والا ان اراد بقوله نقا لواحتي نظيبا استباحة الفساد
 المجمع عليه المعلوم من الدين بالضرورة وبقوله احب الخير
 استباحتها من حيث هي بسا ثرا اعتبارا راتها وبقوله افعل مثلك
 من الطين ان له قدرة على الخلق بمعنى اليجاد وبقوله اريد
 خيرا الخ الاستخفاف بالآخرة وبقوله انضرك بغير الحق
 استحال ذلك من حيث هو لا كفر في جميع هذه الصور
 عند ارادة ما ذكرناه او نحوه واضح بخلافه عند التأويل بمعنى
 صحيح وكذا عند الاطلاق فانه لا وجه للكفر بشئ من ذلك
 قال الفصل الثاني في الاختلاف لقول انابري من الله ان فعلت
 كذا فانا كفر ففعله وقيل ان كان عالما لا يكفر وان كان جاهلا

لا يكفر
 ان قال ان
 فعلت كذا

يكفر في الماضي والمستقبل ولورضى بكفر غيره قال بعضهم
 يكفر وكذا لو قال الله تعالى يظلمك كما ظلمتني اوقال يعلم الله
 اني لم افعل كذا وهو قد فعل اوقال الخصم لا اريد بيمينه بالله
 بل اريد بالطلاق اوقيل له احسن كما احسن الله اليك فقال
 ماذا اعطاني اوقال الموعودتين ليستا من القران اوقال لشعر
 النبي صلى الله عليه وسلم شعيرا اوقال لو لم يأكل آدم الحنطة ما وقنا
 في هذا البلاء اودعي النبوة فطلب اخر منه معجزة اورد حديث
 النبي صلى الله عليه وسلم اوقال بعد اكل الحرام او شربه الحمد لله
 اوقيل له قل لا اله الا الله فقال لا اقول اوقيل له صل فقال
 لا اصلي اوصلي بغير طهارة اوقيل له اذ الزكاة فقال لا اؤدي
 اوقال الصوم يضر اوقال الفقيه وحم شرعيا فقال هذا الذي
 قلت عمل السفها اوقالت المرأة لزوجها يا كافر فقال لم صحبتني
 اوان كنت هكذا لا تسكني معي او وضع على راسه قلنسوة الجحشي
 وغيره بلا ضرورة اوقال الجحشي خير من النصراني او النصراني
 خير من الجحشي وغيره اوقال اخذ حتى يوم المحشر فقال اي شئ
 شغلته مع المحشر اوقال اين تجدي في ذلك الجمع اوقال اعطني حق
 والا اخذ منك يوم القيمة ٢٠ اوقال عند المبايعة الكفر خيرا
 يفعل اوقال اطيع الحلال ان لا اصلي او سجد للسلطان او غيره
 اوقبل الارض قيل وهو قريب من السجود اوقال ماد اهد الله
 معي ما يعود لي رزقي ففي هذه المسائل قد يكفر وقيل لا يكفر
 ومذهبنا ان من قال ان فعل كذا فهو كافران اراد به

كفر حالاً او بتعبد نفسه لم يكفر وكذا ان اطلق وليس له ان
 يستغفر الله تعالى وان يقول لا اله الا الله محمد رسول الله شروحا
 من خلاف من قال بكفره بذلك وما ذكره في الرضى بكفر الغير
 من الخلاف فيه ينافيه جزمه بالكفر فيما لو قال له كافر عرض على
 الاسلام فقال اذهب الى فلان الفسيه وليس علة الكفر ثم
 الارضاء ببقائه عليه تلك المدة فالصواب ان الرضى بكفر الغير
 وكذا ما ذكره من الخلاف في الله تعالى يظلمك كما ظلمتني ينافيه ما قدمه
 من الاتفاق على كفر من قال ظلمني الله الا ان يفرق بان هنا يحتمل
 انه من باب المشاكلة نحو ومكروا ومكر الله والذي يتجه ان ان نوى
 هنا يظلمك الله يخلص حتى منك وانما سماه ظلما للمشاكلة لا يكفر
 وكذا ان اطلق للقرينة بخلاف ما اذا اراد حقيقة الظلم لاستحالة
 على الله تعالى اذ هو اعم من مجاوزة الحد والتصرف في ملك الغير وكل
 منها محال اما الاول فلانه تعالى ليس فوقه من يحمله شيئا واما
 الثاني فلان العالم كله ملكه تعالى وتقدس واصله الملك
 الى غيره انما هو بطريق الصورة دون الحقيقة ثم رايتني فيما سبق
 ذكرت في هذه ما يقتضي الكفر عند الاطلاق ولعل ما هنا اقرب
 ومن ان الرافعي حكى عنهم كفر من قال الله يعلم اني ما فعلت كذا وقد
 فعله لانه نسب الله تعالى الى الجهد لانه نسب اليه ان يعلم الشيء على
 خلاف الواقع ومن ان الصحيح فمن قال لا اريد يمينا بالله بل
 بالطلاق انه لا يكفر نعم ان اراد بذلك الاستخفاف باسم الله
 كفر كما هو واضح والذي يتجه فيما اذا اعطاني انه لا يكفر به

جواب عن سوال
 تقدس

الا ان قاله استخفافا بالنعمة من حيث نسبتها الى الله تعالى
 وانكارا للمعوذتين وتقصيرا نحو شععر صلى الله عليه وسلم
 من كلام عليه فيها والذي يتجه في لوله ياكل آدم صلى الله عليه وسلم الخ
 انه لا يكون كظرا الا ان قصد بذلك تنقيصه صلى الله عليه وسلم ووضح
 تكفير مدعى النبوة ويظهر كفره بطلب منه معجزة لا يطلبها منه
 تجوز لصدقه مع استحالة المعلومة من الدين بالضرورة نعم ان اراد
 بذلك تسفيهه وبياحه كذبه فلا كفر ورد حديثه صلى الله عليه وسلم
 ان كان من حيث السنة فلا كفر به مطلقا او من حيث نسبتها صلى الله
 عليه وسلم كفر مطلقا كما هو ظاهر فيها وقوله الحمد لله بعد تناول
 الحرام ياتي فيه ملصق في التسمية على نحو نحو ويحتمل الفرق ويتجه
 في لا اقول ولا اصلي ولا اركب ولا اصوم او الصوم يضروا الحج
 انه لا كفر فيها الا ان اراد الاستخفاف بكلمة الشهادة او بالصلوة
 او الزكاة او الصوم والحج وحكم الصلاة بلا طهر من بتفصيله
 ويظهر في هذا الذي قلت عمل السفها انه لا كفر به الا ان اراد
 الاستخفاف بالحكم الشرعي من حيث كونه حكما شرعيا وفي قول
 الروح ان قلت الخ انه لا كفر به ايضا الا ان قصد التعليق وقال ذلك
 رضى بوصفها له بكافرو وضع قلنسوة الجوسى من حركه وافيده
 وكذا الجوسى خير من الضرافي وما بعد حركه ايضا ويظهر انه
 لا كفر بايش شغل مع المحشر الا ان قصد الاستخفاف به ولا
 باین تجد في الخ الا ان اراد ان الله لا يقدر على ان يجمعه به في ذلك
 اليوم بخلاف ما اذا اراد ان له ذنوبا يذهب به بسببها الى النار

ابنتا فلا يجتمع به والقول بالكفر في اعطى حتى والاخذ
 منك الخ لا وجه له ومن قال الكفر خير ما يفعل ان اراد به
 ان في الكفر خيرا ولو بوجه ما كان كافرا والافلا ومن
 قال اطيب الحلال ان لا اصلي الظاهر انه يكفر به لانه
 جعل ترك الصلاة من حيث هي من الحلال بل اطيبه
 وهذا كفر بلا شراع لان فيه انكار وجوب الصلاة الشاملة
 للخص وذلك كفر والسجود للسلطان او غيره مرجحه وما
 فيه وعجيب من هذا المص حيث حكى فيما مر الاتفاق على كقد
 من قال هات آكل الحلال اسجد له وحكى الخلاف في السجود
 نفسه للسلطان او غيره مع ان هذا فيه السجود الحقيقي بخلاف
 ذلك والوجه انه لا يكفر بتقبيل الارض ولا بما بعده قاله
 الفصل الثالث فيما يخشى عليه الكفر اذا شتم رجلا اسمه
 من اسم النبي صلى الله عليه وسلم فقال يا ابن الزانية وهو
 ذكر النبي صلى الله عليه وسلم او قال له فقيه وجهه اشرب عيا
 فقال هذا عمل الفقهاء ويعمل معي عمل السفهاء او ابغض عالما
 من غير سبب ظاهر او سمع الاذان او القرآن فكم بكلام الدنيا
 او قال للقرأ هؤلاء اكلوا الزبا او قال لصاح وجهه عندي
 كوجه الخنزير او قال اريد الممال سوا كان من حلال
 او حراد او قال احب اليهما اسرع وضولا او قال ما تقطر
 الله من عمر فلان زاد الله في عمره او قال من ليس له
 درهم لا سوى درهماففي هذه المسائل يخشى عليه

الكفر اعم ووجه خشية الكفر في كل هذه الصور ان كلا
 منها يحتمله لكن احتمالا بعيدا فربما ما لخطا طره الى ذلك
 الاحتمال فيكون كافر او بهذا يعلم ان ما في معنى هذه الصور
 من كل ما يحتمل الكفر احتمالا بعيدا يكون مثلها فينبغي تجنب
 اللفظ بجميع ذلك اي يندب تارة كتحجب كلام الدنيا عند
سماع القرآن او الاذان ويجب اخرى ككثر الصور بالباقي
 قال فصل اخر في الخطا لو قال الله يطلع من السماء او من العرش
 او قال بين يدي الله او قال يارب لا ترضى هذا الظلم اوقال
 فلان قضى سؤا او قال اعطيتني واحدا واخذت من واحد او قال
 ياخذ من له واحد ولا ياخذ من له عشرة او قال الفقر شقاوه
 فهذه المسائل خطأ لا يكفر به والله الهادي الى الصواب انتهى
 وجعله ما في الفصل الثالث مما يخشى منه الكفرون ما في هذا
 الفصل فيه نظرفان هذه الصور التي في الرابع اقرب الى
 احتمال الكفر من الصور التي في الثالث فخشية الكفر فيها اقرب
 على انه قدم في الفصل الاول المعقود لما هو كفر اتفاقا بحسب زعمه
 كفر من قال الله ينظر الينا ويبصرنا من العرش وهذه مثل الله
 يطلع من السماء او من العرش فجعله في تلك كفر اتفاقا كما اخبره
 صنيعه فانه لم يجعلها في الفصل الثاني المعقود لبيان ما اختلف
 في انه كفر وظاهر ان المسئلين حكمها واحد وان التفرقة بينهما
 التي زعمها هذا المصنوعة واذا انتهى الكلام على ما في كتابه هذا
 فلنرجع الى سوق بقية كلام الروضة الذي انفرد به عن الراعي

فبقول في الروضة قروح زائدة نقلها عن الشافعي وقولها بلفظها
ثم تنكح على ما فيها وعبارته قلت قد ذكر القاضي الامام الحافظ
ابو الفضل عياض رحمه الله تعالى في آخر كتاب الشفاء بتعريف
حقوق نبينا المصطفى صلى الله عليه وسلم جملة من الالفاظ
المكفرة غير ما سبق نقلها عن الائمة اكثرها جمع عليه وصرح
بنقل الاجماع فيه فمنها ان مريضا شفى ثم قال لقيت في مرضي
هذا ما لو قتلت ابا بكر وعمر رضي الله تعالى عنهما لم استوجب
قتال بعض العلماء يكفرو ويقتل لانه يتضمن النسبة الى الجور
وقال آخرون لا يهتم قتله ويستتاب ويعزوانه لو قال كان
النبى صلى الله عليه وسلم اسود او توفي قبل ان يلحقى او قال
ليس بقرشي فهو كافر لانه وصفه بغير صفته فيه تكذيب
وان من ادعى ان النبوة مكتسبة او انه يبلغ بصفا القلب الى
مرتبتها او ادعى انه يوحى اليه وان لم يدعى النبوة او ادعى
انه يدخل الجنة وياكل من ثمارها ويعانق الحور فهو كافر
بالاجماع قطعا وان من دافع نض الكتاب او السنة المقطوع
بها المحمول على ظاهره فهو كافر بالاجماع وان لم يكفر
من دان بغير الاسلام كالنصارى او شك في تكفيرهم او صحح
مذهبهم فهو كافر وان اظهر مع ذلك الاسلام واعتقه وكذا
يقطع بتكفير كل قائل قول لا يتوصل به الى تضليل الامة
وتكفير الصحابة وكذا من فعل فعلا اجمع المسلمون على انه لا يصح
الا من كافران كان صاحبه مصرا بالاسلام مع فعله كالسجود

للصليب والنار او المشى الى الكائن مع اهلها بنهم من
 الزنا نير وغيرها وكذا من انكر مكة والبيت او المسجد الحرام
 او صفة الحج وانه ليس هذه الهيئة المعروفة او قال لا ادري ان هذه
 المسألة بمكة هي مكة او غيرها فكل هذا وشبهه لا شك في تكفير
 قائله ان كان ممن يظن به علم ذلك وطالت صحته للمسلمين فان
 كان قريب عهد بالاسلام او مخالطة المسلمين عرفناه بذلك
 ولا يعز بعد التعريف وكذا من غير شيئا من القرآن او قال ليس
 بمعجز او قال ليس في خلق السموات والارض دلالة على الله تعالى
 او انكر الجنة او النار او البعث والحساب واعترف بذلك
 ولكن قال المراد بالجنة والنار والبعث والنشور والثواب
 والعقاب غير معانيها او قال الائمة افضل من الانبياء والله
 تعالى اعلم اجماع كلام الروضة المنقول عن الشفا بالمعنى من حال
 متعددة والا فضايل الشفا لم يسقم كذلك وهو كلام نفيس
 مشتمل على فوائد باملاها يعلم تقييد كثير مما سبق ولم يدرج
 النووي عفا الله تعالى عنه شيئا من الخلاف في المسئلة الاولى
 اعني مسئلة المريض اذا شفى والذي رجحه المحب الطبري انه
 لا يكفر والحق الذي عندي ان يفصل فيقال ان اراد بذلك
 ان الله شدد عليه لذنوب سبقت له او نحو ذلك لم يكفر
 وان اراد انه لم يفعل معه الا صلح في حققة فان كان مع اعتقاد
 ان ما فعله معه جور كفر وانما تعالى لا يجب عليه الا صلح
 او اطلق لم يكفر وفي الشفا عن ابن ابي زيد قبل هذه المسئلة

لو لعن رجلا ولعن الله عز وجل وقال انما اردت ان العن الشيطان
 فزل لساني قتل بظاهر كفره ولا يقبل عذره وقضية مذهبا
 قبوله وماقاله في المسئلة الثانية سجد اضر لكن محله كما يعلم من اخر
 كلامه فيمن طالت محبته للمسلمين حتى ظن به علم ذلك وبه يعلم ان ما مر
 عن ابن عبد السلام عن ابي خنيفة وقواه من ان من قال او من بالبنو
 واشك بانه المدفون بالمدينة او الذي نشأ بمكة لا يكره لانه وان كان
 معلوما بالضرورة الا انه ليس من الدين لانالم تنعبد به فيكون
 جاحدا كما حد بغداد ومصرام ووجه رده ان الشك في ذلك
 من الخلف للمسلمين يستلزم تضليل الامة وغير ذلك من العظام
 في الدين وظاهر كلام النووي عفا الله تعالى عنه والفاضل رحمه
 الله تعالى ان محرم الكذب عليه صلى الله عليه وسلم في صفة من صفاته
 المعلومة يقينا يكون كفرا ويشبه ما مر من ان انكارها يتضمن
 التكذيب به لكن قال بعض المتأخرين كلام الفاضل يوم ان
 محرم الكذب عليه صلى الله عليه وسلم في صفة من صفاته
 كفر يوجب القتل وليس كذلك بل لا بد من ضمنية ما يشعر
 بنقص في ذلك كما في مسئلتنا هذه لان الاسود لون
 مفضول ام واذا تأملت ما علل به الفاضل الذي نقله
 عنه النووي عفا الله تعالى عنه واقره علمت ان الوجه انه
 انه لا فرق على اثبات صفة له صلى الله عليه وسلم لتكون الا
 مشعرة بنقص لان صفاته لا يتصور اكل منها بل كل ما اثبت
 له غيرها كان نقصا بالنسبة لها فالاعتراض ليس في

في محله وذكر القاضي ان انكار كونه صلى الله عليه وسلم كان
 بهتامة يكون كفرا ثم نقل عن بعض ثمة مذهبه ان بتدليل
 صفة ومواضع كفر وهذا يستل انكار الحجرة وكونه كان اولا
 بمكة واخرا بالمدينة وغير ذلك مما يشاكله وهو محتمل ومحل
 ما قاله في المسئلة الثالثة ما اذا رجم انه يوحى اليه بنزول
 ملك عليه والا فالذى ينبغي ان لا يكفر والظاهر ان رجم دخول
 الجنة ماضيا واحالا او مستقبلا قبل موته مرة او اكثر سوا اضم
 الى ذلك الاكل والمعانقة المذكورين امر لا يكون كفرا وان كان
 وما يتوهم متوهم من كلام الروضة عن القاضي خلاف ذلك
 والظاهر ايضا ان معنى قوله المحول على ظاهره اى بالاجماع
 وقد يستفاد ذلك من كلام الروضة بجعل قوله بالاجماع
 متعلقا به ايضا وقوله وان من لم يكفر الخ ذكر فيه الاجماع وجعله
 حجة على كفر من ذهب الى انه لا حجة لله تعالى على كتمان من العامة
 والنساء والبله ومقلدة اليهود والنصارى او غيرهم اذا لم
 يكن لهم طباع يمكن معها الاستدلال ثم قال وقد عا الغزالي
 قريبا من هذا النسخ في كتابه الفرقاء وما نسبته الغزالي صرح
 الغزالي في كتابه الاقتصاد بما يرد به وبعبارة التي اشار
 اليها القاضي على تقرير كونها عبارة رتبة ولا تفقد دس عليها
 في كتابه عبارات حلا لا تفقد ما فهمه القاضي ولا تقر بما ذكره
 وبعبارة وصفه بل فهم اسم محمد صلى الله عليه وسلم ولم يبلغهم
 مبعثه ولا صفته بل سمعوا ان كتابا يقال له فلان ادعى النبوة

فهو لا عندى من الصنف الاول اى من الذين لم يسمعوهم
 اصلا فانهم لم يسمعوهم اما يحرك داعية النظر اى فانظر كلامه
 بحد انما عذرهم لعدم بلوغ دعوتهم صلى الله عليه وسلم ولم وهذا
 لا ينحصر على ما ذكره القاضى وقد قال ابن السبكي وغيره لا ينبغي
 القرائى الاحاسد او زنديق واعلم ان ابن المقرئ ذكر في روضه
 ان من يكفر طائفة ابن عربي كان كمن لم يكفر اليهود والنصارى
 وهذا منه قدح في ابن عربي وطائفة كابن الفارض وغيره وروى
 لهم بالكفر ولم يقدّم بل ولم يكفرهم بالكفر ولقد بالغ في
 ذلك بما لا دليل له عليه ولا مستند يرجع اليه وقد رد عليه
 ما قاله شيخنا خاتمة المناخرين زكريا الانصارى في شرحه
 للروض وردت عليه ما قاله باسبط ما ذكره شيخنا في افتاء
 طویل سطرته في الفتاوى وبنت فيه انهم ائمة علماء عارفون
 بالله وباحكامه لكن اغتر كثير من الجهلة ببعض كلامهم
 فضلوا ضالا لامبينا واهل ابن المقرئ اشار الى هؤلاء بقوله
 طائفة ابن عربي ولم يقل ابن عربي لكن في عبارته من القبح مالا
 يخفى ويتخذ من كلام الروضة وكذا يقطع بتكفير كل قائل قولا
 يتوصل به الى تضليل الامة او تكفير الصحابة رد ما وقع في الامالى
 المنسوبة الى الشيخ عز الدين بن عبد السلام بان من كفر
 ابا بكر وعمر وعثمان وعلياً رضى الله تعالى عنهم لا يكفر وان
 كان اسلامهم معلوما من الدين بالضرورة لان باطل الضرورة
 لا يكفر على الاطلاق والا لكفرنا من محمد بقولهم ووجهه

ان تكفير هؤلاء الائمة يستلزم تضليل الامة ومنما يستلزم
 ايضا انكار صحة ابي بكر وقد مر ان انكارها كفر فزعم كفرة
 رضى الله تعالى عنه يكون كفرا بالاولى ومن ثم قال الرزكشى
 والظاهر ان هذا مكذوب ببه على الشيخ اهـ وقد يجاب عنه بان
 الذى يفهم من كلامهم ان تكفير جميع الصحابة كفر لان صريح في انكار
 جميع فروع الشريعة الضرورية فضلا عن غيرها بخلاف
 تكفير طائفة منهم كما يصرح به ما مر عن شرح مسلم من ان الله
 الصحيح المختار الذى قاله الاكثرون والمحققون عدم تكفير
 الخوارج المكفون للمؤمنين وما يصرح به ايضا كلام السبكي
 في فتاويه فانه اخذ ان مكفرا بى بكر او احد من الذين شهد
 لهم النبي صلى الله عليه وسلم بالجنة كافران ذلك اختيار له
 اخذه من رواية له عن مالك في كفر الخوارج لتكفيرهم للمؤمنين
 ونزع النوى عفا الله تعالى عنه فيما مر عنه واطال فيه بما يعلم
 من فحواه انه اختيار له خارج عن مذهب الشافعي رضى الله
 تعالى عنه وقد سقت حاصل كلامه هذا في كتابي الصواعق
 المحرقة وبدينت ما فيه وبهذا كله يتايد كلام الشيخ عز الدين
 ابن عبد السلام فافهم ذلك فانه مهم وحذف من الروضة قول
 القاضي بعد ان قال وكذلك وقع الاجماع على تكفير كل من
 دافع عن الكتاب او خص حديثا مجمعا على نقله مقلوبا به مجمعا
 على جملة على ظاهره كتكفير الخوارج بابطال الزعم كانه لما قد
 من التفصيل بين ان ينكر واحد يشه ويعترفوا به او ينكروا من

فاصله وظاهر كلام القاضى هذا انهم ينكرون من اصله
 وجنوده فلا شك في كفرهم وما ذكره في السجود للصليب
 ونحوه من السجود للصنم ونحوه ما يوافق ما ذكره
 في المشى الى الكنايس وما قد يخالفه فيمن شد نحو الزنار
 على وسطه الا ان يفرق بان الهيئة الاجتماعية من الثرى
 بنهم والمشى معهم الى كنايسهم قاضية برضاه بكفرهم او
 تهاونه بدين الاسلام او بانه معهم على دينه وكل ذلك كفر
 كما مر مبسوطا وما ذكره في انكار مكة الحظ ظاهر وقد مر
 ما يؤيده ويشهد له وما ذكره بقوله ان كان ممن يظن به علم
 ذلك الحظ ظاهر متجه وينبغي بل يتعين طرده في جميع ما مر من الكفر
 وقوله اوقال ليس معجز يحتمل ان يريد به ما يشبه ما ليس بمعجز بذاته
 فمن قال ليس بمعجز بذاته وانما هو لكون الله تعالى صرف القوى
 عن معارضة كفره والمضج بكفره شى عليه الخاطلة وكلام
 القاضى هذا الذى اقره النووى عفا الله تعالى عنه
 قد يردده والذى يظهر لي عدم كفره لان هذا لا يترتب
 عليه طعن في الدين ولا تكذيب لضرورة من ضرورياته
 بخلاف منكر الاعجاز من اصله ثم رايت بعض المتكلمين
 على الشفا حكي ذلك قولاً في معنى الاعجاز وحي فتكفير
 قائل ذلك بعيد ووقع بتونس سنة ثمان مائة
 اناعدو وادعوعد وتبيك ففقد له مجلس فافتي بعض ائمة
 المالكية بانه مرتد يستتاب واخذ كفره من قوله تعالى

اربع وثمانين وسبعمائة

من كان عدو الله الآية وافق بعضهم بان كفر كفر
 تنقيص فلا يستتاب واخذ ذلك مما في الشفا من ان امرأة
 سببت النبي صلى الله عليه وسلم فقال من يكفيني عدو
 فقلت ومن كون خالد رضي الله تعالى عنه قتل من قال له
 عن النبي صلى الله عليه وسلم صاحبكم ومن افنا ابن عتاب
 يقتل من قال ان سالت او جهلت فقد سال وجهل نبيك
 واعترضه بعض ائمتهم ممن مال الى الاول بان الاول نص
 فان كل سبب عدو ولا شك فيه وانما الكلام في عكس هذه
 القضية وهي لا تنعكس كنفسها بل قوله انا عدوك وعدو
 نبيك بما اشعر بترفع القول له ذلك لانا نجد الوضعا
 يجعلون أنفسهم منزلة بذلك يقول الواحد منهم انا عدو الامير
 والامير عدو لي وقصد به رفع نفسه لانه في نسبة من يعادي
 الامير وبان قتلنا لمن ذكر مذهب صحابي على ان عمر رضي الله
 تعالى عنه ودي القاتل من بيت المال وراى ان قتله غير
 صواب وبان افنا ابن عتاب انما هو لان ما ذكر في قضيت
 صريح في التنقيص فالمحقق ان قاتل ما من مرتد لا ينقص
 هذا كله على قواعدهم من التفرقة بينهما اما على قواعدنا
 فالذي يظهر انه ردة وفي الشفا ايضا يكفر من ذهب
 الى ان في كل جنس من الحيوان نذيرا ونبييا من القرعة او
 الخنازير والدواب وغيرها ويحجج بقوله تعالى وان من
 امم الا خلا فيها نذيرا ذلك يؤدي الى ان توصف انبيا

هذه الاجناس بصفاتهم المذمومة وفيه من الازل على
 هذا المنصب المنيف ما فيه مع اجماع المسلمين على خلافه
 وتكذيب قائله ويكفر ايضا من قال ليس في معجزاته
 صلى الله عليه وسلم حجة له ومن كذب بشي مما صح به
 في القرآن من حكم او خبر او اثبت ما نفاه او نفي ما اثبت
 على علم منه بذلك او شك في شيء من ذلك او جحد التوراة
 والا انجيل وكتب الله المنزلة او كفر بها او طغنها او سبها
 او استخف بها ومن نودي فاجاب بلبسك اللهم لبسك فان
 اعتقد تنزيل المنادى منزلة الرب كفر والا فلا وفيه
 ايضا مسائل اخرى حسنة تركها النورى عفا الله تعالى عنه
 للعلم بها مما امر بكن لما كان في اخذها من ذلك نوع خفاء حيث
 ذكرها التصير واضحة بينه مع زيادة فوائد اخرى لا تقم ما
 مر من ذلك ان من سب نبينا عليه افضل الصلاة والسلام
 ويلحق به في جميع ما يذكر غيره من الانبيا المنفق على نبوتهم
 او اعابهم والحق به نقصا في نفسه او نسبه او دينه او خصلة
 من خصاله او عرض به او شبهه بشي على طريق السب والازل
 او التصفير لثأره او الفض منه او العيب له او لغه او دعا
 عليه او تمنى له مضرة او نسب اليه ما لا يليق بنسبه على طريق
 الذم او عبث في رجمته الغرض ان يسمي من الكلام وهجر
 ومنكر من القول او زورا وعي به بشي مما جرى من البلا والحق
 عليه او غمضه ببعض العوارض البشرية الجائفة والمهم

لديه كان كافرا بالاجماع كما حكاه جماعة وحكاية ابن خزيمة
 الخلاف فيه لا معمول عليها سواء اصد عنه جميع ذلك او بعضه
 فيقتل ولا تقبل توبته عند اكثر العلماء وعليه جماعة من
 اصحابنا بل ادعى فيه الشيخ ابو بكر الفارسي الاجماع وسياتي
 بسط الكلام فيه وليس من تنقيص النسب ما وقع من الاختلاف
 في اسلام ابو برة كما لا يخفى وقد قتل خالد بن الوليد رضي الله تعالى
 عنه من قال له عن النبي صاحبكم وعد هذه الكلمة تنقيصا له
 صلى الله عليه وسلم ويدل لما قلناه من الحاق اثر الانبياء به
 صلى الله عليه وسلم فمن ذلك ما في الشفا اجمع العلماء على ان
 من دعى على بني من الانبياء بالويل او بشئ من المكروه انه يقتل
 بلا استئذنه وقد ذكر ذلك اخر فقال وحكم من سب سائر انبياء
 الله تعالى وملائكته واستخف بهم او كذبهم فيما اتوا به وانكروا
 او محمد حكم نبينا صلى الله عليه وسلم على مساق ما قدمناه وفيه عن
 مالك من قال برداء النبي صلى الله عليه وسلم او ما زده ونسخ واراد
 به عيبه قتل ويؤخذ منه انه لو اطلق ذلك او قصد الاخبار
 من تواضعه لا يكفر وهو ظاهر في ارادة التواضع ومحتمل
 عند الإطلاق لانه ليس صريحا في المنقص واذا قلنا بعدم الكفر
 فظاهر انه يعذر التعذر البليغ لذكره ما يوهن نقضا وفيه
 عن القاضي من قال فيه صلى الله عليه وسلم اكمال بيتي ابي طالب
 قتل والظاهر ان مذهبنا لا ياتي ذلك لما في عبارة من الدلالة
 على الاضرار فان ذكر بيتي ابي طالب فقط لم يكن صريحا في ذلك

فيما يظهر نعم ان كان السياق يدل على الاذرا كان كما لو جمع
 بين اللغطين وفيه عن ابن ابي زيد من قال صفته صلى
 الله عليه وسلم كصفة رجل قبيح الوجه والمخية قتل ومذهبا
 قاض بذلك وفيه عن صاحب سخنون في رجل قيل له لا وحق
 رسول الله فقال فعل الله برسول الله كذا وكذا كلاما قبيحا
 ثم قال اردت برسول الله العقرب انه لا يقبل دعوا
 التاويل ومذهبا لا يابى ذلك وعن ابن عتاب في عشار
 قال لرجل اد واشك الى النبي صلى الله عليه وسلم وقال ان
 سالت او جهلت فقد سال وجهل انه يقتل ومذهبا قاض
 بذلك ايضا بل الذي يظهر ان مجرد قوله اد واشك الى النبي
 يقصد عدم المبالاة ككفر ابيور وعن فقها الاندلس انهم افقوا
 بقتل من ساء صلى الله عليه وسلم بيتا وختن حيدر وزعم
 ان زهدا لم يكن قصدا ولو قدر على الطيبات اكلها ومذهبا
 لا ينافي ذلك بل زعمه ما ذكر في الزهد ينبغي ان يكون كافيا
 في كفره وهو ظاهر لنسبة النقص اليه صلى الله عليه وسلم
 هنر يستتاب فان تاب والا قتل لانه تنقيص لا يجوز
 عليه ذلك وقضية مذهبنا انه لا يكفر بذلك الا ان قاله على
 قصد التنقيص لانه ليس صريحا فيه لان الحقبة قد تكون
 من الجملات البشرية فان لم يقصد ذلك لم يكفر بل بعذر
 التقدير الشديد قال القاضي عياض بعد ذكر ما تقدم وغيره
 وكذلك اقول حكم من غمضه او عيره برعاية الغم او بالسهر

او بالنسيان او السحر او ما اصابه من جرح او هزيمة لبعض
 حيوشه او اذى من عدوه او شدة في ذهنه او بالميل الى النساء
 فحكم هذا كله لمن قصد به نقصه القتل ام وما ذكره ظاهر
 لقصد النقص وهو كفر كما مر ثم قال من تكلم غير قاصد للسب
 له ولا معتد له في جهته صلى الله عليه وسلم بكلمة الكفر
 من لئنه او سبه او تكذيبه او اضافة ما لا يجوز عليه او نفي
 ما يجب له مما هو في حقه صلى الله عليه وسلم نقصته مثل ان
 ينسب اليه ايتان كبيرة او مداينة في تبليغ الرسالة او في حكم
 بين الناس او يفض من مرتبتهما وشرق نسبه او وفور علمه
 او زهده لويكذب ما اشتهر به من امور اخبر بها عليه افضل
 الصلاة والسلام وتواتر الخبر بها عنه عن قصد لرده خبره
 او ياتي بسفه من القول ونوع من السب في جهته وان ظهر بدليل
 حاله انه لم يتعد ذمه ولم يقصد سبه اما الجاهالة حملته على ما قاله
 لو لصبر او سكر اضطره اليه او قلته عارفة وضبط اللسان فحكمه
 القتل دون تلغم اذ لا يعذر احد في الكفر بالجهالة ولا بدعوى
 ذلك اللسان ولا بشئ ما ذكرناه اذا كان عقله في فطرته سليما
 الا من اكفر وقلبه مطمئن بالايمان وهذا فتى الاندلسيون
 على من نفي الزهد عنه صلى الله عليه وسلم كما مر وما ذكره
 ظاهر موافق لقواعد مذهبننا اذ المراد في الحكم بالكفر على
 الطواغر ولا نظر للمقصود والنيات ولا نظر لقراين حاله
 نعم يعز مدعى الجهل ان عزز لقرب عهده بالاسلام او بعده

عن العلماء كما يعلم مما قدمته عنه في الروضة ويعزرا يضر فيما
 يظهر بدعوى سبق اللسان بالنسبة لدرء القتل عنه وان لم
 يعذ فيه بالنسبة لوقوع طلاقه وعقده والفرق ان ذلك حق والله
 تعالى وهو مبني على المسامحة بخلاف هذين ولوقال فقل رسول الله
 صلى الله عليه وسلم الربا فان اراد الربا المحرم الذي هو كبيرة
 فقد ذكره القاضي او اطلق او اراد به اظهار خلاف ما يبطلن
 لم يكفر كما هو ظاهر لكنه يعزرا التفرير المبلغ وقوله وتواتر
 الخبر بها عن اى لفظا وهو موجود خلافا لمن زعم فيه او معنى
 ولا نظري في ذلك خلافا لمن زعمه ولو كان في ضيق من حبس او فقر
 وقصد باللفظ بكفر مما صر او غيره ان يقتل ليستريح لاحتية
 الكفر فهل هو كاف باطنا ونقول هذه قرينة تنفي الكفر
 عنه باطنا كل محتمل ولعل الثاني اقرب وحكي عن ائمة مذهبه
 خلافا فيمن اغضبه غيره فقال له صل على النبي محمد فقال لا صلى
 الله على من صلى عليه فقل ليس بكفر لانه انما شتم الناس وليس
 ثم قرينة تصرف الشتم له صلى الله عليه وسلم ولا الى الملائكة
 الذين يصلون عليه وقيل كفر واللائق بقواعدنا الاول
 لان اللفظ ليس صريحا في شتم الملائكة ولا الذات المقدسة
 وانما هو ظاهر في شتم نفسه ان صلى او غيره من الناس مع عدم
 انكفر يعزرا التفرير المبلغ وعن القابسي توقفا فيمن قال
 كل صاحب فندق اى خان قرنان ولو كان نبيا مرسل قال
 فيستفهم هل اراد صاحب الفندق الان فليس فيمن نبى مرسل

فيكون امره اخف ولكن ظاهر لفظه العموم ام والظاهر
 ان لفظه ليس صريحا في ذم الانبياء ولا سبهم فلا يكفر
 بمجرد هذا اللفظ بل يعزى التعزير الشديد وعن ابن ابي
 زيد ان من قال لعن الله العرب او بنى اسرائيل او بنى آدم
 وقال لم اراد الانبياء بل الظالمين لم يكفر بل يعزى وكذلك
 لو قال لعن الله من حرم المسكر وقال لم اعلم من حرمه وكذا
 لو لعن حديث لا يبيع حاضر لباد ولعن من جابه وكان ممن
 يعذر بالجهل وعدم معرفة السنن لانه لم يقصد بظاهر
 حاله سب الله تعالى ولا سب رسوله انما لعن من حرمه
 من الناس ام وهو ظاهر ولا بد من تقييد لا عن محرم
 المسكر بان يكون ممن يجهل ذلك ايضا ويعذر بالجهل
 به بان يكون قريبا للاسلام ولم يكن مخالفا للمسلمين والا
 فتحرمه معلوم من الدين بالضرورة كما مر ولو كان لعنه
 من جابه بالحديث المذكور بعد قول احده له هذا قاله النبي
 صلى الله عليه وسلم ونحو ذلك كان ذلك كفرا ولا يقبل قوله
 ما اردته لان لفظه ظاهر في تكذيبه فليتب والافليقتل
 وذكر فيمن قال لا خريابا ابن الف خنزير انه لا يكفر وانما
 شمل هذا اللفظ جماعة من الانبياء ما لم يعلم انه قصد سبهم
 وما ذكره فيه ظاهر لان ظاهر هذا اللفظ المبالغة في سب
 المخاطب دون غيره لكن يعزى ويبالغ في تعزيره وظاهر
 كلامه ان من قال لها شمي لعن الله بنى هاشم وقال اردت

الظالمين منهم اوقال لمن يعلم انه من ذرية صلى الله عليه وآله
 قولاً يحمي في آباءه او من نسله او ولده لا يقبل تخصيصه بارادة
 غير النبي صلى الله عليه وسلم من غير قرينة وهو محتمل لعمول لفظه
 لكن الاقرب الى قواعدنا قبوله مطلقاً لان اللفظ بوضعه
 لا ينافي تلك الارادة لكن يبالغ في تعزيره وحكي عن بعض
 ائمتنا فيمن قال لا اخر لعنه الله الى آدم انه يقتل وقضية
 قواعدنا خلافه لما قدمته من ان لفظه ليس صريحاً في سب
 بني لاحتماله الى ان يلحق آدم في العقامة بل لو قال لعن
 الله اباها الى آدم كان عدم التكفير اقرب ايضا ان ادعى
 ارادة غير الانبياء منهم لاحتمال ما ادعاه وعدم صريح
 يدل على خلافه ولا يقال كلامه يتناول آدم للخلاف
 المشهور في دخول الفاتية وعن مشايخنا خلافاً فيمن
 قال لشاهد عليه بشئ قال له تهمني الانبياء يتهمون
 فكيف انت فقول يقتل لبشاعة لفظه وقيل للاحتمال
 ان يكون خبرنا عنهم من الكفار وهذا الثاني
 هو الاوجه وعن شيخه انه عز من سباب رجل ثم قصد
 كلباً فضربه برجله وقال قم يا محمد وما دل عليه كلامه
 من عدم كفره بذلك هو الصواب وميل كلامه رحمه الله
 تعالى بل صريحه عدم الكفر في مسائل ليس فيها قصد
 نقص ولا ذكربك لكون فيها ذكر بعض اوصافه لا يستلزم
 بعض احواله عليه الصلاة والسلام كما نرى عليه

على شبه ضرب المثل والحجة لنفسه او لغيره او على التشبيه به
او عند مظلة نالته او تنقيص حصل له فن تلك المسائل
ان يقول ان قيل في سوء فقد قيل في النبی وان كذبت
فقد كذب الانبياء وان اذنبت فقد اذنبوا وانا اسلم
من الالسنه ولم يسلموا او صبرت كما صبروا ولو العزم
او كصبر ايوب وهل يحرم ذكر ذلك الذي يظهر ان
قصد به الترفع وان شاذ كهم في اصل هذه الفضائل
كان حراما شديدا التحريم وان قصد هضم نفسه على طريق
المبالغة بمعنى انه لا نسبة لي باتباعهم وقد وقع لهم
ذلك فوقعه لي اولى لم يكن حراما وعلى هذا يحمل ما وقع
لبعض الاكابر من استشهادهم على ما حصل له بنحو هذه
الكمالات في خطب كتبهم وغيرها نعم قوله ان اذنبت
فقد اذنبوا شديدا التحريم لا يجوز الاستشهاد به بحال
ومنها ما يقع في اشغال المتعرفين في القول المتساهل
في الكلام كقول المبتنى * انا في امة تدركها الله في غرة
كصالح في ثمود * وكلامه محتمل لقصد تشبيه حاله
في الغيرة بحال صالح عليه الصلاة والسلام فيكون مقصده
الترفع او تشبيه حال من هو فيه بحال ثمود من
المشاقة وعدم الطوعية له فيكون مستلزا لما للآخر
ومرعا في سببهم وعلى كل فهو غير كاف ومحو قول
ابن نبيه في حسن يوسف عليه الصلاة والسلام الا ان ملك

فلا يسبح بخس التقه معدود ومنها قول ابي العلاء كنت موسى
 وافله بنت شعيب غير ان ليس فيكما من فقير ولا يستنكر كلامه
 هذا الدال على الازراء والتحقيق لموسى صلى الله وسلم على نبينا
 وعليه فان كان زنديقا كافرا وقد اتى في كثير من شعره
 بصراح الكفر وقد نما نحوه في زيادة القبح والمصرح
 بالكفر في شعره ابن هاني الاندلسي ومن كلام ابي العلاء
 الذي ليس صريحا في الكفر قوله لولا انقطاع الوحى بعد محمد*
 قلنا محمد بن ابيه بديل* هو مثله في الفضل الا انه* لم يات
 برسالة جبريل* وانما لم يكن كفرا لان ظاهر قوله الا
 الخ ان الممدوح نقص لفقد ذلك فان اراد انه استغنى
 عن ذلك فلا يحتاج اليه في المماثلة كان اقرب الى الكفر
 بل كفا ونحوه في الكفر قول الآخر* واذا ما رفعت راياته
 صفت بين جناحي جبريل* ونحوه ايضا قول حسنا الاندلسي
 في محمد بن عباد المعتمد وزياد بن بكر بن زيدون* كانت
 ابا بكر ابو بكر الرضى* وحسنا حسنا وانت محمد* ولحمد الشاعر
 وغيره من ارتكاب هذه القبائح الشديدة العذرا العظيمة
 الاثم فانه انما لم يجرى الى الكفر بغيره بالله تعالى من ذلك
 ولم يزل المتقدمون والمتأخرون ينكرون مثل هذا ممن وقع منه
 فيما انكر على ابي نواس قوله* فان يك باقى سحر فرعون فيكم*
 فان عصي موسى بكف خصب* ووجه الانكار عليه ان عصا
 موسى انما تصرف حقيقة من الاضافة اليه صلى الله عليه وسلم

وعليه وسلم وان كان انما اراد بها نحا معروفا فانها اسم له وكذا
 الخصيب بالمعجمة وقيل بالمهمل اسم لخم ايضا ومما كثر به
 قوله في محمد الامين وتشبيهه اياه بالنبي صلى الله عليه وسلم تنازع
 الاحد ان الشبه فاشتبه خلقا وخلقاً كما قد الشراكان وهو
 وان كان في غاية القبح الا انه لا يكون كفرا على قضية مذهبنا الا ان
 قصد التشابه المطلقة ومما انكر عليه انفر قوله * كيف لا يدينك من
 اهل * فمن رسول الله من نفره لان من واجبه تعظيمه صلى الله عليه وسلم
 ان يضاف اليه ولا يضاف ومنها ما نقله عن مالك من نادى ب
 من غير بالفقر فقال قد رعا النبي صلى الله عليه وسلم الغنم
 لانه عرض بذكره صلى الله عليه وسلم في غير موضع قال
 مالك ولا ينبغي لاهل الذنوب ان اعوقبوا فيقولوا قد اخطأت
 الانبياء قبلنا ونقل عن يحيى بن يحيى ان يصرح على النبي
 صلى الله عليه وسلم عند التعجب الاعلى طريق الثواب والاعتساب
 تعظيما له كما امرنا الله ومنها ما نقل عن القاسمي فيمن قال
 لقبح كانه وجه نكير ولعبوس كانه وجه مالك الغضبان
 انه لم يكفر اذ لا تصح فيه بسبب الملك وانما السب فيه
 للمخاطب بل يعاقب العقاب الشديد فان قصد ذم الملك
 قتل وما ذكره ظاهر ويؤخذ من كلامه ان ذم بعض الملائكة
 وتنقصه كذم الانبياء وتنقصه وهو ظاهر ثم رايته
 صرح بذلك في آخر الكتاب وقد قدمه عن ثم قال وهذا
 كله فيمن تكلم فيهم بما قلنا على جملة الملائكة او على معين

من حققنا كونه من الملائكة والنبين ممن ذكره الله في كتابه
 او حققنا علمه بالخبر المتواتر والمشهور المتفق عليه بالإجماع
 القاطع لجبريل وميكائيل ومالك وخزنة الجنة وجمعهم
 والزبانية وحلة العرش المذكورين في القرآن من الملائكة
 ومن سمي فيه من الانبياء وكفر راييل واسرافيل ورضوان
 والحفظة ومنكرو تكبير من الملائكة المتفق على قبول الخبر
 م. قاما من لم يثبت الاخبار بتعيينه ولا وقع الإجماع
 على كونه من الملائكة والانبياء كما روت وماروت في الملائكة
 والحضر ولقمان وذو القرنين ومريد واسية وخالد بن
 سنان في الانبياء فليس الحكم في شأنهم والكفر م. حكم
 فيمن قد مناه فلم يثبت لهم تلك الحرمة ولكن ينحرم
 ينقصهم كلامهم وهو ظاهر جلي ويرى علم خطا من قال
 ان ما يحكيه المفسرون في قصة هاروت وماروت
 في آيتهم في سورة كفر وليس كما زعم ولقد وقع بذلك
 في ورطة عظيمة وان كان جليلا فقد حكي هذه القصة
 اكابر من المفسرين كابن جرير الطبري والامام البغوي
 وغيرهما ومن ثم انتصر لهم بعض المناخرين من المجتاهين
 وخرج هذه القصة بامسايند صحيحة ورد علي من خالف
 في ذلك فجزاه الله على ذلك خيرا وقد قال القاضي
 من انكر نبوة احد ممن ذكر وهو من اهل العلم لا يخرج عليه
 لا خلافا للعلماء في ذلك وعن القاسبي ايضا ان شابا

عرف بالخير قال لمن قال له انك امي اليس كان النبي صلى
 الله عليه وسلم اميًا لم يكفر بذلك وان الخطأ في الاستشهاد
 لان الامية شرف له صلى الله عليه وسلم ونقص لغيره
 ومنها ما نقله عن شيخه فمن قال لمن ينقصه انما تريد
 نقصي لقولك وانا بشر وجميع البشر يحقهم النقص حتى
 النبي صلى الله عليه وسلم انه لا يكفر خلا فالمن افني بقله
 لان لم يقصد السب للقاضي رحمه الله تفصيل حسن
 في حكاكي الصب وشجوه وهو ان ذكره ان كان على وجه التعريف
 بقائه والانكار عليه فقد يجب وقد يندب وقد اجمع
 السلف والخلف على حكايات مقالات الكفرة والمحدثين
 في كتبهم وبما السهم لبيانها وردّها وان كان على وجه
 الحكايات والاسمارا الطرف واحاديث الناس ومقالاتهم
 في الفتن والسيئين وهو الكلام الجامع لاختلاف الدلائل
 حسنا وقبحا اذ الفتن الهذيل ونوادير السحق والخوض
 في قيل وقال وما لا يعنى فكل هذا ممنوع منه ونقصه
 اشد في المنع والعقوبة من بعض وقد سال رجل مالكا عن
 يقول القرآن مخلوق فقال مالكا كافرا قتلوه فقال انما
 حكيمة عن غيري فقال مالكا انما سمعناه منك وهذا
 من رحمه الله على طريق الزجر وان كان على وجه الاعتياد
 او اظهر استحسانا وكان مولعا بمثله حفظا ودراسة وتطلبه

وبرواية استقار بجوه عليه الصلاة والسلام وسببه
 فهو كالساب ولا ينفعه نسبته الى غيره فيبادر بقتله وقد قال
 ابو عبيد القاسم بن سلام حفظ شطرنيت ما هي بر صلى الله عليه
 وسلم كفر ولجئوا على تحريم رواية ما هي بر صلى الله عليه وسلم
 وكتابتها وقراءته ام وما ذكره من المبادر بقتله اي ان له
 يتب ومن الكفر ظاهر عند الرضى بذلك واستحسنا لان
 قصد به غير ذلك وما ذكره من الاجماع محله في روايته بغير
 عرض مسوغ لذلك ثم ذكر تفصيلا آخر فيمن ذكر ما يجوز عليه
 صلى الله عليه وسلم او يختلف في حوازه عليه وما يلحقه
 من الامور البشرية ويمكن اضافتها اليه او ما امتحن به
 وصبر عليه او ما يعرف به ابتداء الوسيرته وما لقيه
 من قومه وهو ان ذلك ان كان على طريق الرواية وذكره
 العلم ومعرفة ما صحت به العصمة للانبياء وما يجوز عليهم
 فلا حرج فيه بل يكون حسنا ان كان من اهل العلم وفهماء
 طلبة الدين ممن يفهم مقاصده ويجتنب ذلك من عساه
 لا ينفعه او يخشى به فتنه فقد ذكر بعض السلف تعليم النساء
 سورة يوسف وان كان على غير وجهه وعلم منه بذلك سوء
 مقصده لحق بما تقدم من السب ونحوه وكذلك ما ورد من
 اخباره واخبار رسالة الانبياء عليهم افضل الصلاة والسلام
 مما ظاهره مشكل لا يقتضئ امورا لا تليق بهم بحال ولا غير
 يتجدد منها الا بالصحح ولقد كره مالك رضي الله تعالى عنه

التحدث بها اذا كثرت لاجل محبتهم وانما اورد هاصلي الله
 عليه وسلم القوم عرب يفهمون كلاما العرب على وجهه حقيقة
 وبجاز واستعارة وغيرها وانما اشكلت على قوم جازا وبعد ذلك
 غلبت عليهم العجمية انتهى وما اقتضاه كلامه من حرمة ذكر ما من
 للقوام ظاهر ان ظن بقرينة حاله هو تولد فئنة لهم منه او تخفا
 او نحوها والا فالذي ينبغي الكراهة هذا وفي الانوار من كتب
 اثنتا المتأخرين مسائل اخر غير ما قبله ذكرها وان كانت
 في ضمنها ما علم مما مر وهو ان القاء المصحف في المكان القدر
 كالقائه في القاذور وان سب الملك كالبنى وان من استخف
 بالمصحف او التوراة او الانجيل او الزبور كفروا نه لوقا
 ليسا المعوذتان من القرآن اختلف في كفره وقال بعضهم
 ان كان عاميا كفرا وعاملا فلا وان لا كفرا لافامة في بيعة
 او كنيسة وان يكفر من قال ان الولي افضل من النبي او المرسل
 اليه افضل من الرسول او اعز واعلى مرتبة وان لو انكر
 السنن الاربعة او صلاة العيدين كفروا نه لو استحل ايداء
 احد من الصحابة او نفى علم الله بالمعدوم او بالجزيئات كفر
 واستحل ايداء غير الصحابة مكفرا نه كما هو ظاهر مما مر
 وان من انكر خلافة الصديق مستدع لا كافروا نه سب الصحابة
 او استناعتا شدة رضى الله تعالى عنها وعن ايها من غير استحلال
 فاسقوا واختلفوا فمن سب ابا بكر وعمر قال غير في كفر من
 سب الحسين رضى الله تعالى عنهم وجهان وان لو قال الروح

قديم اوقال اذا ظهرت الربوبية زالت العبودية وعنى بذلك
 رفع الاحكام او قال انه فنى من صفات التاسوتية الى اللاهوتية
 او قال ان صفاته تبدلت بصفات الحق او قال انه يرى الله
 عيانا في الدنيا ويكلمه شفاهها او ان الله يحل في الصور
 الحيا او قال ان الحق يطعمه ويسقيه واسقط عنه التمييز بين
 الحلال والحرام وانه ياكل من الفيب ويخذه منه او قال انا الله او
 هو انا او قال دع الصلاة والزكاة والصوم والقرآن
 واعمال البر المشان في عمل الاسرار او قال سماع الغنائم من
 الدين وانه انفع للقلوب من القرآن او قال العهد يصل الى
 الله تعالى من غير طريقة العبودية او قال وصلت الى رتبة
 تسقط عني التكليف او قال الروح من نور الله فاذا اتصل النور
 بالنور كفر في جميع هذه المسائل بخلاف ما لو قال وصلت الى رتبة
 حصلت من رتبة النفس وغفقت منها فانه لا يكفر لكنه مبتدع
 مغرور وكذا لو قال انا اعشق الله ويشقني والعبادة الصالحة
 احببه ويحبني او قال يلهمني ما احتاج اليه من امر ديني فلا
 احتياج الى العلم والعلم ابل هو مبتدع كذاب ومن اظهر
 السكر والوجد ولا يستقيم ظاهره ولا تنقيد جوارحه
 بالروح فهو مغرور بعيد من الله ومن تخلى واعتزل وترك
 الحق بلا عذر شرعي فمبتدع لا يقبل الله منه الزهد ومن ادعى
 الكرامات لنفسه بلا عرض ديني كاذب يلعب به الشيطان
 ومن قال في غير الغليات ما نقي ليسوى الحق في موضع فهو

بعيد من الله تعالى مدح ام حاصل ما في الانوار والوجه كفر
 منكر للعودة تين اذ كان مخالفا للمسلمين لانه ذلك لا يخفى على
 منهم والذي يتجه ايضا كفر من انكر سنة راتبة مجمعا عليها معلومة
 من الدين بالضرورة كما يدل له قوله او صلاة العيدين لكن انكار
 احدهما كذا خلاف لما يوجهه قوله السنن الراتبة وقوله العيدين
 بل يكفي في الكفر انكار سنة واحدة بالشروط المذكورة وان محل
 تكفير المستحل ايذاء صحابي ما لم يكن عن تاويل ولو خطأ لانه
 ظني فله شبهة ما تمتع الكفر وانه لا يشترط الكفر في كفر من زعم
 انه يرى الله عيانا في الدنيا ويكلمه شفاها اجتماع هذين
 خلافا لما يوجهه عبارة الانوار بل يكفر زاعم لهما ثم رأت
 الكواشي صريح في تفسيره بكفر معتقد الرقية بالعين
 وهو صريح فيما ذكرته لكن عندي في اطلاق ذلك نظر والذي
 يتجه حمله على روية او كلام متضمن للاطاحة بذاته تعالى لما مر
 ان الاصح انا لا نكفر الجهورية ولا الجسمية الا ان صرحوا
 باعتقادهم للوازم قولهم كالحديث او ما هو نضيرة كاللؤلؤ
 والتركيب الاحتياج فتأمل ذلك وكذا يكفر زاعم اسقاط
 التمييز عنده بين الحلال والحرام وان الله يطعمه ويسقيه وان
 يأكل من الغنم يأخذه منه ولا يشترط اجتماع هذه الثلاثة خلافا
 لما يوجهه كلام الانوار ايضا وكذا القائل بع الصلاة الى آخر
 ما مر فيه لا يشترط في تكفيره بذلك جمعه بين تلك الامور
 بل يكفي في الصلاة مثلا الشأن في عمل السر وكذا زاعم ان

سماع الغنائم من الدين وإنه انفع من القرآن لا يشترط في تكفير
 جعد بين هذين بل يكفي أحدهما وهذا الذي تقبضه به جميع
 له أو من به على شيء منه لكنه ظاهر للثامل فليست به لذلك ووقع
 للرافعي كلمات بالعجبة ترجمها بعض فقها الأعاجم ومنها جملة
 وحاصلها وإن مر كثير منها أن من قال عمل الله في حتى كل خير
 وعمل الشر مني كفر ونظريه الرافعي بقوله تعالى وما أصابك من
 سيئة فمن نفسك والنظر واضح فالصواب عدم الكفر بهذه
 من بعض اعتقادات المعتزلة وهم لا يكفرون على الصحيح وإن من
 قال أنا الله على سبيل المزاح كفر وإنه لو قال قائل كان رسول
 الله صلى الله عليه وسلم إذا أكل كس أصابعه فقال آخر هذا
 غير أدب كفر وإن من قال يد الله طويلة فويل لا يكفر و قيل
 أن أراد الجارحة كفر وهو مختلف في كفر الجحمة وأنهم مختلفوا
 في كفر من قال لغيره الله يظلمك كما ظلمني أو الله يعلم أني دأب
 أو كذب أو بالبدعاء أو أني أخزن كزتك أو فرج لفرجك مثل
 ما أخزن كز نفسي أو فرج لفرجها والذي يجهل ترجمته
 في الأولى أنه أن أراد نسبة حقيقة الظلم إلى الله كفر
 والأفلا في الأخيرتين أن أراد حقيقة الدوام في أولاهما
 وحقيقة المماثلة في ثانيتهما كفر لأنه نسب إلى علم الله غير
 الواقع ومن اعتقد أنه تعالى يعلم الواقع على غير ما هو
 عليه فلا شك في كفره لأن هذا العلم عين الجهل ونسبة
 الجهل إلى الله تعالى كفر اتفاقا وما إذا أراد بذلك المباغلة

من أحد هذا الخبر الضعيف الذي
 من النسخة التي نقلتها بالسوق
 فقبضت كالعادة فظهر بالأن
 هنا خبر في الكتاب يعني بعض
 ما في نسخة من أول الرافعي
 فذكر العرف فخطبت عدل من
 فذكر لأن هذه اللفظ على
 فقبضت وهي نصف الكلام
 حسب العادة فاعتدلت على النص
 في من باب الكنية وقد
 استفدت من الإساءة الشيخ
 الوفاي الهروي بخبر الله
 كاتبه

فانه لا يكفر به وان لم يقل له الا تقرا القرآن او الا تصلي فقال شيعت
من القرآن او من الصلاة كفرهم والذي يجادل محل الكفر هنا ان ادأ
الاستخفاف بالقران او الصلاة والا فلا كفر لان ذلك يعبر به عن وقوع
ملل في النفس وابائها عن تحمل الطاعة من غير استخفاف وان لم يقل له
صل فقال المجازي يصلون عنا او الصلاة المعمولة او غير المعمولة
ولمدا وصلت الى ان ضاق قلبي وقيل له صل حتى تجد حلاوة الصلاة
فقال لا تصل انت حتى تجد حلاوة ترك الصلاة او قيل لعبد صل فقال لا اكل
فان الثواب المولاي كفر المحبت بما ذكر في الجميع ام وله وجه في غير الاخيرة
فان ذلك ظاهر في الاستخفاف والاستهزاء بالصلاة والقرب بين
قوله فيما مشيعت وقوله هنا الى ان ضاق قلبي ظاهر فان الشيع من
الشي لا يستلزم ذم بل يوجب بل يستلزم مدحه اذ لا يشيع الامن الحسن
غالبًا بخلاف ضيق القلب فانه انما يعبر به عن القبح فيه غائبة الذم
والاستخفاف والاستهزاء ومن ثم صرح في الانوار بعدم الكفر
فما هو الاوجه وان لم يسمع خصمه يقول لاحول ولا قوة الا
بأ لله فقال ايش يكون لاحول او ايش يعمل ونحو ذلك كفرهم قلت وكما
وجه ان هذا فيه استخفاف بحول الله وقوته ونسبة الله تعالى
الى العجز وهو ظاهر فمن عرف معنى لاحول ولا قوة الا بالله ثم قال
ذلك اما جاهل لا يعرف من هذه الكلمة فينبغي فيه ان لا يطلق
القول بكفره بل يعرف معناها فان عاد لما قاله كفره والا فلا وان
لوسم مؤذنا فقال هذا صوت الجرس كفرهم وفي اطلاق الكفر
هنا نظر والذي يتجه انه لا يكفر الا ان قصد بذلك الاستخفاف

او الاستهزاء بالاذان نفسه وانه لو قيل لظالم اصير حتى المحشر فقال
 اى شئ فى المحشر كفو وانه لو قيل له فلان ياكل حلالا فقال اخضروه
 حتى يسجد له كفرا وفي اطلاقه الكفر هنا نظرا لى غاية الغرر على
 السجود لانسان انه كالسجود له بالفعل وقد صرحوا بان سجد جملة
 الصوفية بين يدي مشايخهم حرام وفي بعض صور ما يقتضى
 الكفر فعلم من كلامهم ان السجود بين يدي الغير منه ما هو كفر
 ومنه ما هو حرام غير كفر فالكفر ان يقصد السجود للمخلوق
 والحرام ان يقصده لله معظما به ذلك المخلوق من غير ان يقصده
 به او لا يكون له قصد وانه لو رجع من مجلس عالم فقالت له زوجة
 لعنة الله على كل عالم كفرت ام ويجه ان محله فيمن ارادت حقيقة
 العموم الشامل للانبياء او اطلقت بخلاف من ارادت نوعا غير
 ذلك وانه لو امر آخر بحضور مجلس العلم فقال اى شئ لعل مجلس
 العلم كفر وفي اطلاق الكفر هنا نظرا ويجه ان محله فيمن
 اراد الاستخفاف والاستهزاء لان اللفظ يحتمل غيرهما وليس
 ظاهرا فيهما وانه لو قال لفقير هذا هو شئ كفر وفيه نظر
 اللهم الا ان يستخف او يهزأ به من حيث الفقه الذى هو متلبس به
 فلا شك في كفره وانه لو اعطى خصمه فتوى علم فالفاظها
 بالارض وقال اى شئ هذا الشرع كفر وانه لو قال لزوجته
 يا كافرة او يا يهودية فقالت انا كما قلت كفرت وانه لو قيل
 لمرتكب الصفات رب الى الله تعالى فقال اى شئ علمت حتى انوب
 كفرا وفي اطلاق الكفر في هذه الاخرة نظر لاحتمال ان يريد

انها تكفر باحساب الكاثر كما قال به جماعة بل هو الاصح وتكفيرها
 بذلك لا ينافي وجوب التوبة منها كما هو ظاهر لان التكفير من امور
 الاخرى التي لا تظهر فائدة الاثم بخلاف وجوب التوبة فانه من
 امور الدنيا ويرتبط به احكام دينية فاختلفا فائدة واحكاما
 فلا يلزم من التكفير سقوط وجوب التوبة واذا احتمل اللفظ
 ما ذكرنا احتمالا ظاهرا لم يحسن اطلاق القول بالكفر فالدلالة على
 انه لا يكفر الا ان اراد انه لم يعمل معصية من اصابها اليقين انكار
 الجمع عليه المعلوم من الدين بالضرورة كفر كبيرة كما او صغيرة
 وانه لو قال فلا كفر وهو كفر متى كان اقرارا بالكفر حاصل
 ما وقع في الغرض بالحجبة وترجم عنه بما علمت ما في اكثره من
 النظر وترجم خلافا لطلاقه فنامل ذلك واعتن به فهو احفظا
 فانه مهم والعجب من القولي وغير حيث نقلوا ذلك ولم يعتبروه
 بشئ مع ظهور ما قدمته فيه فرب قال بعض المالكية ايضا قال
 ان كان قيل في حقى او حق فلان وان جرى له كذا فقد قيل في حق
 الانبياء او جرى لهم حرمة عليه اطلاق ذلك لان ما انتقص به
 يضيفه للانبياء فيجوز وفهم بعضهم من كلام الشافعي السابق
 انه لا يكفر بذلك وليس كما فهمه وقد قال الغزالي اول منهاجه
 رد اعلى من تكلم في كلامه واي كلام افصح من كلام رب العالمين
 وقد قالوا اساطير الاولين وقد قال الامام الكبير املتم احسانا
 ابو منصور البغدادي انه قال في جواب من طعن في الشافعي رضى
 الله تعالى عنه بان لم يكمل اجتهاده لتوقفه في الراجح في القولين له

وليس الشافعي اجل من رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد توقف في ذلك
 الرجل في حقه حتى نزلت آية اللعان وقال الشيخ ابو اسحق ردا على من
 طعن على الاشعري واصحابه وادان النبي صلى الله عليه وسلم مع معجزا
 لم يخل من عدو منافق وحاسد فاسق ينسب اليه ما ليس عليه فغيره
 اولى واخري ان لا يسلم من ذلك ولما حكى اليا فعي ما مر قال وليس
 في هذا ما يوافق القول بالكفر لا نصريح ولا تلويحا وليس ابن
 قال به دليل وتعليقه بانه القصد التشبيه والانتقاص فاسد
 اذ لا قصد ذلك من قبله اسلام بل المراد كيف يتكلم في حقير مثلي
 وقد تكلم في الاكابر قال بعض المتأخرين بل الحلاق التحريم في ذلك
 بحسب مذهبنا منطوقه فيه ام والوجه عدم التحريم حيث كان
 المراد وما قاله اليا فعي واطاق واذا علمت اكثر المكفرات
 عند الحنفية والمالكية فلنذكر لك طرفا من المكفرات عند الخبابة
 سواء وافقوا ما مر او خالفوه وحاصل عبارة الفروع ان ما يكون كفرا
 حجة صفة له تعالى اتفق على اثباتها وبعض كتبه اورسله او سب
 او رسوله او ادعى النبوة او بفض الرسول او ما جاء به وترك النكار
 كل منكر بقلبه ومحمد حكمة ظاهر مجمع عليه والشك فيه ومثله
 لا يحجل وبعضهم يكفر بما حد تحريم النبيذ وكل مسكر ومن ذلك
 ان يجعل بيته وبين الله تعالى وصانط يتوكل عليهم ويدهعهم
 ويستسلم قالوا اجماعا او يسجد نحو شمس وياق بفعل او قول صريح
 في الاستهزاء وتوهم ان من الصحابة او التابعين او تابعيهم من قال
 مع الكفار او اجاز ذلك قتل او كذب على نبي وامر في دارنا على خسر

وختم غير مستحل ولا كفر بمحمد قياس اتفاقا بل بسنة راسية وخالف فيه
 جماعة من التابعين والعراقيين ومن اظهر الاسلام واسر الكفر ففاق
 كافر كاذب بن سلول وان اظهر انه قايم بالواجب في قلبه ان لا يفعل
 ففاق كقوله تعالى في ثعلبة ومنهم من عاهد الله لئن انا انزلنا من فضله
 الآية وفي كفره وجهان والراجح ان ما كان من النفاق في الافعال
 لا كفر به كالرياء للناس ومنهم من كفر بالحجاج لاحافته وانتهاه
 حرم الله وحرم رسوله فاورد عليه يزيد ونحوه ومن ثم كان
 الراجح مانص عليه الامام احمد رضي الله تعالى عنه واصحابه
 من عدم الكفر وحرمة اللعن خلافا لابن الجوزي منهم وغيره
 ولا يكفر حاكمي كفر سمعه من غير اعتقاده ولعله اجماع وفي
 الانشراح من تزيان بنى كفار من لبس غيارا وشذ زنا
 او تعليق صليب بصدرة حرم ولم يكفر وميل كلام بعضهم الى الكفر
 وفي الفضل ان شهد عليه انه كان يعظم الصليب مثل ان يقبله
 ويتقرب بقربان اهل الكفر ويكثر من بيعهم ويؤعبادتهم
 احتمل انه ردة وهو الانحراح لان المستهزي بالكفر يكفر
 ولان الظاهر انه يفعل ذلك عن اعتقاد وجزم ابن عقيل
 بان من امنه القرآن او غصه وطلب ان يناقضا وادعى انه
 مختلف فيه او مخلق او مقدور على مثله ولكن الله منع قلبه
 كفر بل هو معجز بنفسه والجحش شمل الخلق ام حاصل كل الفروع
 وبما لم يعلم انه موافق لما قدمناه من مذهبا وغيره في اكثر
 ما ذكر وعندهم ان ترك الصلاة كفران دعوا اليها وامتنعوا

غيرها من العبادات ولعلم ان الدعاء ينقسم الى كفر وحرام وغيرهما
فما هو كفر ان يسئل نفقها دل السمع القاطع على ثبوته كاللهم
لا تعذب من كفر بك او اغفر له ولا تخلد فلانا الكافر في النار
لان ذلك طلب لتكذيب الله تعالى فيما اخبر به وهو كفر وكان
يسئل الله تعالى ان يرجه من البعث حتى يستريح من احوال القيمة
لما ذكر قبله ومنه ان يطلب بفتح ما دل السمع القطعي على نفقه
كاللهم خلد فلانا المسلم عدوى في النار وطريرد سق الحائمة
او يطلب ان الله تعالى يحياه ابد حتى يسلم من سكرات الموت ان
الله يجعل ابليس رجلا له وناصحا لبني آدم ابنا لا بد من وده
الداهر بن حتى يقل الفساق والتكفير بجميع ما ذكر ذكره القرافي
وذلك ان تقول لعلمه مبني على ان لازم القول قول وقدم ان
لازم المذهب ليس بمذهب فعليه لا كفر بجميع هذه الاشياء
الا ان ارد مع ذلك عدم حقيقة ما دل على الوقوع او عدمه او انه
يتطرق اليه الكذب والاشك في ذلك اما ان لم يكن له قصد
او ارد ان الله لا يجب عليه شيء فلا ينبغي ان يكون كفرا ثم راي
بعض ائمة مذهب لقرافي قال عقب كلامه المذكور ذلك ان تقول
هذا من طلب ما لا فائدة في طلبه من حيث العلم بحصول ذلك
ولا كفر يلزم منها وليس الزام الكفر باولى من الزام طلب البعث
بل الزام هذا اولى استحبابا للانسان المعلوم منه باثبات كثيرة
وبالصريح وهو حسن ام وما يكون من الدعاء كفر ايضا ان يطلب

الداعي ففي مادل العقل القطعي على ثبوت مما يحل بجلال الربوبية
 كان يستل سلب علمه حتى يستتر العبد في قبايحه اوسلب قلدر
 حتى يامن المواجهة لو شئت مادل الفاطم القطعي على نفيه مما يحل
 بجلال الربوبية كان يعظم شوقه الداعي الى ربه فيسأله ان يحل في
 شيء من مخلوقاته حتى ان يجتمع به اوان يجعل النص في العالم مما اراده
 قال الفرق وقد وقع هذا الجماع من جملة الصوفية ويقولون فلان
 اعطى كلمة كن ويسألون ان يعطوا كلمة كن التي في قوله تعالى انما
 امرؤ اذا اراد شيئا ان يقول له كن فيكون وما يعلمون معنى هذه
 الكلمة في كلام الله تعالى ولا يعلمون معنى اعطائها ان صح ما اعطيت
 ومتقضى هذا الطلب الشركة في الملك وهو كفر والحلول كفر اوان
 يجعل بينه وبينه شيئا يشرف به على العالم لانه طلب استيلاء وهو
 كفر وما ذكره في هذه الانواع صحيحة لما مر من شك في سلب
 صفات الذات عنها اوانه تعالى يحل فيه شيء اوان له ولدا اوانه
 يله او يولد كفر ولا شك ان سوال شيء من ذلك انما ينشأ عن
 تجوز وقوعه وهو كفر لكن ما ذكره عن الصوفية فيه نظر
 لانه لا يلزم عليه نسبة نقص اليه تعالى فضلا عن كونه
 مصحرا بذلك فالصواب فيه عدم الكفر ثم رأت بعض
 ائمة مذهبه قال قلت الزامه الكفر للصوفية من حيث
 قولهم اعطى فلان كلمة كن غير صحيح فان هذا الكلام يصلح
 على من لغوا لله له العادة مرة او مرتين بلان طلب من ربه
 شيئا او هم بشئ فمضروا مطلوبه على وفق مراده بغير تدريج

بل دفعة وهذا القدر صحيح وجوده ولا يلزم منه الشكر لله
 في الملك ولا يكثر من ذلك أم وهو حسن قال القرافي وأعلم
 أن الجهل بما تقول في إليه هذه الادعية ليس عذرا عند الله تعالى
 لأن القاعدة الشرعية دلت على أن كل جهل يمكن المكلف رفعه
 لا يكون حجة للجاهل على الله ثم قال نعم الجهل الذي لا يمكن
 المكلف رفعه بمقتضى العادة يكون عذرا كما لو تزوج اخته
 يظهره الجبسية وأصل هذا الفسأ الداخل على الأمتان في هذه
 الادعية إنما هو الجهل فاحذر منه واحرص على العلم فهو النجاة
 كما أن الجهل هو الضلال أم وقد ذكر بعد ذلك انقسام الرداء
 إلى محرم وغيره وأطلق فيه بما في بعضه نظروا لغرض لنا في ذكره
 في هذا الكتاب وقد ذكرت جملا من أحكام الرداء في كتابي شرح
 مختصر الروض آخر باب صفة الصلاة فانظره ان أردت
 فانه جمع في ذلك فاعلم استل الله قبوله وتيسير تكلمه في عاقبة
 بالحنة آمين تمت وفوائد منها قد مران المسح قد يكون
 كفرا وغرضا الآن استقصا ما يمكن من الكلام فيه وفي إحصاء
 وحقيقته وبيان أحكامه رد على الكثرين من أن يهكوا عليه وعلى
 ما يقرب منه وعدوا ذلك شرفا وحقرا فنقول مذهبنا
 في السجود بسلطانة فيما مضى له أنه ان اشتمل على عبادة
 مخلوق كشمس أو قمر أو كوكب أو غيرها أو بسجود له أو تعظيمه
 كما يعظم الله سبحانه وتعالى أو اعتقاد أن له تأثيرا بذاته
 أو تنقيص نبينا أو ملكا بشروطه السابق أو اعتقاد إباحة المسح

جميع انواعه فيستتاب الساحر فان تاب والاقبل والسحر له
 حقيقة عند عامة العلماء خلافا للمعتزلة وابي جعفر الاسترادي
 وسياق لذلك عزيز وقد ياتي الساحر بفعل او قول بغير حال
 السحر فيمرض ويموت منه اما لو اوصل الى بدنه من دخان
 او غيره لود منه ويحرم فعله اجماعا ويكفر مستبيحه وفي
 الحديث ليس منا من سحر او سحر له او تكهن او تكهن له ومن
 يحسنه ان وصفه بكفر كما تقرب الى الكواكب السبعة وانها
 تحسنه او انه يفعل بدون قدرة الله تعالى كفر كما علم
 مما مر والامر يكفر وتعلمه ان لم يجح لا عتقاد هو كفر قبل اطلاق
 وهو ما في الوسيط كقالات الكفرة وقد يقصد به دفع ضرره
 وتعرف حقايق الاشياء وقيل يكره والاكثر ان على حرمة
 مطلقا لخوف الاقنانه والاضرار ويحرم التكهن واثبات
 الكاهن وتعلم الكهانة وكذا التخصيم والضرب بالرمل والشعر
 والحصى والشعيرة ولما الحديث الصحيح كان يبيح بالرمل
 فن وافق خطه فغناه فمن اين علم موافقة فالجواز معلق
 بمعرفة الموافقة ونحن لا نعلمها هذا حاصل كلامنا
 واما الامام مالك رحمه الله تعالى فقد اطلق هو وجماعة
 سواء الكفر على الساحر وان السحر كفر وان تعلمه وتعليمه
 كفر كذلك وان الساحر يقتل ولا يستتاب سواء استمسك
 او ذميا كالزنديق وبعض ائمة مذهبهم كلام نفيس في المسئلة
 فيه استشكل ما ذهب اليه امامهم وبيان حقيقة السحر

فعاصبه ان الطرطوشي قال قال مالك واصحابه الساحر
 كما في قتل ولا يستتاب سحر مسلماً او ذمياً كالزندق
 قال محمد ان اظهره قبلت توبته قال اصبح ان اظهره
 ولم يتب فقتل فماله بيت المال وان استسر فلورثته
 من المسلمين ولا أمرهم بالصلاة عليه فان فعلوا فهو
 اعلم قال ومن قول علمائنا القدماء لا يقتل حتى يثبت
 انه من السحر الذي وصفه الله تعالى بان كره قال اصبح
 يكشف عن ذلك من يعرف حقيقته ولا يلي قتله الا المسلمان
 ولا يقتل الذمي الا ان يضر المسلم بسحره فيكون نقضاً
 فيقتل ولا يقبل منه الاسلام وان سحر اهل ملته اذ
 الا ان يقتل احداً فيقتل به وقال سحنون يقتل الا ان
 يسلم وهو خلاف قول سيدنا مالك ويؤوب من تردد
 الى السحر اذ المنياسر سحراً ولا عمله لانه لم يكفر ولكنه
 ركن للكفرة قال وتعلمه وتعلمه عند مالك كافر
 وقالت الحنفية ان اعتقد ان الشياطين تفعل له
 ما يشاء فهو كافر وان اعتقد انه تخيل وهو لم يكفر
 وقالت الشافعية رضي الله تعالى عنهم يصفه فان وجد
 فيه كفر كالنقرب للكوكب ويعتقد انها تفعل فيلحق
 منها فهو كافر وان لم يخد فيه كفران اعتقد ايا حته
 فهو كافر قال الطرطوشي وهذا متفق عليه لان القرآن
 نطق بتجرمه واجتبه من لا يقول ان تعلمه كفر بان تعلم الكفر

ليس بكفر فان الاصول بتعليم جميع انواع الكفر ليحذر منه
 ولا يقدح في شهادته وما اخذه فالسحر والى ان لا يكون كفرا
 ولو قال الانسان اذ اتعلت كيف يكفر بالله لا جنبه لو كيف
 الرضا وانواع الفواحش لا جنبها لم ياشم قال القرافي هذه
 المسئلة في غاية الاشكال على اصولنا فان السحر يعتمدون
 اشيا تاتي قواعد الشريعة ان تكفرهم بها كفعل الحجارة
 المنقمة ذكرها قبل هذه المسئلة وكذا لك يجمعون عقاير
 ويجعلونها في الانهار والآبار وفي قبور الموتى وفي بلاد
 يفتح الى الشرق ويعتقدون ان الاثار تحدث عن تلك
 الامور بخواص نفوسهم التي طبعها الله تعالى على الربط
 بينها وبين تلك الاثار عند صدق الغم فلا يمكن
 تكفيرهم بجمع العقاقير ولا بوصفها في الآبار ولا باعتقاد
 حصول تلك الاثار عند ذلك الفعل لانهم جميعا يوافقون ذلك
 فوجهه لا يتجرم عليهم لاجل خواص نفوسهم فصار ذلك
 الاعتقاد كاعتقاد اطباء عند شرب الادوية وخواص النفوس
 ولا يمكن التكفير بها لانها ليست من كسبهم ولا كفر
 بغير مكسب واما اعتقادهم ان الكواكب تفعل ذلك فعند
 الله فهذا خطأ لانها لا تفعل ذلك وانما جلت الاثار
 من خواص نفوسهم التي ربط الله بها تلك الاثار عند ذلك
 الاعتقاد في الكواكب كما اذا اعتقد طبيب ان الله تعالى
 اودع في الصبر والسقمونيا عقد البطن وقطع الاسها

وأما تكفيرهم بذلك فلا وإن اعتقد وإن الكواكب تفعل
 ذلك والشياطين فقدرها لا بقدره الله تعالى فقد
 قال بعض العلماء من الشافعية هذا مذهب المعتزلة من
 استقلال الحيوانات بقدرتها دون قدرة الله تعالى
 فكما لا تكفر المعتزلة بذلك لا يكفر هؤلاء ومنهم من فرق
 بين الكواكب مظنة العبادة فإذا انضم إلى ذلك اعتقاد
 القدرة والتأثير كان كفرا واجبا عن هذا الفرق بأن
 تأثير الحيوان في القتل والضرر والنفع في محرم العبادة
 مشاهد في السباع والاديين وغيرهم وأما كون
 المشتري أو زحل يوجب شقاوة أو سعادة فأنما هو
 خسر وتخبين لأجحة في ذلك وقد عبتا البقر والشجر
 فضلا هذا مشتركا بين الكواكب وغيرها والذي لا مزية
 فيه أنه كفران اعتقادنا مستقلة بنفسها لا تحتاج إلى
 الله تعالى فهذا مذهب الضائية وهو كفر صريح لا سيما
 أن صريح بنفي ما عدلها وأما قول الأصحاح أنه علامة
 الكفر فشكل لأننا نكلم في هذه المسئلة باعتبار الفسفا
 ونحن نعلم أن حال الإنسان في قصد يقدر الله تعالى
 ورسوله بعد عمل هذه العقاقير كحال قبل ذلك
 وإذا اراد أن الخاتمة فشكل لأننا لا تكفر في الحال بكفر
 واقع في المال والمستقيم في هذه المسئلة كما حكاها
 الطرطوشي عن قدماء أصحابنا أنه لا يكفر حيث ثبت

انه من السحر القبي كره الله برا ويكون سحرا مشتملا على كفر
كما قاله الامام الشافعي رضي الله تعالى عنه وقرئ الامم بالله
وصلى الله تعالى عنه ان تعلمه وتعلمه مكفر في غاية الاشكال
اذا هو خلاف القواعد وقال قبل ذلك والضوان لا يقضي
بهذا احتيا بين معقول السحر اذ هو يطلق على ما يختلف
وبينها ان الفخر الرازي رحمه الله تعالى قال استحدث
الحق ان كان كالمجرد النفس فهو السحر وان كان على سبيل
الاستعانة بافلكيات فذلك دعوة الكواكب وان كان
على سبيل طرح القوى السماوية بالقوى الارضية فذلك
الطلسم وان كان على سبيل اعتبار النسب الرياضية فذلك
الحيل الهندسية وان كان على سبيل الاستعانة بالارواح
السارمة فذلك الغزمية ام قال القرافي اضر والسحر اسم يقع
على حقايق مختلفة وهي السيميا والهيما وخواص الحقايق
من الحيوانات وغيرها واما الطلسم والافواق والرقا
والغرام والاستخدام فالسيما عبارة عما تركيب من
خواص ارضية كدهن خاص وكلمات خاصة توجب تحيلا
خاصة وادراك الحواس الخمس وبعضها الحقايق خاصة
من المأكولات والشمومات والبصر والموسسات
والشمومات وقد يكون لذلك وجود بخلة الله اذ ذلك
وقد يكون لاحقيقة له بل هي تحيلات والهيما امتيازها
عن السيميا بان الاثار الصادرة عنها تضاعف للاثار

السماوية من الاتصالات الفلكية وغيرها من احوال
 الافلاك فتحدث جميع ما تقدم ذكره فخصصوا الواحد
 بالسميا والآخر بالهيميا والخواص للحيوانات وغيرها
 كثير ذكره والله يؤخذ بسبعة اجادوين حم بها كتب شأنه
 انه اذا رمى بحجر عصفه فاذا رمى بسبعة اجاج عصفها كلها
 لقطت بعد ذلك وطرحته في ماء فن شرب منه ظهر فيه
 آثار خاصة يعبر عنها السحرة هذه تثبت للسحر وليس يذكره
 الاطباء من الخواص في هذا العالم للنباتات وغيرها من
 هذا القبيل ولا يشك في الخواص في هذا العالم فمنها
 ما يعلم كاختصاص النار بالاحراق ومنها ما لا يعلم مطلقا
 ومنها ما تعلمه الافراد كالحجر المكروم وما يصنع منه الكيميا
 ونحو ذلك كما يقال ان في الهند شجرا اذا عمل منه دهن ودهن
 بر انسان لا يقطع فيه الحديد وشجرا آخر اذا استخرج منه
 دهن وشرب على صورة خاصة مذكورة عندهم في العليات
 استغنى عن الغذاء ومن من الامراض والاستقام ولا يموت
 بشئ من ذلك وطالت حياته ابد احتي ياتي من يقتله
 اما موته بالاسباب العادية فلا وخواص النفوس لا شك
 فيها فليس كل احد يؤذي بالعين والذين يؤذون بها
 مختلف احوالهم في ذلك فمنهم من يصيد بالعين طبيب
 من الهوى ويقلع الشجر العظيم من الثرى واخر انما يصل
 لتمرير لطيف ومن الناس من طبع على صحة الخمر

ولا يخطئ غالباً ثم نجد واحداً له خاصية في علم الكشف واخر
 في علم الرمل واخر في النجم ومن خواص النفوس ما يقتل وفي الهند
 جماعة اذا ركبوا نفوسهم لقتل شخص مات ثم اذا شق صدره
 في الوقت لا يوجد قلبه بل انزعوه من صدره بالهبة والفرم
 وقوة النفس ويجربون بالزمان فيجمعون عليه همتهم فلا
 يوجد فيه حبة وخواص النفوس كثيرة والطلسمات
 نقشب اسما خاصة لها تعلق بالافلاك والكواكب على زعم
 اهل هذا العلم في اجسام من المعادن او غيرها فلا بد في ^{الطلسم}
 من هذه الثلاثة الاسما المخصوصة وتعلقها ببعض اجزا
 الفلك وجعلها في جسم من الاجسام ولا بد مع ذلك من قوة
 نفس صالحة لهذه الاعمال فليس كل النفوس مجبولة على
 ذلك والافاق ترجع الى مناسبات الاعداد وجعلها على شكل
 مخصوص وهذا كان يكون شكل من البيوت تبلغ العدد
 من كل جهة ١٥ هو تيسير العسير واخراج السجور ^{وضوح}
 الجنين وكل ما كان من هذا المعنى وضابطه بطذرهج
 واجه وكان الغزالي يعتنى به كثيراً حتى نسب اليه والرقا
 الفاظ خاصة يحدث عندها الشفاء من الاسقام والادوا
 والاسباب المهلكة ولا يقال لفظ الرقا على ما يحدث ضرر
 بل ذلك يقال له السحر وهذه الالفاظ منها مشروع كالقائم
 وغير مشروع كرقا الجاهلية والهند وغيرهم وما كان نقرا
 فهي الامام مالك رحمه الله تعالى عن الرقا بالجمجمة والغرام

كلمات يزعم اهل هذا العلم ان سليمان على نبينا وعليه الصلاة
 والسلام لما اعطاه الله تعالى هذا الملك وجد الجان
 يعبثون بالناس في الاسواق ويخطفونهم من الطرقات
 فقال الله تعالى ان يولى على كل قبيلة من الجن ملكا يضبطهم
 عن الفساق فولى الله الملائكة على قبائل الجان فنقوهم من
 الفساق ونحطوا للناس والزعم سيدنا سلما صلوات الله
 وسلامه على نبينا وعليه الففار والخراب من الارض دون
 المعاصر ليسلم الناس من شرهم فاذا عتى بعضهم وافسد ذكر
 المعز كلمات تقطعها تلك الملائكة ويزعجون ان لكل نوع
 من الملائكة اسم امرت بتعظيمها ومتى اقسم عليها بها اطاعت
 واجابت وفعلت ما طلب منها فالمعز بتلك الاسماء على ذلك
 القبيل يحضر له ملك القبيل من الجان الذي طلبه او الشخص من
 يحكم بينهم بما يريد ويزعجون ان هذا الباب تاما دخل الخل
 من جهة عدم ضبط تلك الاسماء فانها عجيبة لا يدري هل هي
 مضمومة او مفتوحة او مكسورة ورنما اسقط بعض النسخ
 بعض حروفه من غير علم فيخلل العمل فان المقسم به لفظ اخر
 لا يعظمه ذلك الملك فلا يجيب ولا يحصل مقصود المعز
 والاستخدامات قسمان الكواكب والجان فيزعجون ان للكواكب
 ادراكات اذا قوبلت بنجور وتلى شئ خاص على الذي
 يباشر النجور وما تعدت منه افعال خاصة منها ما هو
 كاللواط ومنها ما هو كفر صريح وكذلك الالفاظ التي يحا

بها الكواكب منها ما هو كفر صريح ينادي به بلفظ الالهية
 ونحو ذلك ومنها ما هو غير محرم فاذا حصلت تلك الكلمات
 مع الجحور ومع الهيات المشروطة كانت روحانية تلك
 الكواكب مطيعة له متى اراد شيئا فعلته له على زعمهم
 وكذلك القول في ملوك الجان على زعمهم اذا عملوا لهم
 تلك الاعمال الخاصة فهذا هو الاستخدام على زعمهم والغالب
 على المشغل بهذا الكفر ولا يشغل به مفلح ولا مسدد النظر
 وافر العقل وبعد ان علمت حكم السحر على مذهب الشافعية
 والمالكية والحنفية فلا باس بذكر حكمه عند الحنابلة فان
 كتبهم مشتملة على غرائب فيه بينها صاحب القروع وحاصل
 عبارته ويكفر الساحر باعتقاده حله وعنه اى عن احمد لا خلاف
 ابن عقيل وخزم برقى التبرص وكفره ابو يعلى بعلمه قال
 فى الترغيب هو اشد تحريما وحمل ابن عقيل كلام الامام
 احمد فى كفره على مقتضاه وان فاعله يفسق ويقتل حلا
 قتلى الاول يقتل وهو اى الساحر من يركب مكنسة فسيهر
 برقى الهوى ونحوه وكذا قيل فى معزم على الجن ومن يحفرها
 بزعمه وانما امرها فطبعه وكاهن وعراف وقيل يغزر
 وقيل يجوز تغزيره ولو بالقتل وفى الترغيب الكاهن
 والمجسم كالساحر عند اصحابنا وان ابن عقيل فسقه فقط
 ان قال اصبحت بحلاسى وفراحتى فان امر قومنا بطريقته
 انه يعلم الغيب فلا امام قتله لسعيه بالفساد وفى القروع

من كتبهم بعد ما ذكر ما مر قال شيخنا التتجيم كالا ستد لاله
بالاحوال الفلكية على الحوادث الارضية من السحر قال ويجرم
اجماعا وقرأوا لهم واخرهم ان الله يدفع عن اهل العباداة
والدعابير كنه ما زعموا ان الافلاك ان تستطليه فوجهه
وان لهم من ثواب الدارين ما لا يقوى الافلاك ان يحلبه
ومن سحر بالادوية والندخين وسقى مضر عزز قيل
ولوبا لقتل وقال الفاضل الكلواني ان قال سحرى
ينفع واقدر على القتل به قتل ولو لم يقتل والشعبه وقايل
بزهل الطير والضارب بحصى وشعير وقداح ان لم يعنفه
اباحته وان يعلم به عزز وكف عنه والا كفر ويجرم طسم
وزقة بغير عزز وقيل يكره وتوقف الامام احمد رضى الله
تعالى عنه في الكل لسحرى لاجل ازالة الله بسحر آخر وفيه وجهان
وساله منها عن ثابته مسحورة فيطلقه عنها قال لا باس
قال الخلال انما كره فعاله ولا يرى به باسا كما بينه مهنا
وهذا من الضرورة التي يبيع فعلها ولا يقتل ساحر كتابى على
الاصح وفي التبصرة ان اعتقد ولجوازه وفي عيون المسائل
ان الساحر يكفر وهل تقبل توبته على روايتين ثم قال
ومن السحر السعى بالهيمه والافساد بين الناس وذلك شايع
عام في الناس ثم قال في عيون المسائل فاما من يسحر
بالادوية والندخين وسقى شئ يضرب فلا يكفر ولا يقتل
ويعزر بما يردعه وما قاله غريب ووجهه انه يقصد

الاذي بكلامه وعمله على وجه المكر والحيلة فاشبه السحر
 وهذا يعلم بالعادة والعرف انه يوشرو وينتج ما يعمله السحر
 او اكثر فيعطى حكمه لتسوية بين المتماثلين والمتفارين
 لاسيما ان قلنا يقتل الامر بالقول على رواية سبقت فهذا
 اولى او المسك لمن يقتل فهذا مثله ولهذا ذكر ابن عبد البر
 عن يحيى بن كثير قال يفسد النام والكذاب في ساعة مالا
 يفسده الساحر في سنين ورايت لبعضهم يحكم عن يحيى بن
 اكثم قال النام شر من الساحر بعمل النام في ساعة مالا
 يعمل الساحر في شهر لكن يقال الساحر انما كفر بوصف
 السحر فهذا امر خاص ودليله خاص وهذا ليس بساحر
 وانما يوشر عمله ما يوشره فيعطى حكمه الا فيما اخص به
 من الكفر وعدم قبول التوبة ولعل هذا القول اوجه
 من تعذيره فقط فظهر مما سبق انه رواية يخرج من
 المسك والامر ومن اطلق الشارع كفره كدعواه غير انه
 ومن اتى عمرا فصدقه بما يقول فقبل كفر النعمة وقيل
 قارب الكفر وذكر ابن حامد روايتين أحدهما تشديد
 وتأكيده نقل ابن خنبل كفرون كفر لا يخرج من الاسلام
 والثانية بحسب التوقف ما في الفروع وهو مشتمل على
 غريب ونفاش يرتدع بها السحر وعبارة التنقيح
 ولا تقبل الدنيا توبة زنديق وهو المنافق وهو من
 يظهر الامانة ويخفي الكفر ولا من يظهر الخير ويطن

افسق لمن تكررت ردتة او سب الله تعالى ورسوله صلى الله
 عليه وسلم صريحا او بغضه ولا الساحر الذي يكفر بسحره ثم قال
 ويقتل الساحر المسلم الذي يركب المكنسة فتسير في الهوى
 ونحوه ويكفر هو ومن يعتقد حله واما الذي يسحر بلاد وية
 وتدخين وسقي يضرفا نر يقتص منه لئلا قتل بفعله غالبا والا
 فالدية ومشعذ وقابل بنحر الطير وضارب بحصى وشعر
 وقذاح ان لم يعتقد اباحة وانه لا يعلم به يعزروا كيف عنه
 ويجرم طلسمه ورقية بغير عرب ويجوز لكل بسحر للضرورة
 انتهى وبقيت هنا فواظلا باسب ذكرها وان لم يكن لها اكبر مناسبة
 فمن نحن فيه وهي ان الفخر الرازي رحمه الله تعالى قال في كتابه المختصر
 السحر والعين لا يكونان في فاضل لان شرط السحر الجرم بصدور
 الاثر وكذلك اكثر الاعمال من شرطها الجرم والفاضل المتملى
 علما يرى وقوع ذلك في الممكنات التي يجوز ان توجد وان لا
 توجد فلا يصح له عمل اصلا واما العين فلا بد فيها من شرط
 التعظيم للرئى والنفس الفاضلة لاتصل في تعظيم ما تراه
 الى هذه الغاية فلذلك لا يصح السحر الا من العجائز والتركان
 والسودان ونحو ذلك من ارباب النفوس الجاهلة فيقال
 السحر له حقيقة وقد سموت المسحورا وتغير طبعه قاله
 الشافعي وابن حنبل رضي الله تعالى عنهما وقالت الحنفية
 ان وصل الى بدنه كاللخاخ ونحوه جاز ان يوشى والا فلا
 وقالت القدرية لا حقيقة للسحر وهذا لا يصح فان

ما لاحقيقة له لا يوشق وقد سحر النبي صلى الله عليه وسلم وقد
 سحرت امر المؤمنين عائشة رضي الله تعالى عنها جارية اشترى
 وقد اطبقت الصحابة رضي الله تعالى عنهم على صحة ذلك
 ومن حجة الزاعمين انه لاحقيقة له قوله تعالى يخيل اليه
 من سحرهم انها تسعى ولانه لو كانت له حقيقة لامكن الساحر
 ان يدعي النبوة فانه قد ياتي بالخوارق على اختلافها
 والجواب ان السحر انواع فبعضه هو الذي فيه تخيل وعن
 الثاني ان اضلال الخلق ممكن ولكن الله تعالى اجري العادة
 بضبط مصالحهم فمما ليس ذلك على الساحر وكم من ممكن
 يمنعه الله تعالى من الدخول في العالم لانواع من الحكم
 مع انا منبين الفرق بين السحر والمعجزة من وجوه
 فلا يحصل اللبس واعلم ان الفرق بين معجزات الانبياء
 وسحر السحرة وغيرهم مما يتوهم انه خارق للعادة قد
 اشكل على جماعة من الاصوليين وغيرهم وهو عظيم
 الموقع في الدين فالكلام عليه من ثلاثة اوجه فرق
 في نفس الامر باعتبار الباطن وقرق باعتبار الظاهر
 اما الفرق الواقع في نفس الامر فهو ان السحر والطلسمات
 واليسما وجميع هذه الامور ليس فيها شئ خارق
 للعادة بل هي عادة جرت من الله تعالى بترتيب مسببات
 على اسبابها غير ان تلك الاسباب لم تحصل لكثير من الناس
 بل للقليل منهم كالعقاقير التي يعمل منها الكيمياء المشاهير

التي بعد منها اللفظ التي تحرق الحصون والدّهن الذي
 من ادهن به لم يقطع فيه حديد ولا تقود عليه النار فهذه
 كلها في العالم امور غريبة قليلة الوقوع واذا وجدت اسبابها
 جرت على العادة فيها وكذلك اسباب السحر اذا وجدت حصل وكذلك
 السيميا وغيرها كلها جارية على اسبابها العادية غير ان الذي
 يعرف تلك الاسباب قليل في الناس واما المجرات فليس لها سبب
 في العادة اصلا فلم يجعل الله في العالم مقارا يفلق البحر ويسير
 الجبل ويحذف ذلك وهذا فرق عظيم غير ان الجاهل بالامر ينقول
 وما يدري ان هذا له سبب والا فلا سبب فنذكره الفرقين
 الآخرين أحدهما ان السحر وما يجري مجراه مختص بمن عمل له حتى
 ان اهل هذه الحرف اذا استدعاهم الملوك ليصفوا لهم هذه الامور
 يطلبون منهم ان يكتب اسم كل من حضر ذلك المجلس فيصفون صنيعهم
 لمن سألهم فان حضر غيرهم لا يرى شيئا مما يراه الذين سموا
 قال العلماء واليه الاشارة بقوله تعالى وترعده فاذا هم ببياض
 لناظرين اى لكل فاطر ينظر اليها فزارقت بذلك السحر والسميا
 وهذا فرق عظيم الفرق الثاني قرأين الاحوال المفيدة للعلم القطعي
 الضروري المختصة بالانبياء عليهم الصلاة والسلام المفقودة
 في حق غيرهم فحمد النبي عليه افضل الصلاة والسلام افضل
 الناس نشأة ومولدا وشرقا وخلقا وخلقا وصدقا وادبا
 وامانة وزهادة واشفاقا ورفقا وبعدا عن الدناءة والكذب
 والتمويه الله اعلم حيث يجعل رسالته ثم اصحابه يكونون

في غاية العلم والنور والبركة والنقوى والديانة كاصحاب رسول
 الله صلى الله عليه وسلم كانوا اجرا في العلوم على انواعها من الشرعيات
 والعقليات والحياتيات والسياسات والعلوم الباطنية والظاهرة
 حتى انه روي ان عليا جلس مع ابن عباس رضي الله تعالى عنهما وانهم
 تكلموا في الباء من بسم الله من العشاء الى ان طلع الفجر مع انهم لم يدروا
 ورقه ولا قرأوا كتابا ولا تفرغوا من الجهاد ولقد قال بعض الاصوليين
 فلو يكن شاهد لرسول الله صلى الله عليه وسلم الا اجماعه لكفوا
 في اثبات نبوته وكذلك ايضا ما علم من قرط صدقه حتى كان يقال
 محمد الامين وما من نبي الا وله في هذه القران الحكايم والمقاليه
 العجائب والساحر على العكس في ذلك ومنها قال بعض الحنفية
 اعلم ان من تلفظ بلفظ الكفر يكفر وان لم يعتقد انه لفظ الكفر ولا
 يعتقد بالجهل وكذلك كل من ضحك عليه او استحسنه او رضي به يكفر
 ومن اتى بلفظ الكفر حط عمله وتقع الفرق بين الزوجين ويجد
 النكاح وهذا بعد تجديد الايمان والشري من لفظ الكفر حتى ان
 من اتى بالشهادة عادة ولم يرجع عما قاله لا يقع الكفر عنه ويكون
 وطئه وطحن زنا وولده ولذنا وعند الامام الشافعي رضي الله
 تعالى عنه لو مات على الكفر حط عمله ولو ندم وجده الايمان لم يحبط
 عمله ولا يلزمه تجديد النكاح ولو صلى صلاة الوقت ثم اسلم
 لم يقضها وعندنا يقضيها وكذلك الحج فلو اتى بكلمة فجرى على لسانه
 كلمة الكفر بلا قصد لا يكفر به كانه هذا الحنفية وما حكاها عن
 مذهبنا صحيح بل مذهبنا موافق لجميع ما قاله الا في اطلاقه عدم

العذر بالجهل فانه عندنا يعد ران قرب اسلامه او قسنا
 بعيدا عن العلم والافى اطلاقه وقوع الفرق بين الزوجين
 فانها عندنا لا تقع ان صدرت الردة من احد الزوجين قبل الوطء
 فحينئذ تقع الفرقة مطلقا فان وقعت من احدهما بعد الوطء انظرنا
 المرتد فاذ اسلم قبل انقضاء العدة بان بقاء النكاح وان استمر
 لا انقضائها بان بطلان النكاح من يوم الردة وما ذكره من الخلاف
 بيننا وبينهم في الاجاط صحيح لكن محله في وجوب القضاء بعد الاسلام
 اما بالنسبة لبطلان ثواب جميع ما مضى من عبادات المرتد
 قبل ردة فنحن موافقونهم على ذلك فقد نص الامام الشافعي رضي الله
 تعالى عنه في الامر على ان الانسان اذا ارتد والعياذ بالله حبط
 ثواب جميع اعماله وانما الذي يبق ليصورها فقط حتى لا يلزمه
 القضاء لقوله تعا ومن يرتد ومنكم عن دينه فيمت وهو كافر
 فالولئك حبطت اعمالهم الآية فرتب فيها حبوط الاعمال على الموت
 مرتدا وبه تفصيل الآية الاخرى الطلقة بحبوط الاعمال بالردة
 ومنها ان من كفر بغير سببه صلى الله عليه وسلم او تنقيصه تقبل توبته
 اتفاقا ويجب استنابته على الاصح واما من كفر بسببه صلى الله عليه
 وسلم او تنقيصه صريحا او ضمنا ومثله الملك فاختلفوا في تحريم
 قتله فقال الامام مالك رضي الله تعالى عنه واصحابه يقبل حدا
 لارده ولا يقبل توبته ولا عذره ان ادعى بهما او نحوه ومن ثم
 قال صاحب المختصر منهم اخذ ما قدمته عن الشافعي وان سئل
 او ملكا وان عرض اولفه او عابه او قدحه او استخف بحقه او غير

منقره او الحق به نقصا في دينه او خصلته او عض من مرتبته
 او وفور علمه او زهده او اضاف له ما لا يجوز عليه او نسب له
 ما لا يليق بمنصبه على طريق الذم او قيل له بحق رسول الله
 فلعن وقال اردت القرب قتل ولم يستب حلا الا ان يسلم
 الكافرون انظروا انه لم يرد ذمه مجهول او سكر او تهور انتهى
 واستدلوا على ذلك بامور الاول بقوله تعالى ان الذين يترذون
 الله ورسوله لغنم الله في الدنيا والآخرة واعد لهم عذابا مميضا
 ووجه الدليل ان من لعن الله كذلك واعده ما ذكره فقد ابعد
 من رحمته واحله في ويل عقوبته وانما يستوجب لك الكافر
 وحكمه القتل فاقتضت الاية ان اذى الله واذى رسوله كفر
 نعم الملاقى الاذى في حقه تعالى انما هو على سبيل التحوز
 اذ هو اتصال الشر الخفيف للموذي فان زاد كان اضرا
 والثاني بقوله تعالى قل ابا لله والياتر ورسوله كنتم تستهزؤن
 لا تعذروا فقد كفرتم بعد ايمانكم قال المفسرون
 كفرتم بقولكم في رسول الله والياتر بخبر ابي داود والترمذ
 من لنا بابن الاشرف من كعب بن الاشرف اى من يتنذير
 لقنله فقد استعلن بعدا وتناوها ثانيا في رواية فانه
 نفوذى الله ورسوله ثم وجه اليه من قنله غيلة دون عوة
 بخلاف غيره من المشركين وعلمه باذاه لم يفل على انه
 لم يامر بقتله للاشرار وانما امره للاذى والربع عمار
 ابو داود انه صلى الله عليه وسلم يوم الفتح امن الناس الحجة

كانوا يؤذونه منهم ابن ابي سرح اخبأ عند سيدنا عثمان
 رضي الله تعالى عنه فجا به لما دعى صلى الله عليه وسلم الناس الى
 البيعة وطلب من النبي صلى الله عليه وسلم ان يبایعه فظن اليه
 ثم اذا كل ذلك يابى ثم بايعه ثم اقبل على اصحابه فقال ان كان
 فيكم رجل رشيد يقوم الى هذا حين كففت يدي عن بيعته قالوا
 هل لا اومات لنا فاننا لا ندرى ما في نفسك فقال انه لا ينبغي
 لشيء ان يكون له حاشة الايمان ومنهم عبد الله بن خطل وجاريتا
 امر صلى الله عليه وسلم يقتلهم لانه كان يقول الشعر بمجوه به
 ويامرهما ان يغنيا به وروى البرزاذان عقبه بن ابي معيط
 نادى يا معشر قريش مالي اقتل من بينكم صبل فقال له
 النبي صلى الله عليه وسلم بكفرك وافتراؤك على رسول الله
 وكذب عليه صلى الله عليه وسلم رجل فبعث عليا والزبير رضي
 الله تعالى عنهما ليقتلاه وهجته امرأة فقال من لي بها فقال
 رجل من قومه انا يا رسول الله فقتلها فاخبر النبي صلى الله
 عليه وسلم بذلك فقال لا ينبغي فيها عتران اى لا يمرى فيها
 خلف ولا نزاع قالوا فقد ثبت انه صلى الله عليه وسلم امر
 بقتل من اذاه او انقصه والحق له وهو مخير فيه فلفظ
 قتل بعضهم والعفو عن بعضهم وبعد وفاته تقدر تمييز
 المعقود من غيره فبقى الحكم على عمومته في القتل لعدم الاطلاق
 على العفو وليس لامته بعده ان يستقطوا حقه لانه لم يرد عنه
 الاذن في ذلك والخامس باجماع الامة على قتل منقصه

من المسلمين وسأبه وممن حكي الإجماع على ذلك ابن المذنب الخطابي
 وغيرها كجند بن سخون وعبارته اجمع العلماء على كفر شاتمته
 المنتقص له وجريان الوعيد عليه وحكمه عند الأئمة القتل فن
 شك في كفره وعذابه كفراه وما صرح به من كفر السيئات
 والشاك في كفره هو ما عليه ائمتنا وغيرهم كما علم مما مر لكنه
 عندنا كما مر تدفستنا وبجواب فوراً فان اصر قتل ولو امرأة
 لعمرو قوله صلى الله عليه وسلم من بدل دينه فاقتلوه وان اسلم مع
 اسلامه وترك كما قاله ابن عباس وغيره لقوله تعالى فان تابوا
 واقاموا الصلاة الآية وقوله صلى الله عليه وسلم امرأت
 اقاتل الناس حتى يقولوا لا اله الا الله الحديث وقيل لا يجب استنابة
 المرتد لانه مهمل الدم وقيل لا يقتل فوراً اذا لم يتب بل يهلأ ايا
 لاحتمال شبهة عرضت له فيسعى في ازالتها والجواب عن
 ادلتهم المذكورة اما عن الاول والثاني فالانسان ليس فيها الا
 كفر مؤذنه عليه افضل الصلاة والسلام وهذا محل وفاق
 اما كونه يقتل بعد التوبة والاسلام فلا دلالة فيها على ذلك
 اصلاً وعن الثالث والرابع وما شابههما مما ذكرهما وغيره
 انه لا دليل لهم في ذلك ايضاً لقيام الكفر بالحكمي عنهم مع الزيادة
 في العناد فيه وقد اخبر صلى الله عليه وسلم انه لا مصة لاحد
 بعد دعواه الى الاسلام ايجاباً لاسلام فكل من المذكورين مهمل
 الدم لانه دعى الى الاسلام ولم يسلم فقتله لذلك لا لمجرد دسبه
 للتمييز صلى الله عليه وسلم ومن ثم ذكره صلى الله عليه وسلم لتتم

قتل عقبة شيئين كفره وافتراه عليه وقتل كعب شيئين
 اذ ايت الله واذا ايت رسول الله صلى الله عليه وسلم وبعث علي والزبير
 قتل الكاذب عليه انما هو كذب مع كفره على ان هذا كذب
 فيه افساد فتنه بين المؤمنين فيكون به قد حارب الله ورسوله
 وسعى في ارض فسادا فتحم قتل ذلك لا لمطلق الكذب
 لانه بالاتفاق منا ومنهم لا يوحى قتل وقتل المرأة التي
 هجنت انما هو كفرها مع هجائها لالهها فقط ومن ثم نقل
 عنها انها كانت تعيب الاسلام وتحرض على اذلاله صلى الله عليه وسلم
 والحاصل انه لا دليل له الا ان ذكره وصورة فيها ان مسلما
 طرأ عليه الكفر بسبب السب ثم رجع واسلم ثم امر النبي صلى الله عليه
 وسلم بقتله حينئذ اذ هذا هو محل الخلاف دون ما ذكرناه
 لا تراعى بيننا وبينهم في ان الكافر الاصل اذ ابلغه الدعوة
 وامتنع من الاجابة وحارب بيده ولسانه ولم يحارب بالكلية
 انه مهدد بالدم قطعاً وكل ما ذكرناه في الثالث والرابع من هذا
 القليل وبهذا يتدفع قولهم فقد ثبت انه صلى الله عليه وسلم
 امر بقتل من اذاه الى آخر ما قدمته عنهم ولم ينقل انه صلى الله
 عليه وسلم امر بقتل مسلم بسببه بل عفي عن من قال من المسلمين
 هذه قسمة ما اريد بها وجه الله ومن قال اعدل ومن قال اعطى
 من مال الله لا من مال ابنيك وجدك ومن قال يخرج من الاعز
 منها الاذل ونظائر ذلك كثيرة مشهورة على انه لو فرض انه
 قتل مسلماً بالسب لم يكن فيه دليل لانا نقول بقتله ايضاً

تكفره وانما الدليل ان لو ورد قتل الساب بعد اسلامه بسببه
 سبه عن غير قبول لتوبته ولم يرد ذلك لا يقال سبه صلى الله
 عليه وسلم حق له وحقوق العباد مبنية على المشاحة فكيف جاز
 لنا مع ذلك اسقاطه لانا نقول حقوقه صلى الله عليه وسلم اشبه
 حقوق الله تغليظا من حيث ان تنقيصه كفر كتقصيص الله تعالى
 فلتكن مثالا تخفيفا من حيث ان الاسلام يرفع تحتم قتل فاعل
 ذلك مع ان قوله تعالى قل للذين كفروا ان ينتهوا يغفر لهم
 ما قد سلف دليل ظاهر على ما قلناه فان قالوا انما يقتل حدا
 لارادة قلنا فالدليل حينئذ قوله تعالى ان الله لا يغفر ان
 يشرك به ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء وهذا حينئذ من دون
 ذلك لان الفرض انه حد لارادة فان قلت حد الزنا ونحوه
 لا يسقط بالتوبة فالقياس ان هذا مثله قلت ذلك يحتاج
 عن القياس اذا اهل في كل معصية ان تسقط بالتوبة
 الا ما استثنى كحد الزنا فلا قياس عليه لان ما خرج عن القياس
 لا يقاس عليه ومنها انه ينبغي التنبه لما وقع في الشفا
 نقلا عن اصحاب الشافعي رضي الله تعالى عنه ان من سب النبي
 صلى الله عليه وسلم يقتل وان تاب فان هذا وهم منه على
 اصحاب الشافعي لا تفاقمه على عدم قتله في سب غير
 قذف او ما السب الذي هو قذف فجمهورهم كما قاله غير
 واحد من المتأخرين من محون لعدم قتله ايضا العموم
 قوله تعالى قل للذين كفروا ان ينتهوا يغفر لهم ما قد

سلف ولقوله صلى الله عليه وسلم لا يحل دم امرئ مسلم
يشهد ان لا اله الا الله وان رسول الله الا باحد ثلث الشيب
الزاني والنفس بالنفس والثارك لدينه المارق للجماعة وقوله
امرت ان اقاتل الناس حتى يشهدوا ان لا اله الا الله وان محمدا
رسول الله ويقوموا الصلاة ويؤتوا الزكاة فاذا فعلوا ذلك
عصمت اموالهم وامنهم واولادهم وقوله الاسلام يجب ما قبله ومن ثم
نصر الشافعي رضي الله تعالى عنه في الامر على ما يوافق ما مر من اصحابنا
الموافق لهذه الآية والاحاديث وعبارتها واذ الرند القوم
عن الاسلام الى يهودية او نصرانية او مجوسية او تشطيل
او غير ذلك من اصناف الكفر ثم قالوا حقنوا دمه
بالتوبة واطهار الاسلام انتهت فاعمل عموم قوله او غير ذلك
فان الامام الجهم ابن الرقة فقيه المذهب وتلميذه السقي
السبكي وغيرهما واصحابه متفقون على ذلك ويوافقونه قول
ابي بكر الفارسي فيما نقله عنه الفاضل حسين اجمعت الامة
على ان من سب النبي صلى الله عليه وسلم يقتل حدا لان من سب
النبي صلى الله عليه وسلم خرج عن الايمان والمراد يقتل حدا
فان تاب قبلت توبته ولا ينافيه قوله من قذف نبيا قتل حدا
بعد توبته لان هذا في قذف نبي وليس كلامنا فيه لان ما ذهب
اليه في ذلك ضعيف كما قاله جماعة منهم حجة الاسلام الامام القزويني
رحمه الله تعالى وبقتدير محتم لا يصح قياس السب على القذف
لانما يوجب الحد مرة واحدة والسب الموجب للكفر لا يوجب

تعزيزاً بمرّة واحدة بعد التوبة كالردة وبغير السب فكان
القدح في الفحش من السب وأما ما قاله السبكي من أن ساب نبينا
محمد صلى الله عليه وسلم إذا كان مشهوراً قتل سيئه له بفساد
عقيدته وتوفرت القرائن على أنه سب قاصداً الشقيص يقتل ولا
تقبل له توبة فهو من انتحله مذهباً وارتضاه رأياً لنفسه
معتزلاً بانه مع جملة مسائل أخرى خارج عن مذهب الأئمة الشافعي
رضي الله تعالى عنه كما صرح بذلك هو وكذا ابنه في طبقاته الكبرى
ومن ثم قال شيخنا زكريا منقياً الله تعالى عنهم لما سئل عن
سب النبي صلى الله عليه وسلم هل يقتل بذلك حدوان تاب كما
في الشفا عن أصحاب الإمام الشافعي رضي الله تعالى عنه الفتوى
على عدم قتله كاجرم من أصحاب في سب غير قذف ورجحه القرألي
رحم الله تعالى ونقله ابن المقرئ عن تقيهم في سب هو قذف
لان الاسلام يحجب ما قبله ونقل قتله عن اصحاب الشافعي
وهم يلزم متفقون على عدم قتله في السب الاول وجمهورهم
مرجحون له في الثاني ام ومنها افق السبكي رحم الله تعالى
قال القاضي يقضي والمفتي بهذا اي من الهذيان كما يدل عليه
الجواب الآتي فقال ما حاصله يخشى على قاييل ذلك الكفر لان الفتوى
تبين حكم الله تعالى وأصلها تبين ما اشكل والمفتي يحق بين حكم
الله تعالى وهو وارث النبوة والقاضي يفصل ويلزم بمقتضى
الفتوى قال الله تعالى قل الله يفتيكُم في الكلاله والله يعصم
بالحق فكل من المفتي والقاضي يحق له اجر عظيم والمفتي اعلا

والقاضي تابع له لانه وان كان مجتهد فتوى هو تابع لفتوى
امامه فنعلم ان المفتي بهذا مع اعتقاد ان فتواه صواب
فيما اخبر به عن الله تعالى فهو كما قرو من اطلاق تلك العبارة
فانما هو كجهالة نعمنا ها واعتقاده ان الفتوى لا الزام فيها
وليس كذلك بل يلزم المفتي اخذها الا ان كان عنده ما هو
انح من هذا وتصور اختلاف بين مفت بحق وقاض كذلك
انما هو لا اختلاف تصوير او نحوه فان القاضي يبحث ويستكشف
اكثر من المفتي امام مفت او قاض بغير حق قليل لكلام فيه وما
ذكره ان المفتي اعلم من القاضي انما يتضح فيما او ما اليه كلامه
من ان القاضي تابع له ولو مجتهد فتوى اما بالنسبة لاصل
منصب القضاء بحق ومنصب الافتاء بحق فالظاهر ان
الاول افضل لان فيه ائنا والزاما بالحق وتحرياً وبقضيا
اشد مما في الافتاء فان المفتي انما يتحرى في تحرير الحكم والقاضي
يتحرى فيه وفي مطابقة الصورة الخارجية له ولا يتم له ذلك
الا بعد مزيد تحرر وفحص وتعب تام فكان منصب القضاء
افضل للاخبار الصحيحة المصروفة بان افضل الاعمال اشتمها
الاعراض وعلى هذا يحمل قول من قال افضل مراتب الامامة
العظمى فالقضا في الافتاء وافق ايضاً فمن نسب اليه مكفر
كذا فاطلب من شافعي ان يحكم بحقه دمه حتى لا يرفع
الملك بينة زور في يده ولا تقبل توبته قبل الشافعي ان يحكم
بخطئه وعدم تقريره وان لم تقم عنده بينة بذلك فقال بما صله

الذي اراه اذ انلفظ بين يدي شافعي مثالا بكلمة الاسلام
 وطلب منه الحكم له بذلك وقد ادى عليه بخلاف جازله الحكم
 باسلامه وعصمة دمه وعدم تقديره ولا يحتاج لاعترافه
 بمكفر لانه قد يكون بريئا فاجاوه للكذب بذلك لا معنى له
 بل لا يجوز امره بذلك ويكفي في الحكم استناده لما سمع منه
 من اسلامه ويرى يمنع على المالكى القرض له لان اسلامه الآن
 وعصمة دمه مقطوع به اما بفرض انه يرى فواضح او انه فعل
 مكفرا فاسلامه مباح له فعصمته ثابتة قطعا والحكم بالحق
 حق ولا يقدح في ذلك ان اسلامه الان انشا وشرط الحكم
 بصحته سبق مكفر لانه انما الحكم بالعصمة وهي مستندة الى
 مقطوع به اسلامه المستمرا والمنشأ من يضر الشك في تعيينه
 ولذلك فظاثر منها ما لو قال موكل في شرا جارية بعشرين انما
 امرتك بعشرون فانه يحلف وتقع الجارية ظاهرا للموكل
 وليستحج الحكم ان يرفق بالموكل حتى يقول للموكل ان كنت
 امرتك بعشرين فقد بعثتك بها او بعثتك بها بلا تعليق فيقول
 لتحل له بالثمن بتفدي رصده ووافقنا المالكية على ذلك ولو طلب
 الموكل حينئذ الحكم بصحة ملكه لها اوجب بلا شك فيحكم له بالملك
 وحصل التصرف المترتب عليه لتحقيق سببه اما الشراء الاول
 والثاني وان كان منهما لا يصح الشراء الثاني لانه لم يتحقق
 سببه لاحتمال كذبه فيكون شراؤه الاول صحيحا حكما جازحه
 بذلك مع انه لم سببه فكذا في مسئلتنا يحكم بالعصمة لتحقيق سببها

من الاسلام المستمر او المنشأ ولنا ان نقول له هذا ايضا
 ان يحكم بصفة اسلامه ويفرق بينه وبين ما من عدم الحكم
 بصفة الشراء الاول بان البيع يشترط لصحة امور منها
 الملك ونحن شاكون في ملك الموكل وحامون بملك الوكيل
 لها ظاهرا فلا يتصور مع ذلك الحكم بصفة الشراء الثاني للشك
 في سببه واما الاسلام فلا يتصور ان يقع غير صحيح اذ الملتفط
 بكلمته اما اقرار كالا لله الا الله الخ واما انشاء او محتمل لها كما شهد
 ان لا اله الا الله الخ ومعنى الاقرار الاخبار عن العلم بها ومعنى
 الانشاء معرفة كالشهادة بين يدي الحاكم وبإي معنى فرض
 فهو اقرار صحيح وانشاء صحيح ومعنى صحة ترتب اثره عليه
 ومن اثاره عصمة الدم وجب ما قبله فاذا حكم القاضي بذلك
 فغناه انه ترتب هذه الاثار عليه وسبب الاحتياج الى
 حكمه ان الالفاظ التي يصير بها الكافر مسلما ذكرها الفقهاء
 وقسموا الكفار الى اقسام منهم من يصير ببعض الالفاظ مسلما
 ومنهم من يشترط فيه زيادة فحكم القاضي بالاسلام بالنسبة
 الى اللفظ الموجود معناه انه كان في ميرو ربه مسلما فيرفع
 الحكم الخلاف في اشتراط لفظ اخر وفي منع اباحة دمه بشيء
 صدر منه وان جهل ولعله يقصد القاضي رفع الخلاف
 وقلنا با اشتراط قصده في غير هذا لان الصورة انه ادعى
 عليه انه صدر منه ما ينافي في الاسلام فالقاضي انما يحكم
 ليد راعنه القتل بما عساه يثبت ومنها لو شك هل تطلق

اولاً سن له الرجعة فان راجع ثم قامت بعد ٣ اقرابينة
 بانه طلق جاز للحاكم الحكم ببقاء العصمة مستنداً الى المرجعة
 تلك وان كان حين الرجعة شاكاً في صحتها فكذا اذا ثبت هنا
 بعد الحكم بعصمة دمه تلفظه بمكفر لا يلغى اليه ويحكم بانه
 ارتفع اثره بالاسلام بل لو شك هل طلق بلفظ الحرام
 او غيره فراجع وحكم القاضي ببقاء العصمة مستنداً للرجعة
 ثم ثبت انه قال انت حرام لم يكن للنفى وان كانت الكفايات
 عنه بواش ان يحكم عليه بذلك لان الشافعي منع من ذلك
 بحكمه السابق وان كان عند الحكم شاكاً هل خاطبها بلفظ
 الكفاية لاستناده الى ثبوت العصمة في اعتقاده بالمراجعة
 بيقين سواء اطلق بصرح امر بكفاية وسها لوقال ان كان
 هذا الطائر غراً بانفانت طالق وان لم يكن انت طالق
 فطار وجهل فلحكم الحكم بطلاقها لانه لازم على كل تقدير
 وان جهل عين بسببه فلو علق بمختلف في صراحة ولم ينو
 ورأى الحاكم انه صريح فحكم بالطلاق او بكفاية فحكم ببقاء
 العصمة ثم بان انه غراب فليس حكم آخر الحكم بخلاف ذلك
 مستنداً الى انه حكم قبل يتيقنه احد الطرفين اذ لو كان
 كذلك لم يتجه حكم اصلاً وحصل الضرر ببقاء المرأة مع
 الجهل بالحال معلقة لا منكوسة ولا مطلقة وأتم انه لا يشترط
 قصد الحاكم رفع الخلاف فاذا حكم مستنداً للشيء وهناك
 ما لو اطلع عليه لم يحكم كما اذا حكم ببينة وهو يرى

تقدّم بها نقضه وان لم يرد لم ينقضه ونظير هـ
حكم ما اكي بعصمة مستند الاسلام المستمر ثم ثبت
عنده مكفر جازله الحكم باهذره وكذا الغيرة ممن يرى ذلك
لان الحكم الاول انما كان لظن عدم مكفر فحيث ثبت بان
بطلانه بخلاف حكم الشافعي فانه صحيح وان فرض وجود ذلك
المكفر فليس هناك ما لواطع عليه لم يحكم فالضابط
ان كل حكم قارنه ما لو علم به الحاكم لم يحكم بنقض على تفصيل فيه
بيناه في مسألة القذف وكل حكم قارنه ما لو علم به حكم لا ينقض
وبالحجة من ادعى عليه بكفر لم يثبت لو طلب ظالم ليقضه فطلب
من حاكم شافعي ان يحكم بعصمة من يمنع يلزمه ان يترك الظالم
من قتله مع قدرته على النفاذ ومنها لو انتزعت دار من داخل
بيته وحكم له بها ثم اقام الداخل بيته عنده نقض وقيل لا وقيل
ان كان قبل التسليم فان اقامها عند حاكم اخر فان علم ان
الحاكم الاول انما حكم لعدم علمه ببينة الداخل فكذلك وان
احتمل انه حكم دهايا الى ترجيح بيته الخارج وهو من اهل
الترجيح او استشكل الحال لم ينقض على الاصح بل يقرر في يد
الحاكم له فاذا كان هذا قول الاصحاب فيمن لم يقصد بحكمه
منع ما هو متوقع بثبوته فكيف في مسئلتنا التي قصد الحاكم
بحكمه عصمة المحكوم له نسب اليه وتوقع ثبوته وهذه
المسئلة ينبغي ان تحرو ويعتق بها فان الناس يحتاجون اليها
ولقد بلغني من ابن دقيق العيد انه اريدت الشهادة عنده

بحكم حنفى بعصمة دم من نسب اليه مكفر لينقذه فاستنع
 و امر الشاهدين بان يشهدا على المنسوب اليه ذلك بالاقرار به
 فذهب اليه وشهدا على اقراره بما نسب اليه ثم حكم بعصمة دمه
 حكما مبنيًا وهذا منه اما الخياط او لعدم نظري في المسئلة مع اني
 كنت اتبعه في ذلك حتى نظرت فيها فوجدت الحق يقضى ان
 ذلك ليس بشرط والحق احق ان يتبع وقد قال الامام الشافعي
 رضي الله تعالى عنه في مختصر المرقى رحمه الله تعالى لو شهد عليه
 شاهدان بالردة فانكروا قيل له ان اقررت بالشهادتين
 وتبرأت من كل دين مخالف لدين الاسلام لم يكشف عن غيره
 انتهى قيل اراد الكشف عما يشهد الشهود من ردة وقيل الكشف
 عن باطن امره لانا لا نطلع على افعال الغلوب وعلى كل
 فقد صرح الاصحاب بانهما لو شهدا عليه بالردة قبلوا وان انكر
 فعليه ان يسلم ولا يفيد اسلامه في رفع الحكم بطلاق زوجته
 بردة قال ابن الصباغ ولا يفيد ايضا الحكم باسلامه فكلهم
 سيما كلام ابن الصباغ صريح في الحكم باسلامه فيشهد لما
 قلناه شمول كلامهم للحمل المختلف فيه كالجمع عليه نعم الحكم باسلامه
 فقط لا يرفع الخلاف لان المالكي يقتله للحد لا للكفر بخلاف
 الحكم بعصمة الدم انتهى المقصود من كلام السبكي وفيه مناقشة
 لا يحتملها هذا الكتاب فاولى ان لم يكن هو المتعين رعاية ما قد
 من ابن دقيق العيد نعم قال الغزالي في ادب القضا وتبعه
 شيخنا في مختصره قال ابن الفاهر قال الشافعي اذا ادعى

على رجل انه ارتد وهو مسلم لم اكشف عن الحال وقلت له قل
 اشهد ان لا اله الا الله وان محمدا رسول الله وانك بريء
 من كل دين يخالف دين الاسلام ام تقول بعض القضاة
 لمن ادعى عليه بذلك اوجاه بنفسه يطلب الحكم باسلامه
 خلفه بما قلت غلط ام كلامها وهو يوافق بعض ما ذكره
 السبكي الا ان يقال الحكم بالاسلام غير الحكم بعصمة الدم
 الذي الكلام فيه وقالوا ايضا شهدوا بكفره وفصلوه وقال
 انما مسلم لم يكف حتى يتلفظ بالشهادتين وان يبرأ من كل دين
 يخالف دين الاسلام ولا يشترط ان يقر بالكفر ثم يسلم وسئل
 السبكي ايضا عن حكم الساحر وما يجب عليه وما ورد فيه
 من الاحاديث فاجاب من العلماء كما لك واحد من يقول
 بقتله مطلقا وان تاب كان زنديقا وعند الامام الشافعي
 رضي الله تعالى عنه انما يكفر ان تكلم بكفرا واعتقد ان كوكبا
 يفعل بنفسه او انه يقدر على قلب العين وتقبل توبته ولا
 يثبت اعتقاده ذلك الا باقراره ككونه قتل سحره ويقتض
 منه بشروطه وما عدا ذلك يغزر ودليلنا فيه الخبر الصحيح
 لا يحل دماء امرئ مسلم الا باحدى ٣ كفر بعد ايمان اي كما
 في الحالة الاولى وزياد بعد لحصا وقل نفس غير نفس
 اي كما في الحالة الثانية فالحالة الثالثة لا قتل فيها بتص
 هذا الحديث لانها ليست احد الثلاث ولم يصح حديث
 يقتضي قتله وخبر هذا الساحر ضربه بالسيف ضعفه

الترمذي وجعله موقوفا فهو قول صحابي ولم يقتل صلى الله عليه
 وسلم لبني اليهودي الذي سحره والآثار عن الصحابة رضي الله
 تعالى عنهم اجمعين مختلفة فعن عمر رضي الله تعالى عنه اقلوا
 كل ساحر وساحرة وعن حفصة زوج النبي صلى الله عليه وسلم
 انها قتلت جارية سحرتها وجعلت ثمنها في الرقاب وحملتها
 الشافعي رضي الله تعالى عنه فعل عمر وبنته على سحره كفره
 وفعل عائشة على ما لا كفر فيه واستدل بقوله صلى الله عليه وسلم
 امرت ان اقاتل الناس حتى يقولوا لا اله الا الله الحديث
 واذا اختلفت الصحابة اتبع اشيئهم قولاً بالكتاب والسنة
 وكف القتل عن لم يكفر ولا زنا ولا قتل اشيئهم وقد سئل
 الزهري شيخ الامام مالك رضي الله تعالى عنها اهل من سحر من اهل
 العهد قتل قال بلغنا ان رسول الله صلى الله عليه وسلم سحر فلم يقتل
 من سحره وكان من اهل الكتاب وسئل السبكي ايضا عن قال
 ما اعظم الله فقيه لا يجوز فاجاب بما حاصله يجوز ذلك
 قال تعالى ابصر به اي الله واسمع ايها ابصر وما اسمعه
 ففني ما اعظمه انه تعالى في غاية العظمة ومعنى التعجب من ذلك
 انه حارت فيه العقول فالقصد الثناء عليه بالعظمة والعظمة
 او اعتقاد حاله وكلاهما سايف وموجبها امر عظيم يصح ان يراد
 بما اعظمه وبلغني عن شيخنا ابي حيان انه كتب بعدم الجواز
 فنظرت فرأيت ابن السراج قال حكيت الفاظا من ابوالخليفة
 مستعملة بحال التعجب نحو ما انت من رجل وسبحان الله ولا اله

الا الله وكما ليوم رجلا وسبكان الله من جل ورجلا وحسبك
 بزيد رجلا ومن رجل والعظمة لله من رب وكفاك زيد
 رجلا فقول العظمة لله من رب دليل بحزان الثعبان في صفات
 الله تعالى وان لم يكن بصيغة ما فعله وافعل برون من جهة المعنى
 لا فرق من حيث كونه قهجا وحكي ابن الانباري من الكوفيين
 ان ما احسن زيد اسم عندهم لا فعل تقديره شيء حسن زيدا
 خلا فالبصريين لادلة منها قولهم ما اعظم الله ولو كان
 التقدير ما ذكر وجب ان يقدر هنا شيء اعظم الله والله تعالى اعظم
 لا يجعل جاعل وقال الشاعر
 ما اقدر الله ولا يزمر من
 قاله بافعل ان تقديره شيء اقدر الله والله تعالى قادر لا يجعل
 جاعل واجاب البصريون بانه لا محذور ان التقدير شيء اعظم
 الله اى وضعه بالعظمة كما تقول عظمت عظميا والشيء اما من يعظمه
 من عباده واما ما يدل على عظمته وقدرته من مصنوعاته او ذات
 تعالى اى انه اعظم لذاته لا شيء جعله عظميا فرقا بينه وبين غيره
 وحكم ان بعض اصحاب المبرد قدم من البصري الى بغداد فحضر خلفه
 ثعلب فسئل عن هذه المسئلة فاجاب بجواب اهل البصرة
 وهوان التقدير شيء احسن زيدا فاورد عليه ما اعظم الله
 فالتمز فيه فانكروا عليه بانه عظيم لا يجعل جاعل ويجزوه
 حتى قدم المبرد فوافقه وبان قبح انكارهم عليه وفساد
 ما ذهبوا اليه وقيل قولنا شيء اعظم بمنزلة الاخبار
 بانه عظيم لا شيء جعله عظميا لاستحالة قول الشاعر

ما قدر الله فهو وان كان لفظه لفظ التعجب فالمراد به المبالغة
 في وصفه بالقدر كقوله تعالى فليمد له الرحمن مداً بلفظ
 الامر وان لم يكن في الحقيقة امراً وان شئت قدوته تقدير
 ما اعظم الله على ما بيناه ام كلام ابن الانباري وهو نص صحيح
 في المسئلة وناطق بالاتفاق على صحة هذا اللفظ وانه غير
 مستكر وانما اختلفوا هل يبقى على حقيقته من التعجب ويحتمل
 الاوجه الثلاثة التي ذكرها او يجعل مجازاً عن الاختيار
 واما انكار اللفظ فلم يقل به احد والاصح انه باق على معناه من
 التعجب وتاويل الشيء على ما ذكر وذكر ابو الوليد الباجي
 في كتابه السنن ادعية مستحبة من غير القرآن من جملتها ما احلك
 على من عصاك واقربك من دعاك واعطفك على من سالك
 وروى ابن اسحاق عن عبد الرحمن بن القاسم عن ابيه عن جده
 ابي بكر رضي الله تعالى عنه ان بعض سفهاء قریش حتى على
 راسه ابي بكر ترا باقره الوليد بن المغيرة او العاص بن وائل
 فقال الاتري ما فعل هذا السفية قال انت فعلت ذلك بنفسك
 فقال ابو بكر اي ورب ما احلك ولولم يكن هذا الا عن
 القاسم لكفى فضلاً عن روايته عن جده وان كانت مرسله
 وفي الكشف في ذي الجلال والاكرام مضاه الذي يحمله للوجد
 عن التشبيه بنقله والذي يقال له ما احلك واكرمك
 وفيه في ابصر به واصر انه جاء بما دل على التعجب
 من اراكه للسموم والمبصرات للدلالة على ان امره تعالى

في الادراك خارج عن حدهما عليه ادراك السامعين والمبصرين
 لا يدرك الالف الاشياء واصغرها كما يدرك اكبرها اجما
 واكتشفها جزوا ويدرك البواطن كما يدرك الظواهر وفيه
 وحاش لله ما هذا البشر المعنى تنزيهه تعالى من صفات الفخر
 والتعجب من قدرته على خلق جميل مثله واما حاش لله ما علمنا
 عليهم من سوء فالعجب من قدرته على خلق عفيف وذكر ابو محمد
 عبد الله بن علي بن اسحاق الصيمري في كتابه التبصرة والتذكرة
 في النخبة ما اعظم الله اى شئ اعظم وفسر الشئ بنحو ما مر
 عن ابن الانباري ومنه ويجوز ان يكون ذلك الشئ هو الله
 عز وجل فيكون لنفسه عظيما لا شئ جعله عظيما ثم قال
 ومثل هذا مستعمل كثير في كلام العرب كما قال الشاعر
 نفس عصام سودت عصاما ام وقال نحو ذلك ايضا ابن الدهاق
 سعيد بن المبارك في شرح الايضاح يفسر ما اعظم الله بشئ
 اعظمه وفسر ذلك الشئ بنحو ما مر عن ابن الانباري وقال المنبهي
 ما اقد الله ان يجزئ خلقه واقره عليه الواحد في شرحه
 وتبع السبكي على ذلك الولي ابو زرعة فقال في فتاويه لا نفهم
 احدا من متفكري العلماء رضى الله تعالى عنهم من الخلق هذا
 اللفظ اى ما اعظم الله ما احلم الله وهو لفظ دال على تعظيم
 الرب جل جلاله وتفضيحه شأن صفاته العلية فلا مانع من
 اطلاقه وفي التنزيل المبصر به واسمع ثم حكى عن قتادة
 انه قال لا احدا مبصر من الله ولا اسمع وقد ورد المثل وصيغة

التحية حق الله تعالى في السنة ايضاً فالمانع لذلك أن كانت
 استناده الى ان اهل العربية يتقدرون في مثل هذا من الشيء
 شيء صيره كذا فمثل هذا لا يستعمل في حق الله تعالى فهذا التهديد
 غير لازم ولا مطرد فقد عمنع المانع واذا كان اصل وضع اللفظ
 في اللغة للتعظيم فلا يمنع منه لاجل ذلك التهديد ولا تمشي الفاظ
 الناس على دقائق اهل العربية التي لا دليل عليها على انه يمكن
 تقدير ما يوافقهم بما لا انكار فيه من غير اخلال باللائق
 بالرب جل جلاله بان يقدم في وصفه بذلك وهو اما نفسه
 او من شأه من خلقه ولا يتقدر شيء صيره كذلك وافتى السبكي
 ايضاً فيمن سئل عن شيء فقال لوجاء جبريل ما فعلته بانه
 لا يكفر لان هذا العبارة تدل على عظمة جبريل عنده والوفاء به
 فيمن قال لاخر سالتك ان تصبر في الله فقال هجرتك لالف الله
 بل مقتضى هذا اللفظ تعدد الالهة وذلك كفر صريح فان اراده
 ضربت عنقه ان لم يتب فان ادعى ما ولى يصرفه عن الكفر
 بان اراد اسباب الهجرم التي هي لاجل الله فكانه قال هجرتك
 لالف سبب لله تعالى فاطلق السبب على المسبب له قبل ذلك
 منه بيمينه لاحتمال اللفظ او قال هجرتك الف هجرته فذلك
 ما يحتمله اللفظ بناويل فيقبل ايضاً حقنا للدم حسب الامكان
 ولا سيما ان كان القائل لذلك ممن لا يعرف بعقيدة سيئة
 لكن يؤدب على اطلاق هذا اللفظ بشاعة ظاهرة وافتى
 شيخنا زكريا الانصاري سقى الله عهداً في تخا صا فقال

احدهما الآخر لست مثلك ادخل الى الحكماء واعمل فضولي ولو
اردت ذلك لدخلت اليهم وتفوضت وكفرت التي كفر فهل
يكفر بذلك اولافها ذاك يلزمه بانه يكفر بذلك الا ان يريد
غير الكفر منه انواع الا نذا فلا يكفر لانه ارتكب محرما
فيلزمه التفرير بالبالغ الرادع له ولا مثاله عن مثله لك
وبان من تلفظ بالشهادتين بالصحبة وهو يحسن العربية
لا يكون مسلما بذلك كظييره في تكبير الاحرام حرما لله
تعالى على النار وجعلنا من جملة اوليائه المقربين الابرار
واجارنا من سائر محن الدنيا والدين وادام لنا رضاه الى ان
نفوز بشهوده في اعلا عليين مع النبيين والصديقين والشهداء
ومن علينا بالاخلاص وبالنجاة من سائر العلائق حين لا مثاله
ونفع بما الفناه الخاصة والعامة وتقبله من فضله لنرى من
آثاره غاية الراحة من احوال الكافة والطامة انه اكرم كرم وارحم
رحيم وحسبنا الله ونعم الوكيل ولا حول ولا قوة الا بالله العلي
العظيم ماشاء الله كان وما لم يشأ لم يكن ماشاء الله لا قوة الا بالله
على هذا التأليف وغيره من ديني ونفسي وسائر آثاره والحمد لله اولا
واخر اظهروا باطنا يا ربنا ان الحمد كما ينبغي لجلال وجهك ولعظيم
سلطانك سبحان ربك رب العزة عما يصفون وسلام على المرسلين
والحمد لله رب العالمين وصلى الله وسلم وبارك على سيدنا محمد وآله وصحبه
وذريته كما صليت وباركت على سيدنا ابراهيم وعلى آل سيدنا ابراهيم
في العالمين انك حميد مجيد عذ خلقك ورضنا نفسك وزنته

مرشك وممداد كلما ذكرك وذكره الذاكرون وغفل
عن ذكرك وذكره الغافلون دعواهم فيها سبحانه
الله وتحسينهم فيها سلام وأخر دعواهم ان الحمد لله
رب العالمين

وقد تم هذا الكتاب المبارك في يوم الاثنين المبارك الموافق
حادي عشر شهر ذي القعدة الحرام الذي هو من شهر
١٢٩٣ ميلادي ثلاث وتسعين ومائتين بعد الالف من
هجرة من خلقه الله على اكمل وصف صلى الله وسلم عليه
والآله وكل ناسج على منواله بمطبعة الحاج منصور
محمد افندي لازالت بطبع العلوم عامر مصححاً بمطالعة
حضرة العبد الفاضل مولانا الشيخ مصطفى عز
حفظه الله تعالى ونفع به وبعلمه امين

Library of



Princeton University.

Princeton University Library



32101 077782058